

مذكرات
في

نظام البوليس

الجزء الثالث

في

مقرر السنة الثالثة

وضع

البوزباشي

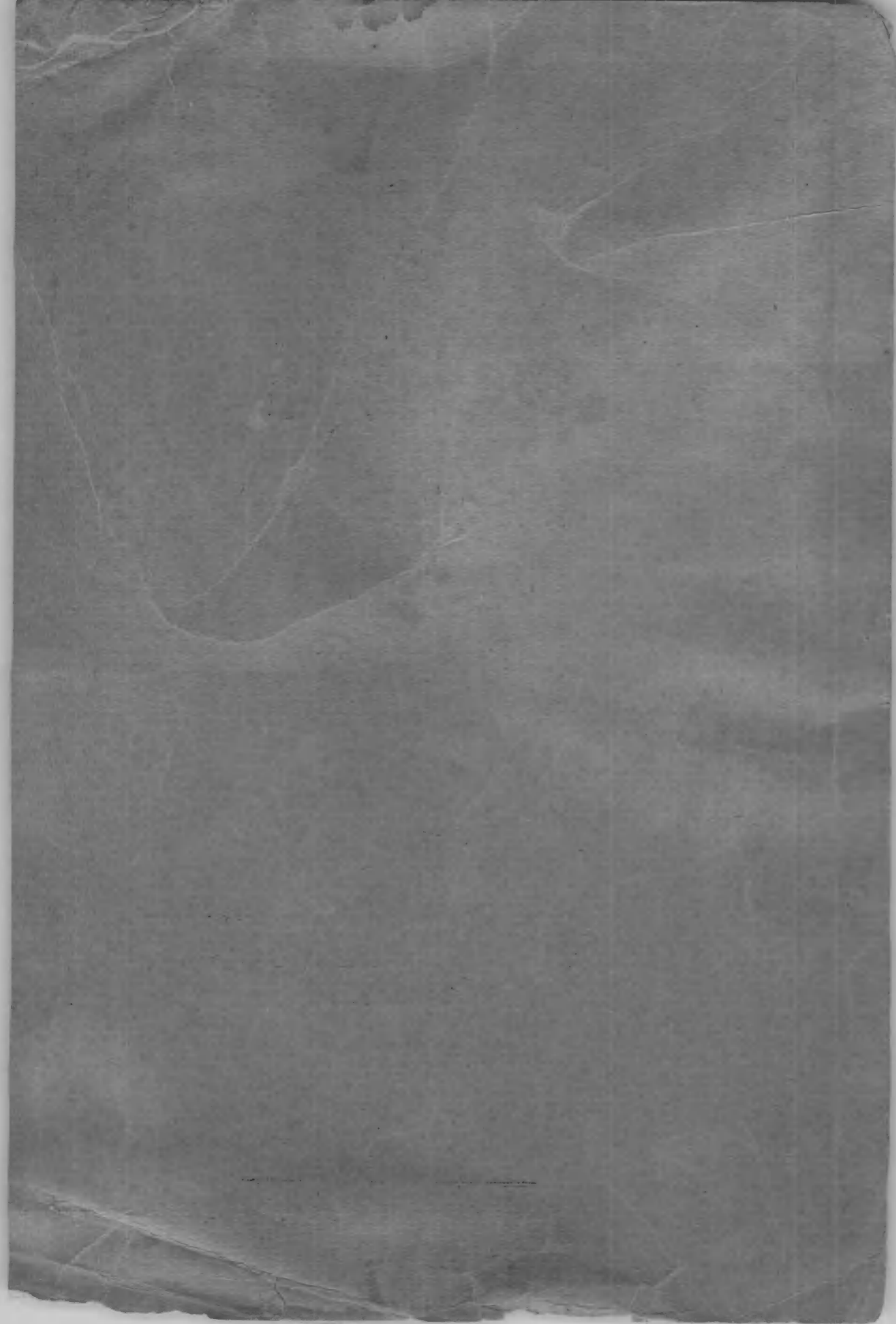
عبد الحكيم الزيني

حكمدار طلبة قسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة
والملازم خليل انديب مساعد حكمدار قسم الكونستبلات

حقوق الطبع محفوظة

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م

طبعة النصرية شارع السيد فاروق بمصر



مذكرات
في
نظام البوليس

الجزء الثالث

في
مقرر السنة الثالثة

وضع

البوزباشي

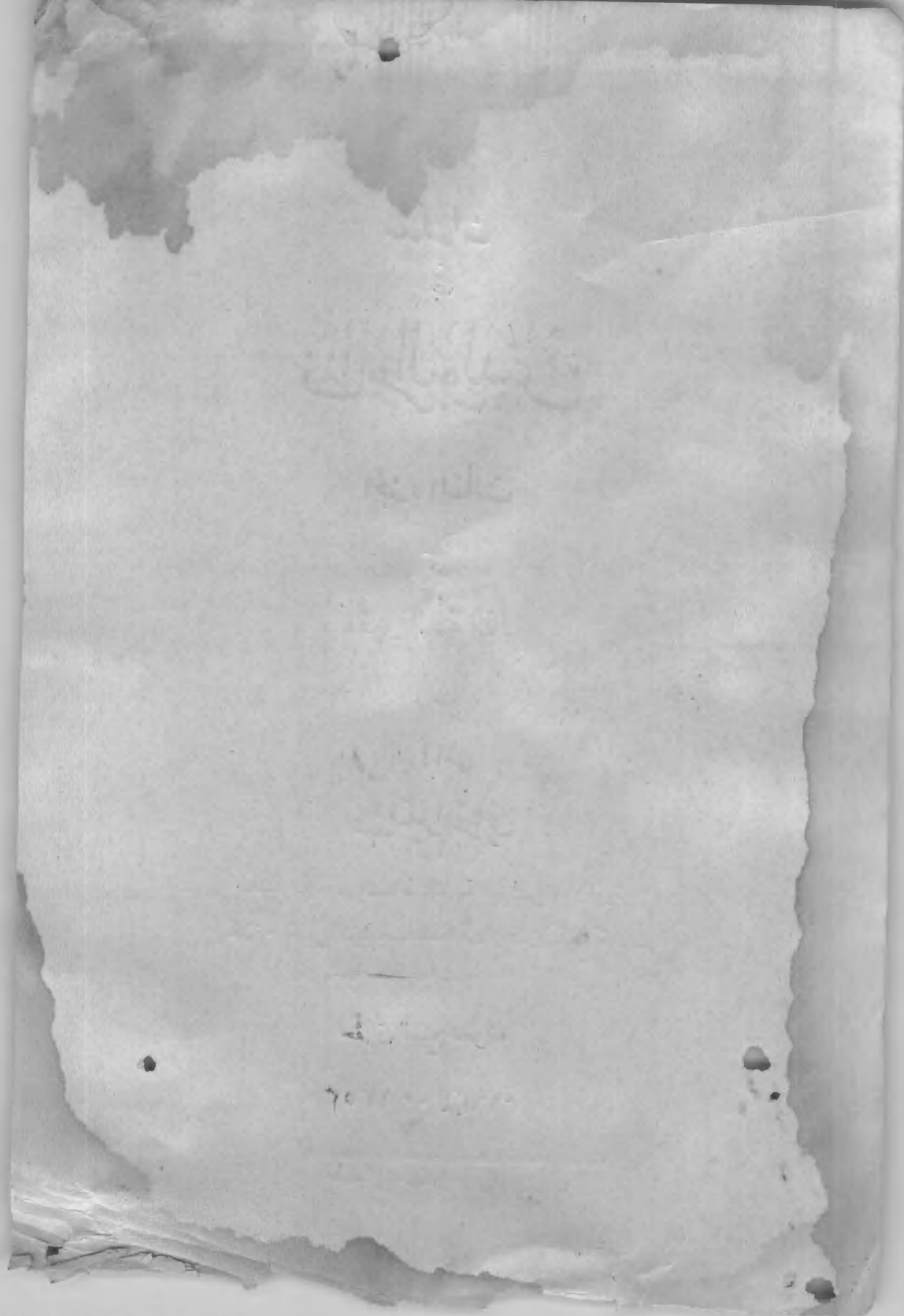
عبد الحكيم الزيني

حكمदार طلبه قسم الضباط بمدرسة البوليس والادارة
والملازم خليل الديب مساعد حكمदार قسم الكوستبلات

حقوق الطبع محفوظة

١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م

مطبعة الصريخ الاخير فاروق بمصر



الاهداء

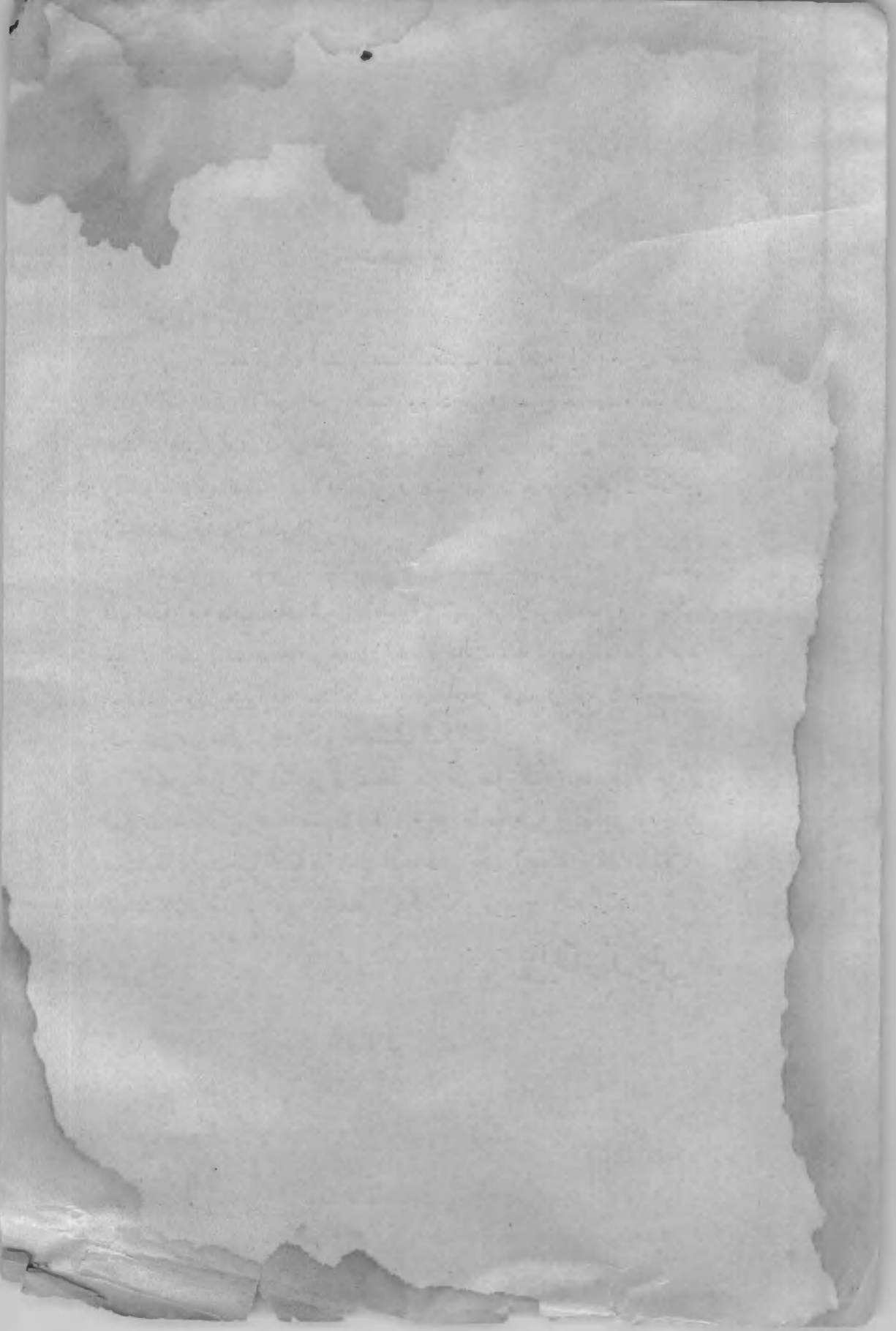
افهواني طلبة السنة الثالثة

يسرني ويسعدني أن أهدي هذا الكتاب المتواضع إلى إخواني طلبة
السنة الثالثة الذين أوليتهم حي خالصا ولم أدر في سبيل نجاحهم وسعا ولا
جهدا، أهدي إليهم كتابي فخورا بهم وبما ضربوا لأترابهم من مثل عليا في
الجد والمثابرة والدراية والاقبال على واجباتهم يؤدونها بروح الاخلاص
لامتصنعين فيه ولا مسوقين

أهدي إليهم « قانون البوليس » الذي درسته معهم ولا أقول درسته لهم
فإن يجدوا فيه ما يشبع ميولهم إلى أداء واجباتهم نحو الأمن والنظام والأخلاق
بعد أن تعهد إليهم مهمة صونها في الغداة فذلك غاية الغايات من وضع
الكتاب، وإن يجدوا فيه نقضا فشفيعي أني لم أدر جهدا في جمع كل ما وصلت
إليه يدي من معلومات وشروح ضمنيتها الكتاب

وليس أدعي إلى ابتهاجي واغترابي من أن يظل كتابي صديقا لأخواني
الطلاب بعد أن يخوضوا معترك الحياة وخير رابطة قلبية تربط بيني وبين كل
منهم مهما بعدت بيننا الشقة وترامت الأبعاد، وخير رابطة تذكر كلامنا بالأيام
السعيدة التي جمع بيننا فيها هذا المعهد الكبير.

عبد الحكيم الزيني



مقدم

من سنين كثيرة سابقة وكاتب هذى السطور يرقب بعين الجد والاهتمام تطور « قانون البوليس » ويتتبع بمزيد العناية كل تعديلات تدخل فيه وكل تغيير يطرأ عليه حتى إذا اقتنعت شخصيا . كمرقب لهذا التطور من ناحية ومدرس لهذه المادة من ناحية أخرى . أن الوقت قد حان لجمع شتات القانون في كتاب جامع مشروح يكمل النقص الذى أشرت اليه ويرشد المشتغل بحفظ النظام والأمن إلى واجباته العملية في معترك وظيفته المسؤولة . أقدمت على وضع الكتاب غير متردد وبذلت قصارى الجهد فى ترتيبه وتبويبه وطبعه وإصداره راجيا أن أكون قد أدت لبلادى وإخوانى الضباط والطلاب واجبا لا يخلو من فائدة مهما صغر قدر هذه الفائدة .

يبدأ من الحق والانصاف أن أعترف بأنى مدين فى الاقدام على هذه الخطوة إلى تشجيع مدير المدرسة حضرة صاحب العزة عزيز على المصرى بك . ولولم تلاحقنى هذه الشخصية الممتازة بالحث المتوالى على طبع هذا الكتاب . لأدركنى أغلب الظن شئ من التهييب وشئ من التردد وشئ من الفتور .

كما أنه لا يفوتنى أن أقدم صادق الشكر على المعاونة التى لقيتها من زميلى حضرة الملازم ثانى خليل افندى الديب الذى لم يدخر وسعا فى مساعدتى وشد أزرى .

ولست أشك فى أن الطالب الذى يسعدنى دائما أن أكرس جهودى وأوقات عملى وفراغى لانجاحه سينتفع بهذا الكتاب فى عمله المسئول فى مستقبله القريب بمثل ما ينتفع به اليوم فى درسه المحدود فى مدرسة البوليس . فان يتحقق هذا الرجاء الذى لم تساورنى فى تحقيقه الشكوك فحسبى أن يكون ذلك أجرى العظيم الذى لا ينضب ولا ينفذ ولا يعد له فى ناظرى أى نوع سواه من الأجور .

إننى فرد من أفراد أسرة الأمن والنظام التى تربي بنينا فى بيتهم الدراسى
شبابا ليتجهوا إلى ساحة الشرف والواجب أثر تخرجهم رجالا أشداء وخداما
أمناء للعرش المقدى والوطن العزيز فاذا كنت قد أحسست أن من واجبي أن
أعاون بقدر الامكان وفى حدود الطاقة على إكمال جانب من النقص فى القانون
الذى يساعد الضابط على القيام بواجبه فانما أرمى بذلك الى تسجيل ولائى
لصاحب العرش وحي لمصر ولأفراد الأسرة التى أشعر بالفخار كلما شعرت
أننى فرد من أفرادها وواحد من عدادها .

والله أسأل أن يوفقنا إلى ما فيه مرضاة مصر وخير الوطن ؟

عبد المحكيم الشريفي

الباب الأول

الفصل الأول

عمد ومشايخ البلاد

العمدة هو ممثل الحكومة المركزية في دائرة قريته وما يتبعها من الكفور والنجوع والعزب وهو يمثل كافة الوزارات المختلفة كوزارة الداخلية في المحافظة على الأرواح والأموال ويمثل وزارة الحرية في القيام بأعمال القرعة العسكرية ووزارة المالية في تحصيل الأموال والضرائب ووزارة الأشغال في المحافظة على الترع والجسور ومراقبة أعمال الري ووزارة الزراعة في الأخطار عن الآفات التي تفتك بالزراعة والعمل على إبادتها ووزارة المواصلات في المحافظة على خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والمسرة ووزارة الحقانية في المساعدة على تنفيذ الأحكام القضائية ووزارة الأوقاف في المحافظة على المساجد ومنع التعدي عن الأملاك الموقوفة عليها .

وازاء هذه المهام الجسيمة التي أقيت على عاتق العمدة كان لابد من توفر شروط خاصة فيمن تسند اليه اعباء هذه الوظيفة (سنأتى على بيانها بعد) ولتعدد اعمال العمدة تساعده طائفة من المشايخ يختلفون عددا وفقا لتعداد سكان قريته

الاجراءات قبل التعيين:

عندما تخلو وظيفة عمدة تطلب المديرية من المركز عمل كشف يدرج فيه المرشحون للوظيفة الخالية ويدرج فيه كل شخص حائز للشروط الواجب توفرها فيمن ينتخب ويعاد للمديرية التي ترسله للوزارة بعد فحصه فحفا دقيقا وبعد تصديق الوزارة يعاد الكشف المشار إليه الى المديرية. وعليها أن تعان الاشخاص المدرجين بالكشف عن يوم وساعة انعقاد لجنة الشياخات حتى يحضروا أمامها ويبدوا رأيهم فيمن ينتخبونه للوظيفة الخالية أما عند خلو وظيفة أحد المشايخ فتخطر المديرية بخلوها وهي التي تطلب عمل كشف بأسماء المرشحين للشيخة وبعد التصديق عليه من الوزارة تؤلف لجنة بمعرفة مأمور المركز ويرأسها عادة أحد معاوني الإدارة وأعضاؤها العمدة وأحد المشايخ ومأذون البلد وتقوم هذه اللجنة بترغيب أفراد حصة المشيخة الخالية وترفق نتيجة الانتخاب بكشف المرشحين ويعرض الأمر على لجنة الشياخات التي لها تعيين الشيخ في الوظيفة الخالية بنفس الطريقة التي تتبع في تعيين العمدة .

تعيين العمدة والمشايخ :

تعين وزارة الداخلية بناء على طلب لجنة الشياخات في المديرية عمدة أو أكثر لكل بلد من بين الاشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية : —
(١) أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة وإذا لم يوجد مرشحون تتوفر فيهم هذه الشروط فيجوز تعيين من يقل سنه عن خمس وعشرين سنة ولا ينقص عن عشرين سنة

(٢) أن يكون مالكا عشرة أفدنة على الأقل في زمام البلد المراد تعيينه بها أما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة اشخاص يتلصكون بهذا القدر فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون اموالا أميرية أكثر من غيرهم ويجوز التجاوز عن هذا الشرط في البلاد التي تكون كامل أطيانها ملكا لغير (أهلها).

فاذا توفرت الشروط في جملة أشخاص كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة.

(٣) الا يكون صدر عليه حكم قضائي بسبب جنسية او جنحة يمس بحسن سيرته واستقامته

ملحوظة : — ويراعى في تعيين المشايخ ان يكونوا حائزين للشروط الآتية وانما يكفي بأن يكون الشيخ مالكا خمسة أفدنة ويجوز التجاوز عن هذا القدر في البلاد الفقيرة.

لجان الشياخات

تشكل في كل مديرية لجنة شياخات من : —

رئيسا

(١) المدير او وكيله في حالة غيابه

(٢) مندوب من وزارة الداخلية

(٣) اربعة من اعيان او عمد المديرية (وسنأتى فيما بعد
اعضاء } على كيفية انتخاب هؤلاء الاعضاء الأربعة)

(٤) احد وكلاء النائب العام في حالة التأديب

وعلى اللجنة قبل الموافقة على تعيين عمدة ان تسترشد برأى مأمور المركز

وعند تعيين أحد المشايخ تسترشد برأى العمدة

وإذا كانت البلدة تابعة كلها أو بعضها لتفاتيش مصالحة الأملاك الأميرية
فتسترشد اللجنة برأى مفتش المنطقة

ولكي يكون اجتماع اللجنة قانونيا يجب أن يحضره الرئيس ومندوب
وزارة الداخلية واثنان من أعضائها على الأقل أحدهما يكون عضوا من
المركز كلما دعت الحال لتمييز عمدة أو شيخ باحدى البلاد التابعة له
وتكون قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب
الذى فيه الرئيس

ولا يكون تعيين العمدة والمشايع نهائيا إلا بعد تصديق وزارة الداخلية
فاذا لم تصادق على من انتخبته اللجنة أعادت الأوراق إليها لانتخاب غيره
من المرشحين.

طريقة انتخاب أعضاء لجان الشياخات : -

يشترط فيمن ينتخب عضوا في لجنة الشياخات أن يكون حائزا للشروط
التي يجب توفرها فيمن ينتخب عمدة وينتخبون بالطريقة الآتية : -
أولا - يحصل الانتخاب في شهر يناير من كل سنة وينتخب العضو لمدة
سنة واحدة على أنه يجوز للوزارة ابقاء الاعضاء سنة ثانية يتجتم عند انقضائها
تجديد الانتخاب .

ثانيا - تعين لانتخابهم لجنة يرأسها أحد كبار المديرية كوكيلها أو حكامدارها
أو مأمور المركز وأعضاؤها اثنان ينتخبهما عمدة بلاد المركز وأمام
هذه اللجنة ينتخب كل عمدة عضو أو عضوي لجنة الشياخات الذين يرغب

في انتخابهما وبعد اتمام هذه العملية تفرز الأصوات ويعلن الرئيس النتيجة ويتناوب العضوان الحضور بلجنة الشياخات كلها انعقدت

مواعيد انعقادها

تجتمع لجنة الشياخات مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها الوزارة وذلك عدا الأحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لأعمال مستعجلة

اختصاصاتها

تنظر هذه اللجنة في تعيين وتأديب عمد ومشايخ البلاد وفي كافة المسائل التي تعرض عليها من المديرية أو الوزارة الخاصة بأعمالهم كالمخالفات التي تصدر منهم للوائح الترعرع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل وأعدام الجراد وزراعة الدخان والتبناك وما إلى ذلك

سلطاتها التأديبية

للجنة أن تحكم بأحدى العقوبات الآتية : —

(١) الغرامة حتى عشرين جنيها

(٢) الرف

(٣) الغرامة حتى عشرين جنيها والرف معا

ويجب على اللجنة أن تسمع دفاع المتهم قبل اصدارها الحكم وتبلغ هذه الأحكام إلى وزارة الداخلية التي يجوز لها أن تصدق على الحكم أو تستبدله بأخف منه

سلطة المدير التأديبية على العمدة والمشايخ

يجوز للمدير أن يحكم على العمدة أو الشيخ المخالف بأحدى العقوبات الآتية : —

- (١) الانذار أو التوبيخ
- (٢) غرامة لا تتجاوز المائة قرش
- (٣) الايقاف عن العمل أثناء اجراء تحقيق في تهم نسبت اليهم لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وإلا فبقرار من وزير الداخلية ان طالّت المدة عن ذلك بناء على تقرير تفصيلي يقدمه المدير للوزارة مبينا به أسباب ذلك وللمدير في حالة الايقاف ان يعين من يقوم مقام الموقوف من مشايخ البلاد

(٤) طلب الرفت إداريا من الوزارة

امتيازات العمدة والمشايخ

تمنح المزايا الآتية لعمدة ومشايخ البلاد مكافأة لهم على قيامهم بالخدمة وهي : —
إعفاؤهم واولادهم من الخدمة العسكرية كالآتي : —
« أ » لا يقترعون

« ب » لا يطلبون للخدمة اذا كان قد وقع عليهم الاقتراع
« ح » اذا كان اولادهم قد دخلوا الجيش فيستمرون فيه حتى يتموا مدة الخدمة فيه وفي الرديف ولكنهم يعفون من خدمة خمس سنوات في البوليس
« د » من يموت أو يـتعفى من المشايخ أو العمدة بعد تمضية عشر سنوات

في الخدمة على الأقل من تاريخ دخوله فيها دون ان يحكم عليه لخلل في واجباته
يعفى اولاده كليلة من الخدمة العسكرية

اما العمد والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل فوات العشر سنوات
فيمنح لأولادهم مهلة ستة شهور يتمكنون في خلالها من دفع قيمة البدل
(٢) صرف مصاريف الانتقال اليهم كلما طلبوا الى مركز المديرية وذلك
فيما عدا الأحوال التي يطلبون فيها لإهمال أو خلل بدر منهم وكذلك تصرف
اليهم مصاريف الانتقال إذا عينوا في مأموريات خارج مراكزهم
(٣) معاماتهم أسوة بموظف الحكومة المربوط لهم ماهية فيما يتعلق بأقامة
الدعوى العمومية عليهم بسبب ما يقع منهم اثناء تأدية وظائفهم مخالفا
لقانون العقوبات

امتيازات خاصة للعمد

يعفى كل عمدة من دفع الأموال الأميرية عن خمسة افدنة يمتلكها في نفس
البلد المعين فيها واذا انفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته لأي سبب
كان فيعادر ببط الأموال على الأتبان المعفاة ابتداء من الشهر الذي انفصل فيه
عن وظيفته . اما اذا كانت الأتبان التي يمتلكها العمدة في نفس البلد الجارى
تأدية وظيفته فيها مربوطا عليها أموال من فئات مختلفة فيكون حسابان ما يدفع
من المال على واقع متوسط الأموال المربوطة على تلك الأتبان

أجازات العمد

يجب على العمدة ان لا يترك مقر وظيفته مطلقا الا في الأحوال الضرورية
جدا وفضلا عن ذلك لا يطالب المدير او المأمور بحضوره الى ديوان المديرية

او المركز الا اذا كان لابد من حضوره .
ويسوغ للعمدة في كل وقت ان يواصل مخابراته الرسمية بواسطة خفراء
النهار وذلك اذا لم يجد وسيلة اخرى
لايسوغ للعمدة أن يترك بلده أكثر من ثمان واربعين ساعة بدون إذن
من المأمور الذي له ان يرخص له باجازة سبعة ايام اما إذا احتاج العمدة الى
أكثر من ذلك فيقتضى الحصول على ترخيص خاص من المديرية بواسطة
المأمور الذي له في هذه الحالة ان يعين احدا من مشايخ البلد ليقوم مقام العمدة
في مدة غيابه ولا يجوز للعمدة ان يقوم باجازة لمدة ثمان واربعين ساعة أكثر
من اثنتي عشرة مرة في السنة بشرط ان تمضي مدة عشرة ايام على الأقل بين
كل اجازة واخرى وعليه أخطار المركز بقيامه وأثبت ذلك في دفتر احوال البلد

أجازات المشايخ

للعمة ان يرخص باجازة لا تتجاوز ثلاثة ايام لمشايخ البلاد والعرب .
ويجب إبلاغ المأمور عن هذه الاجازات واذا كان المرخص له شيخ عزبة
يبلغ المأمور عن اسم شيخ البلد المعين للقيام بأعماله مدة غيابه . اما الاجازات
التي تتجاوز ثلاثة أيام فيقدم عنها طلب للمأمور .

مسئولية العمد أمام الادارة

يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالأمن العام بدائرة بلده وعليه ملاحظة
العمل بكافة اللوائح والقوانين المرعية . وعليه أيضا تنفيذ أوامر الوزارات
التي تبلغ اليه بوجه عام من المأمور .

اختصاصات العمدة القضائية

يعتبر العمدة من عداد مأموري الضبطية القضائية في الجهات التي يؤدي فيها مهام وظيفته وبهذه الصفة يتحتم عليه أثر علمه بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة أن يخطر عنها المركز فوراً وينتقل في الحال إلى محل وقوعها إذا كان الأمر يقتضي انتقاله وعليه أن يقوم بجميع التحريات والإيضاحات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليه أو يعلم بها بأية كيفية كانت وأن يتخذ جميع الوسائل للتمكن من إثبات الوقائع والتحفظ على محل وقوعها حتى يحضر أحد رجال البوليس أو النيابة وله أن يحرر عن ذلك محضراً بالاجراءات التي قام بعملها ويرسله إلى المأمور ويجوز له كذلك أن يشرع في التحقيقات الابتدائية عند مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يثبت بها كيفية وقوع الحادثة وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضراً وكل من عسى يظفر منه على إيضاحات تفيد الحادثة وله في هذه الحالة أن يقبض على المتهم وله أيضاً نفس السلطة إذا ما قامت القرائن على حدوث جنسية أو الشروع فيها أو في جنحة سرقة أو في نصب أو تعد شديد أو عند ما لا يكون للمتهم محل إقامة معروف في القطر المصري إذا وجدت دلائل قوية على اتهامه بعد سماع أقواله على أن يرسله إلى المركز فوراً بشرط أن لا تتعدى مدة القبض عليه أربعين وعشرين ساعة ويجوز للعمدة تفتيش منازل الأفراد في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية ليقوم بضبط كل ماله علاقة بالحادثة ويؤدي إلى كشف الحقيقة ويجب على العمدة أن يرافق البوليس عند تفتيش منازل المتهمين ومعه أحد المشايخ أو يرافق البوليس اثنان من المشايخ إن كان العمدة غائباً ويكون ذلك .

ايضا في تفتيش منازل الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس .

مساعدة المحضرين

على العمدة ان يساعد المحضرين في اعلان الاوراق القضائية وتنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية اذا لم يجد المحضر الخصم لاعلانه او اذا لم يجد خادمه او احد أقاربه فيتسلم العمدة الاعلان ثم يسلمه لصاحبه عند حضوره وعليه اجمالا مساعدة المحضرين في كافة ما تستلزمه أعمالهم الحكومية واستشارة المركز تليفونيا بكل ما يصعب عليه عمله .

ضبط الاسلحة النارية

يجب على العمدة ضبط كل شخص يحمل سلاحا ناريًا بدون رخصة أو يصطاد بدون رخصة ويرسله مع السلاح الى المركز ليتحرر ضده المحضر اللازم وعليه ضبط كل مخالفة لقانون حمل واحراز السلاح واخطار المركز بها في حينها .

اختصاصات العمدة الادارية

العمدة مسئول عن سلامة الأهالي وصيانة الأملاك في بلده وفي العزب والكفور والنجوع التابعة لها . وعليه أن يلاحظ أعمال الخفراء ليلا وذلك بالمرور عليهم في بعض الليالي ليتأكد من سهرهم ومن وجود شيخ الخفراء وشيخ العزبة وقيامهم بالمرور عليهم ولكي يكون نظام الخفر مجديا والأمن العام مستتباً يجب على العمدة مراعاة ما يأتي : —

(١) أن يكون عدد الخفراء مطابقا للمقرر لبلده

(٢) أن يكون انتخاب الخفراء من الأشخاص الحسنى السير وأقوياء
وسليمى البنية

(٣) أن يساعد فى تحصيل أجور الخفراء فى وقتها .

(٤) أن يعمل على توزيع أجور الخفراء بين الأهالى بالعدل طبقا
للتعليمات الخاصة بذلك .

المنازعات بشأن حدود الاملاك

على العمدة أن يتوسط بطريقة ودية بين اهالى بلده ليمنع كل مشاجرة
وليحسم كل خلاف ينشأ عن اى نزاع يقع فى حدود الاملاك بين المتخاصمين
باتحاده مع دلال المساحة واحد المشايخ ومن ينتجبه المتنازعون ويفصل لهم
الحدود اذا لم يقبل احد الطرفين حكم العمدة جاز له ان يرفع شكواه الى المحكمة
صاحبة الشأن وفى هذه الحالة يتخذ العمدة كل الاحتياطات لابقاء الحالة على
ماهى عليه حتى يصدر الحكم القضائى .

المنازعات بشأن المساقى

على العمدة التدخل بين الأفراد ولو من تلقاء نفسه عند حدوث اى خلاف
بينهم بخصوص المساقى والمصارف وحق المرور على الطريق وأن يخبر المركز
بذلك ليتخذ اللازم اذا لم يتفق الطرفان على شئ

مراقبة الفعلة

على العمدة ان يراقب الاشخاص الفعلة الذين يقومون عادة بتطهير
الترع والمقاولات وعليه ان يخطر المركز كلما زاد عددهم عن مائة شخص

مراقبة العربان

يمنع العمدة العربان من ضرب خيامهم بالمزارع وعليه ان يتفق مع شيخ الفرقة عن النقطة التي ينصبون الخيام فيها وعليه مراقبتهم مراقبة شديدة وان يكون لديه بيان بأسماء افراد كل نقطة منهم وان يضيف الى هذا البيان اسم كل شخص يستجد على النقطة وان يخطر المركز عن كل شخص يشتبه فيه منهم لعمل التحريات اللازمة عنه وعليه ان يمنع العربان من المسير باغنامهم في الطرق الضيقة لكي لا تأكل من مزروعات الأهالي وان يكلف الداورية الزراعة بالمرور على نقطة العربان ليتأكد من وجود جميع أفرادها وان يبلغ المركز عن كل شخص يتغيب ويكون محل وجوده غير معلوم .

علامات المساحة

على العمدة ان يجتهد في المحافظة على علامات المساحة وعدم تمكين احد من اقتلاعها من مكانها او اتلافها وان يسلم كل ارض موضوعة عليها علامة من هذه العلامات الى صاحبها ليكون مسؤولاً عنها وفي البلاد التي يتعدد فيها فقد العلامات يعين المدير خفيرا اضافيا « زائدا عن العدد المقرر » لمدة ثلاثة شهور على نفقة الأهالي واذا لم يظهر الفاعل لهذه السرقات في خلال المدة المذكورة تجدد مدة تعيين هذا الخفير .

مكاتب البريد

على العمدة ان ينتخب أحد الخفراء للمحافظة على مكاتب البريد عند ما تطلب المصلحة منه ذلك وعليه ملاحظة الصناديق في البلاد التي ليس لها

مكاتب واخذ الاحتياطات اللازمة لمنع التعدي على ممتلكات المصلحة وتقديم المساعدة اللازمة لموظفيها .

السكك الحديدية والتلغرافات

العمدة الذي يمر في بلده خط سكة حديد مكلف باتخاذ الطرق اللازمة لحفظ الخط وأسلاك التلغراف وقوائمه وغيرها من ممتلكات المصلحة وعليه أن يمنع ما يأتي : —

- (١) كل مخالفة تقع بشأن لوائح السكك الحديدية
- (٢) كل زراعة تحدث خفية في اراضي السكك الحديدية
- (٣) الاشخاص الذين يسرون أو يركبون أو يقودون ماشية أو يتركونها تمشي على خطوط السكك الحديدية أو مرورهم من غير النقط المخصصة لذلك (المزلقات)
- (٤) اتلاف جسور السكك الحديدية
- (٥) سرقة مهمات المصلحة أو نقل البضائع التي تسقط من القطارات أثناء مسيرها
- (٦) الجرائم التي تهدد سلامة المسافرين على خطوط السكك الحديدية كرمي القطارات بالاحجار أو اطلاق اعيرة نارية عليها أو وضع عوائق على الخط ... الخ
- (٧) تقديم كل مساعدة لموظفي السكك الحديدية فعند وقوع حادثة على الخط عليه أن يستحضر في الحال الفعلة الكافين للاعمال الاضطرارية اللازمة .

المواصلات التليفونية

في البلاد التي توجد بها مواصلات تليفونية يكون العمدة مسئولاً عن حفظ وصيانة جميع الخطوط وعليه أن يمنع حدوث أى تلف فيها وكل محاولة ترمى الى اعدامها او سرقتها او ارتكاب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤١، ١٤٢، ١٤٣ من قانون العقوبات

اسعاف المصابين

يجب على العمدة ان يقوم في الحال بمساعدة واسعاف كل شخص يوجد مصاباً بمرض او جرح وعليه اخطار المركز بالحالة التي يراها حتى يمكن انتداب مفتش صحة المركز لاسعاف المصاب اما اذا وجد شخص في الطريق او في اى محل عام وكان في حالة لا يستطيع معها الحركة بسبب اصابته او في حالة اغماء ناشئ عن سكر أو تعاطى مخدر وجب على العمدة اخطار المركز فوراً وهذا لا يمنع من حمل المصاب أو نقله في عربة أو سياره الى المركز اذا كان هذا النقل لا يسبب ضرراً ما . أما اذا كان من المحتمل وقوع ضرر بسبب النقل فليس له ان ينقل المصاب بأى حال من الأحوال .
واذا كانت الاصابة نشأت بسبب جريمة وقعت فعليه ضبط الواقعة وأخطار المركز عنها .

وفي حالة وجود جثة فعليه ان يخطر المركز تليفونيا بكيفية العثور على الجثة مع ذكر الحالة التي وجدها عليها واذا كانت ملقاه في ترعة او بحر فعليه اخراجها وابقاؤها حتى حضور المحقق وان يحفظ في ذاكرته الحالة والكيفية التي رآها فيها واذا لم تكن شخصية الجثة معروفة فعليه عرضها على أهالى بلده أو أهالى

البلاد المجاورة عليهم يتمكنون من الاستعراف عليها وعليه ايضا الاحتفاظ بكل ما يوجد بجوار الجنة فقد تساعد على كشف الحقيقة .

المحافظة على جسور النيل اثناء الفيضان

على العمدة والمشايخ اتباع التعليمات الآتية عند مباشرتهم المحافظة على جسور النيل اثناء الفيضان : —

(١) استخراج العدد اللازم من الاشخاص لحفظ جسور النيل أو خلافه كالعدد المقرر لتوزيع

(٢) تغيير الاشخاص كل خمسة عشر يوما حسب ترتيب الدفتر

(٣) ندب أحد مشايخ البلد ليكون موجودا مع الاشخاص دائما ويتناوب المتشايع مع بعضهم مدة الفيضان

(٤) التفتيش على دركات الجسور من وقت لآخر ويبلغ المركز عن الاشخاص الذين يتغيبون عن دركاتهم لتحرير المحاضر اللازمة ضدهم وعلى العمدة أن يثبت مروره في دفتر أحوال البلد

(٥) على العمدة أن يسلم شيخ البلد نوته ليثبت فيها مرور الموظفين الادارين وموظفي الري وعلى الشيخ أن يسلم هذه النوته لمن يخلفه من المشايخ في النوبة

الاشخاص الهاربون من الخدمة العسكرية

يخطر العمدة الساطة صاحبة الشأن عن كل شخص يسعى للهروب من الخدمة العسكرية ويتخذ الاحتياطات اللازمة لمنعه من الخروج من القطر المصري وعليه أيضا أن يبحث عن الأشخاص المطلوبين للخدمة العسكرية والهاربين منها

التعدي على أملاك الحكومة

يلاحظ العمدة كافة الأراضي المملوكة للحكومة وعليه أن يلاحظ الخفراء الخصوصيين المعينين لها وأن يخطر المركز عن كل تعد يحصل في الأراضي المذكورة سواء كان بزرعها أو البناء عليها أو عن كل عربة شرع في بنائها قبل الحصول على رخصة وأن يمنع البناء إذا كان المالك وطنيا . ما إذا كان الباني أجنبيا فيرفع أمره للمركز من غير ما تعرض للبناء .

حوادث الحريق

عند حصول حريق وجب على العمدة أن ينتقل الى محل الحادثة في الحال ومعه ما يكفي من الخفراء والأهالي (وإذا امتنع شخص من الأهالي عن تقديم ما يطلب منه من المساعدة في اطفاء الحريق وجب على العمدة أن يبلغ عنه ذوى الشأن لمعاقبته بمقتضى المادة ٣٣٩ عقوبات وهي تتيح للعمدة طلب المساعدة من الأهالي القادرين عليها وتقضى بعقاب من يمتنع عن هذه المساعدة) وعليه أن يحصر النار في مكانها ويمنع امتداد لهيبها الى الأماكن المجاورة ويعمل على انقاذ الأرواح والأموال التي بمحل الحريق ويأمر بجلب المياه من أقرب محل لاستخدامها في الاطفاء مع ملاحظة تقسيم رجاله بالكيفية الآتية : —

« ا » قسم لانقاذ الأرواح والأموال

« ب » قسم للاطفاء

« ح » قسم لاحتضار المياه

« د » قسم للمحافظة على الأموال والأمتعة التي تستخرج من مكان الحريق

ويحسن أن يكون رجال هذا القسم أو أغلبهم من الخفراء وإذا كانت النار

تسديدة ومتسعة النطاق فعليه اخطار المركز في الحال لارسال مضخات الحريق
واذا حصل حريق في الحتمول المجاوره للسكك الحديدية وكانت النار
ناشئة من تطاير شرر القطارات وجب على العمدة أن يبادر ببلاغ ذلك الى
ناظر اقرب محطة للسكة الحديد من محل الواقعة ومتى حضر الناظر وجب على
العمدة ان يساعده في عمل مايلزم من التحريات لمعرفة سبب النار لاثبات
ذلك في المحضر مع اخطار المركز او النقطة التابع لها محل الحادثة

التبليغ عن الوفيات وأرباب المعاشات

على العمدة أن يخطر المركز تليفونيا قبل الساعة الثامنة من صباح كل يوم
في الصيف والساعة التاسعة صباحا في الشتاء عن الوفيات التي تكون قد حدثت
في اليوم السابق وعند عدم وجود تليفون يكون التبليغ من أقرب تليفون لبلده
وعليه أن يبلغ المركز بمن توفي من أرباب المعاشات في بلده أو بمن يسافر منهم
للبلاد الأجنبية

وعليه أيضا أن يبلغ المركز عند وجود امراض معدية أو عند وجود
زيادة في معدل الوفيات وأن يقوم بمساعدة مأموري مصلحة الصحة أثناء
تأدية واجباتهم

عند وفاة كل شخص عن حمل مستكن أو ورثة قاصرين أو غائبين
أو فاقدى الأهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركه أو لبعضها وجب
على العمدة أن يبلغ المركز

دخول المحال العمومية

يجوز للعمدة الدخول في المحال العمومية لاثبات ما يقع مخالفا « لائحة

المحلات العمومية » أو لجمع الاستعلامات أو لضبط الجانين أو أى شخص
يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ الى هذه المحال

دفتر يومية الاحوال

يصرف لكل عمدة دفتر يومية أحوال اورنيك (١٤) ويجب عليه أن يتبع
بشأنه التعليمات الآتية :-

أولا : يقيد فى هذا الدفتر :-

(١) جميع الحوادث التى تقع فى بلده وفى الكفور والنجوع التابعة له
والبلاغات التى تصل إليه بنصها كذلك البلاغات التى ترسل من العمدة الى
المركز عن هذه الحوادث وما شاكلها حرفيا

(ب) اسماء من يقبض عليهم من مرتكبى الجرائم المطلوب البحث عنهم
(ج) الاشياء المضبوطة فى حوادث جنائية والتى يعثر عليها ولا يعرف
أصحابها

(د) الداوريات وخدمات الخفر والصراف

ثانيا : يسكون هذا الدفتر فى عمدة العمدة طالما كان موجودا بالبلد فاذا
تغيب وجب تسليمه لمن يحل محله فى أعمال وظيفته

ثالثا : لا يلزم تخصيص صحيفة من صحف هذا الدفتر لكل يوم على حدته
بل يرسم عند انتهاء كل يوم خط افقى تحت آخر ما قيد به ثم يكتب اسم
اليوم الثانى وتاريخه تحت هذا الخط وهكذا فيما يلى من الأيام ويعتبر اليوم
اربع وعشرين ساعة من نصف الليل وتذكر الساعة والدقيقة التى يحصل
القيد فيها

رابعا : العمدة أو من يحل محله مسئول عن القيد في الدفتر المذكور طبقا لهذه التعليمات

اجراء الصلح بين الاهالى

يجب على العمدة موالاة المرور على المزارعين وخاصة في الأوقات التي يكثر فيها التنازع بينهم كأوقات نزول المياه عن الحياض ومواسم ضم المحاصيل وأيام بيع الماشية وانعقاد الاسواق والموالد والأفراح بحيث اذا وقع نزاع أو شجار أو علم بوجود خصومة بين بعض الاهالى وجب عليه أن يبادر بفض النزاع وتهدئة خواطر المتنازعين وله أن يستعين بدوى النفوذ والرأى من أقارب المتنازعين أو وجهاء البلد لتأليف لجنة تتدخل بين المتخاصمين لتوفق بينهم بالطرق الودية فاذا عجز عن ذلك وجب عليه عرض الأمر على مأمور المركز في الحال

ويقدم العمدة للمركز في كل شهر قائمة بحوادث المنازعات البسيطة التي وقعت بين الأفراد خلال الشهر وأسماء المتنازعين وموضوع النزاع مع بيان ما اتخذ نحوها من الاجراءات مع تدوين كل ذلك في دفتر خاص يمكن الرجوع اليه عند الحاجة

أما منازعات الأسر الكبيرة والخلافات الهامة فيجب ابلاغ المركز عنها أولا فأول وعليه في جميع الأحوال اتخاذ غاية الحيلة لمنع التعدى من أحد الفريقين على الآخر حتى يتم اجراءات الصلح

حق المرور على الطريق

إذا ادعى مالك أرض بأنه لا حق للأهالى في المرور في طريق واقع في

أَمَّا كَمَا لِلْوَصُولِ إِلَى تَلَالِ السَّبَاخِ أَوْ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى وَجِبَ عَلَى الْعَمْدَةِ أَنْ يَبَاغِ الْأَمْرَ إِلَى الْمَرْكَزِ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَدِبَ أَحَدُ الْمُحَقِّقِينَ لِإِجْرَاءِ تَحْقِيقٍ فَإِذَا ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ الْأَهَالِيِّ لِلطَّرِيقِ مِنْ عَهْدٍ بَعِيدٍ مَتَّكِنِ الْأَهَالِيِّ مِنَ الْمُرُورِ بِهِ وَكَلَّفَ صَاحِبُ الْأَرْضِ بِمُبَاشَرَةِ دَعْوَاهُ أَمَامَ الْقَضَاءِ

مِرَاقِبَةُ ذَوَى السَّيْرَةِ السَّيْئَةِ

يَبْدُلُ الْعَمْدَةُ جِهَتَهُ فِي مِرَاقِبَةِ ذَوَى السَّيْرَةِ السَّيْئَةِ فِي بَلَدِهِ وَالْجِهَاتِ التَّابِعَةِ لَهُ سِوَاهُ كَانُوا مِنَ الْغُرَبَاءِ أَوْ الْأَعْجَارِ أَوْ الْعَرَبَانِ أَوْ عَمَالِ الْمُقَاوَلَاتِ وَالْمُنْشَرِّدِينَ وَالْمُشْبُوهِينَ وَالْعَائِدِينَ مِنَ السَّجُونَ كَمَا عَلَيْهِ ضَبْطُ الْهَارِبِينَ مِنْهَا وَالْفَارِبِينَ مِنْ وَجْهِ الْقَضَاءِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَعْنِيَ عَنَاقِيَةً بِتَنْفِيزِ قَانُونِ حِمْلِ وَاحِرَازِ السَّلَاحِ وَقَانُونِ الْمَوَادِّ السَّامَةِ وَالْمُخَدَّرَةِ وَمِرَاعَاةِ الدَّقَّةِ التَّامَةِ فِي تَنْفِيزِهَا

الْأَعْجَارُ

عِنْدَ نَزُولِ أَفْرَادٍ مِنَ الْأَعْجَارِ فِي بَلَدٍ عَلَى الْعَمْدَةِ أَنْ يَخْطُرَ الْمَرْكَزُ عَنْهُمْ فِي الْحَالِ فَإِذَا وَافَقَ عَلَى أَقَامَتِهِمْ فِي الْمَحَلِّ الْمُنَاسِبِ يَقُومُ الْعَمْدَةُ وَمَشَايِخُ الْبِلَادِ وَشَيْخُ الْخَفَرَاءِ وَسَائِرُ رِجَالِ الْحِفْظِ بِشَدَةِ التِّيَقُّظِ فِي مِرَاقِبَةِ حَرَكَاتِهِمْ وَحَرَكَاتِ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَسْتَصْحِبُونَهُمْ مَعَهُمْ وَالَّذِينَ هُمْ فِي الْحَقِيقَةِ يَدُ أَجْرَامِهِمْ وَآلَةُ سَرَقَاتِهِمْ كَمَا تَجِبُ الْعَنَاقِيَةُ بِمُلَاحَظَةِ مَنْ يَتَجُولُونَ مِنْهُمْ بِحُجَّةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَيَحْسُنُ أَنْ تَكُونَ أَقَامَتُهُمْ قَرْيَةً مِنْ دَارِ الْعَمْدَةِ وَأَنْ تَحْرُرَ قَائِمَةٌ بِأَسْمَائِهِمْ تَحْفَظُ عَنْدهُ وَأَنْ يَكْلَفَ شَيْخُ الْخَفَرَاءِ بِالتَّسْمِيمِ عَلَيْهِمْ أَثْنَاءَ اللَّيْلِ عَلَى أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِحَرِيَاتِهِمْ

الغرباء

يجب على العمدة ان يتبع ما يأتى فى مراقبة الغرباء :-

(ا) أن ينبه مشايخ البلاد وشيوخ الحفراء الى مراقبة كل شخص غير معروف « غريب » يوجه فى البلد أو فى عزبهم وعليه أن يبين لهم أن من واجبه التبليغ عنه فى الحال

(ب) متى علم بوجود أى شخص غريب فى البلاد أو فى عزبها وجب عليه أن يتحرى بطريقة سرية عن أسباب حضوره
(ج) متى اقتنع ان للشخص الغريب أقارب أو اصدقاء أو أنه حضر لزيارتهم وجب عليه أن لا يتعرض له

(د) واذا وجد مع الغريب ما له قيمة أو ما يشبه فى أنه مسروق أو مغتصب وجب على العمدة أن يضبطه منه وأن يبلغ المركز عنه وعن ما ضبط معه وأن يرسله اليه فى الحال

(هـ) اذا كان الشخص الغريب مجهول الحال وجب على العمدة أن يستدعيه ويسأله عن اسمه وبلده والمركز التابع له وتاريخ وسبب رحيله وأذا كان اسمه وأوصافه والعلامات المميزة له « كوشم أو كى أو عور أو برص أو آثار جلدية وغير ذلك » تنطبق على ما هو موضح فى النشرة الادارية عن الأشخاص المطلوب البحث عنهم أثبت ذلك وأرسل الشخص للمركز مخفورا للتثبت من حقيقة أمره واتخاذ ما يلزم نحوه من التحريات وفى حالة عدم انطباق أوصافه على ما هو مدرج بالنشرة الادارية أرسله مخفورا للمركز للوقوف على حقيقة أمره

ضبط الهاربين

على العمدة أن يعنى العناية كلها بضبط الهاربين من السجون والفارين من وجه القضاء ومن الجنديّة وعليه مراقبة أحوال وسلوك وكيفية تعيش الأشخاص الذين يفرج عنهم من أصلحية الرجال بالدلتا وغيرها من السجون مع مساعدتهم عند الحاجة بقدر الاستطاعة على وسائل التعيش الداوريّات

على العمدة مراقبة أعمال الخفراء ومراعاة خروج رجال الداوريّات وإثبات خروجها وعودتها في دفتر يومية الأحوال وأن يعنى بملاحظة قيامها بواجبها طبقا لما هو وارد في باب الداوريّات

إرسال الأشخاص المقبوض عليهم

على العمدة في حالة إرسال أشخاص مقبوض عليهم الى المركز أو الى أية جهة أخرى أن يراعى الا يكون أكثر من اثنين تحت حراسة خفير واحد وكل ما زاد عن المقبوض عليهم واحدا أو اثنين زاد عدد الخفراء واحد

وجوب اهتمام العمدة بما يقع من الحوادث في الأقسام والمراكز الأخرى على العمدة الاهتمام بالحوادث التي تحدث في المراكز والأقسام الأخرى الخارجة عن دائرة اختصاصه وبذل كل ما يمكنه بذله من المساعدة فيها مع دوام الاتصال والتعاون معها وعليه متى علم باحتمال وقوع حوادث فيها أن يبلغ عنها الجهات المختصة .

الأشياء التي يعثر عليها

على العمدة أن يبلغ في حالة العثور على أشياء أو حيوانات ضالة ما يأتي :-
(أ) أن يثبت في دفتر الأحوال بيان هذه الأشياء أو الحيوان واسم
بولقب وصناعة وبلد ومحل إقامة من عثر عليها مع بيان أقواله عن الزمان
والمكان والظروف التي تم العثور فيها وإرسال كل هذه البيانات للمركز
أو النقطة التابع لها بلاغ فيه

(ب) أن يجد في البحث عن صاحب الشيء أو الحيوان الضائع
(ج) أن يرسل ما عثر عليه للمركز مبينا أوصافه ومميزاته في الدفتر
المرسل منه مع هذا الشيء أو الحيوان ويستحسن به أن يضع ختمه بالجمع
الأحمر كلما وجد هناك فائدة خوفا من تغيير هذا الشيء أثناء الطريق

الاجراءات التي تتبعها المراكز نحو هذه الأشياء :

يتسلم احد المحققين هذا الشيء أو الحيوان ويحرر عنه «محضر ايداع» يدون فيه
أوصافه ويتدب من آل الخبرة من يقوم بتشمينه ويوقع على ما اعطاه من
التمن لهذا الشيء ثم يحفظ بالمركز أو يسلم الى شخص يوثق به حتى يتولى
تمويله ان كان من الحيوان

ويقيد المحضر بعد ذلك بنمرة احوال في دفتر قيد القضايا ويرسل للمديرية
وهذه تعيد الاوراق للمركز بعد عشرة أيام لكي يتولى بيع الحيوان
بمزااد علني أو تعيد الاوراق بعد سنة اذا كان ما عثر عليه ليس بحيوان كى
يتولى بيعه أيضا ويحفظ الثمن لصاحبه بالمركز لمدة ثلاثة سنوات بعد ان
يخصم منه قيمة العشر تسلم الى العاثر فاذا لم يظهر صاحب الشيء أو الحيوان

بعد ثلاث سنوات يعلى المبلغ على حساب الأمانات لصالح الحكومة .
أما اذا كان الشيء قابل للتلف فيباع بطريق المزاد العلني ويتبع نحو الثمن
ما ذكر آنفا .

ولا تصرف المكافأة للعائر ان كان من رجال القوة العمومية وكان قائما
بأعمال وظيفته لأن عثوره على هذه الاشياء داخل في حدود واجباتهم
كذلك لا تصرف المكافأة للعائر من الأهليين الا بعد مضي اربع وعشرين
ساعة من وقت عثوره على الشيء الضائع .

محضر الاستعراف

اذا ظهر صاحب الشيء أو الحيوان فيكلفه المركز باثبات ملكيته لهذا الشيء .
وبعد ان يقوم الشخص بدفع قيمة العشر وقيمة مؤونة الحيوان حسب تقدير
جهة الادارة يسلم اليه بعد ان يوقع على محضر الاستعراف بالاستلام ويقيده
هذا المحضر بنمرة احوال ايضا يرفق بمحضر الايداع ويعرضا على المأمور
كي يؤشر بحفظهما

المراقبون والمتشردون والمشبهوهون

على العمدة أن يراعى الدقة لتامة في تنفيذ قانون المراقبين والمتشردين
والمشبهوهين في بلده وما يتبعها من العزب والكفور طبقا لما هو منصوص
عنه في القانون .

كيفية ارسال الماشيه المضبوطة

على العمدة عند ارسال ماشية مضبوطة للمركز أو لاية جهة أخرى أن

يعين لكل ماشيتين كبيرتين (كالبقر والخيل والحمير) ولكل اربعة من الماشية الصغيرة (كالضأن والماعز) خفيرا واحدا ويراعى ان يكون ارسال الماشية نهارا الا فى الاحوال الاضطرارية مع ملاحظة تسفيرها بالسكة الحديدية كلما بعدت المسافة بعدا يخشى من الاضرار بها وفى هذه الحالة يرسل معها ما يكفى من الخفراء لمرافقتها .

الزراى

فى الجهات التى يزمع انشاء الزراى فيها يجب على العمدة ان يعين بمساعدة المشايخ النقط اللائقة لاقامتها بحيث تسع عشر زرائب على الأقل وأن يكون بعضها متلاصقا ببعض وأن يكون خروج اصحاب الماشية بها فى يوم محدود وان يعين لها عددا كافيا من اربابها لخدمتها .

ويجوز للمديرية ان ترخص باقامة زرائب منفردة فى احوال استثنائية على أن يقوم اربابها بحراستها .

الحجز والبيع الادارى

يجب على مندوب المديرية (الصراف غالبا) عند توقيعه حجزا اداريا على المنقولات والعقارات نظير اموال اميرية متأخرة طبقا للأمرين العالين الصادرين فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ أن يستصحب اثنين من المشايخ يوقعان معه على الأنداز المعان الى صاحب الملك وذلك فيما اذا كان هذا الأخير أو وكيله يمتنع عن التوقيع بنفسه على الانذار المذكور أو يتعذر عليه ذلك . كذلك عند البيع الادارى يجب التوقيع على محضره من الشيخين اللذين ساعدا مندوب المديرية فى ذلك

التهريب

يجب على العمدة أن يبلغ المركز عن كل زراعة دخان أو تمباك في دائرة بلده وله الحق في ثلاثة ارباع الغرامات التي تحصلها الحكومة . وبصفة عامة يختص العمدة باثبات وضبط المخالفات التي تتبع بشأن لوائح التهريب .

مشايخ العزب

يعين شيخ العزبة بعد اخذ رأى صاحبها او وكيله متى كانت ملكا للأفراد . وطريقة تعيين مشايخ العزب كطريقة تعيين مشايخ البلاد تماما وعلى ملاك العزب ان يحسنوا في انتقاء الأشخاص اللائقين لهذه الوظيفة . ولا يتم هذا التعيين الا اذا تحقق الأمور ان الشخص المنتخب قادر على القيام بواجباته مشهود له بالاستقامة والأمانة . واذا عجز مالك العزبة او توقف عمدا عن تعيين شخص حائز لهذه الشروط فالمركز يعين احد وكلاء مشايخ الحفر من البلد التابعة لها العزبة ليؤدى اعمال الشيخ بها ويحتسب مرتبه على مالكمها واذا عجز المالك نهائيا عن انتخاب الشيخ يجوز للعمدة ان ينتخب شيخا يوافق عليه المالك .



الفصل الثاني

عمد ومشايخ العربان

مركز القبيلة العمومي

يصدر وزير الداخلية قرارا مبنيا به مركزا عموميا لكل قبيلة من قبائل العربان في دائرة المديرية أو المحافظة وتشكل في كل مديرية أو محافظة لجنة محلية تنظر في جميع مسائل العربان

اعضاء اللجنة المحلية

تشكل هذه اللجنة من الآتي ذكرهم :-

- | | |
|-------|---|
| رئيسا | (١) المدير أو المحافظ أو وكيلها |
| | (٢) مندوب من وزارة الداخلية |
| | (٣) احد وكلاء النيابة العمومية |
| أعضاء | (٤) اربعة من عمد العربان ينتخبهم المحافظ أو المدير من نفس المديرية أو المحافظة أو المديرية المجاورة |

ولا يكون اجتماع اللجنة قانونيا الا اذا حضرها الرئيس ومندوب وزارة الداخلية واثنان من العمد على الأقل ولا بد من حضور عضو النيابة كلما انعقدت اللجنة للنظر في مسائل التأديب .

انعقادها

تجتمع اللجنة بناء على طلب المحافظ أو المدير للنظر في مسائل العربان أو وكلائهم أو مشايخ الفرق أو مشايخ النقط أو النظر في المسائل التي تقدم اليها من وزارة الداخلية

تعيين العمدة ووكلائهم

يرأس كل قبيلة عربان عمدة واحد أو أكثر ويكونون مسئولين عن حسن سير القبيلة وفي حالة وجود عدة عمد لقبيلة واحدة توزع افرادها على هؤلاء العمدة بمعرفة اللجنة المحلية للمديرية أو المحافظة الموجود فيها مركز القبيلة العمومى . وتعين وزارة الداخلية العمدة بناء على طلب اللجنة المحلية لمسائل عربان المديرية أو المحافظة الكائن فيها مركز القبيلة العمومى ويكون لكل عمدة وكيل فى كل مديرية أو محافظة يقطنها أكثر من خمسين شخصا من قبيلته أو من جزء القبيلة التابع اليه وللدير أو المحافظ ان يرخص بتعيين وكيلين أو أكثر لمديرية أو محافظة واحدة . وان يباشر بنفسه هذا التعيين . وتعين وكلاء العمدة فى المديريات أو المحافظات بأمر مديرها أو محافظها بناء على طلب العمدة

تعيين مشايخ الفرق ومشايخ النقط

يعين المدير أو المحافظ مشايخ الفرق ومشايخ النقط الموجودة فى مديريته أو محافظته الفرقة أو النقطة بناء على طلب العمدة أو وكيله التابعين له

موانع تعيين العمدة ووكلائهم الخ

لا يجوز تعيين عمدة أو وكلاء أو مشايخ فرق أو مشايخ نقط من الآتي بيانهم : —

أولاً : الأشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالحبس والمحكوم عليهم في مواد السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير وانتهاك حرمة الآداب والرشوة .

ثانياً : الأشخاص الذين سبق رقتهم من الوظائف التي كانوا معينين بها قبل رقتهم من القبيلة لاهمالهم في واجباتهم أو لاختلاسهم الأموال الأميرية أو لارتكابهم جريمة الرشوة

ثالثاً : الأشخاص المحكوم عليهم بالافلاس والمهجور عليهم ويشترط فيمن يعين عمده أو وكيل عمده أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة .

الرفق

لوزير الداخلية رفق العمدة من وظائفهم والمدير أو المحافظ رفق وكلاء العمدة التابعين لمديريته أو محافظته ويجوز ذلك أيضاً للعمدة مع موافقة المدير أو المحافظ .

سلطة المدير أو المحافظ التأديبية

يجوز للمحافظ أو المدير أن يحكم على عمدة ووكلاء ومشايخ فرق ومشايخ نقط العربان بالجزاءات التأديبية الآتية :-

(١) الانذار أو التوبيخ

(٢) الغرامة حتى مائة قرش

(٣) الايقاف عن العمل مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أثناء اجراء تحقيق .
تهم نسبت اليهم واذا استدعى التحقيق اطالة المدة فتكون اطالتهما بقرار من
وزارة الداخلية

وفي الحالة الاخيرة للدير أو المحافظ . أن يعين من يقوم باعباء
الوظيفة .

سلطة اللجنة المحلية للعربان في مسائل التأديب

يحق لهذه اللجنة بعد سماع دفاع المتهم أن تحكم عليه باحدى العقوبات.
الآتيتين أو بهما معا

(١) العزل

(٢) الغرامة حتى عشرين جنيهها

ولا تكون أحكام اللجنة نهائية الا اذا صادقت عليها وزارة الداخلية التي
لها أن تخفف الحكم أو تبرئ ساحة المحكوم عليه

امتيازات عمد ومشايخ العربان

(١) يكافأ عمد القبائل على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم باعفائهم من دفع
الاموال الاميرية عن خمسة أفدنة من أطيانهم التي يعينونها وذلك مدة وجودهم
في وظائفهم

(١) يعفى العربان من الخدمة العسكرية طبقا للبادة « ٤٥ » من القانون.
الخاص بها وتحصر أسماء العربان بان تنشأ وزارة الحرية سجلا لجميع

الأشخاص الذين أصلهم من العربان من جهة الآباء ويكونون قاطنين أو
متوطنين في أى جهة من جهات القطر المصرى السارية عليها أعمال القرعة
العسكرية

ويحرر السجل لكل قبيلة على حدتها وعلى قدر الامكان لكل مديرية
على حدتها.

ملحوظه

فكرت وزارة الداخلية تمشيا مع سنة التقدم أن تعدل بعض النصوص الخاصة
بهذا القانون فقدمت مشروعا للبرلمان لا يزال بين يديه حتى الان
ويتضمن المشروع ادخال بعض تعديلات خاصة بالشروط الواجب
توفرها في المرشحين لعمد البلاد ومشايخها وفي قوة الأحكام التى تصدرها
لجان الشياخات



الباب الثاني السجون الفصل الاول

انواع السجون

في مصر من السجون ثلاثة انواع :-

ا - اللبانات

ب - السجون العمومية

ج - السجون المركزية

وتعين أما كن كل نوع بقرار من وزارة الداخلية ويراعى في هذا التعيين أن يوجد سجن مركزي في كل جهة بها محكمة جزئية وأن يوجد سجن عمومي في كل جهة بها محكمة ابتدائية أما اللبانات فهي واحدة للقطر كله وعددها ثلاثة :-

(١) ليمان طره

(٢) ليمان ابي زعبل

(٣) ليمان اصلاحية الرجال بالقناطر الخيرية

الاحكام التي تنفذ في كل نوع

كل من حكم عليه نهائيا من الرجال بالاشغال الشاقة دون أن يبلغ من العمر ستين سنة يمضى عقوبته في اللبانات . أما الذين يمضون مدة العقوبة في سجن عمومي فهم :

(١) المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد عن الثلاثة أشهر الا اذا كانت مدة

الحبس الباقية وقت صدور الحكم أقل من ذلك بسبب خصم المدة التي تقضوها بالحبس الاحتياطي

(٢) المحكوم عليهم بالسجن

(٣) النساء المحكوم عليهن بالاشغال الشاقة

(٤) الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الذين بلغوا الستين من عمرهم

أو من يبلغ هذه السن أثناء تضييقه مدة عقوبته في الليمان

ويكون إثبات السن بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها فاذا تعذر ذلك فتقرير يكتبه طبيب الليمان مبنيا به اسم المسجون الذي لا يعلم سنه ولكن يظهر عليه أنه بالغ الستين ويرفعه الى المفتش العام أما من عدا هؤلاء من المحكوم عليهم والأشخاص الذين ينفذ عليهم بالا كراه البدني فيوضعون في سجن مركزي ومع ذلك يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان هذا السجن قريبا من مركز النيابة أو المحكمة التي حوكموا أمامها إذا لم يكن في السجن المركزي متسع لهم

الأمر بالسجن

لا يجوز قبول أي شخص بالسجن أو حبسه به إلا بأمر كتابي صادر من جهة الاختصاص حسب الأحوال المنصوص عليها قانونا

وعند إرسال المسجون الى سجن ما يرسل معه أمر بالسجن من أصل وصورة فيوقع مأمور السجن على الأصل بما يفيد استلام المسجون ويسلم هذا الأصل الى المحضر أو لمن أحضر المسجون ويستبقى الصورة لحفظها بالسجن ويدون بعد ذلك اسم المسجون في سجل خاص يلخص به أمر حبسه

وعلى المحضر أو من أحضر المسجون أن يكون حاضرا وقت التسجيل ليوقع على السجل بامضائه وعند ترحيل المسجون من سجن الى آخر ترسل معه صورة أمر الحبس الذى حبس بمقتضاه إلى السجن المنقول اليه .

قبول المسجونين بالسجن

يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وكل ما يوجد معه من الممنوعات أو النقود أو الاشياء ذات القيمة يؤخذ منه (ويدفع من هذه المبالغ أو الأشياء ما يكون مستحقا للحكومة قبل المسجون من المصاريف القضائية وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه) فاذا بقى شيء منها يسلم للقيم عليه أو الوكيل الذى يختاره وإلا فتحفظ وتفيد بدفتر الأمانات لتسليمها اليه عند الافراج عنه

الاشياء التى يخفيها المسجون أو يمتنع عن تسليمها للمأمور أو يجتهد فى أن تصله خفية يجوز مصادرتها لجانب الحكومة

يقرأ على المسجون عند بدء دخوله السجن ملخص لوائح السجن فيما يتعلق بسير ومعاملة المسجونين ويكون ذلك بحضور مأمور السجن أو من يعينه المرأة التى معها أطفال فى السن الأول من الطفولة أو التى تضع حملها أو هى مسجونة يجوز إبقاء أطفالها معها حتى يبلغوا من العمر سنتين يسلمون بعدها الى والدهم أو أقرب أقاربهم فان لم يكن لهم أب ولا أقارب فيتخذ المفتش العام ما يلزم من الاجراءات لصيانتهم خارج السجن

ملابس المسجونين

الملابس التي تكون مع المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس أكثر من سنة يجوز مصادرتها أو إعدامها كما يجوز أيضا مصادرة أو إعدام ملبوسات كل مسجون يرى أنها مضرّة بالصحة العمومية في داخل السجن .

عزل المسجونين

يكون المسجونون بمعزل تام عن المسجونات والذين لم تبلغ سنهم الرابعة عشرة بمعزل عن الذين قد جاوزوها



الفصل الثانى

تشغيل المسجونين

أنواع الأشغال التى يشتغل بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل صدر بها قرار من وزارة الداخلية فى يونيو سنة ١٩٠١ وهذه الأعمال هى : —

أولاً : المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة : استخراج الأحجار - نقل الأحجار وأعمال أخرى بالمحاجر - رفع المياه بواسطة الطلبات - إدارة عجلات الآلات أشغال شاقة بالحدائق - عجن الخبز - غسل الملابس - تنقية دودة القطن وبويضاتها .

ثانياً — للمحكوم عليهم بالسجن : الحفر والردم وتطهير الترع - تكسير الأحجار - شحن مهمات وتفريغها ونقلها وتخزينها بشرط أن لا يكون ذلك فى محجر - رفع القاذورات والكناسات - الأشغال فى قنائن الجير - عمل المون - عمل الحمرة - الأعمال اللازمة لضرب الطوب - عصر الحبوب لاستخراج زيوتها - الطحن - إدارة عجلات الآلات - البناء - توضيب الأحجار ونحتها - أعمال يدوية خفيفة - أشغال الحدائق - الغسل - المساعدة فى أعمال الخدمة وغيرها من الأعمال الأخرى داخل السجن - ملاحظة الأعمال الفنية أو الصناعية .

ثالثاً — للمحكوم عليهم بالحبس

يشتغل هؤلاء داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة

كإصلاح الطرق وكنسها ورشها ... الخ
وتختلف ساعات العمل لكل مسجون باختلاف العقوبة فمدة تشغيل المحكوم
عليه بالأشغال الشاقة لا تنقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشر
ومدة تشغيل المحكوم عليه بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تنقص عن ست
ساعات في اليوم ولا تزيد عن ثمان وترتيب المسجونين بالنسبة لأشغالهم
يكون بناء على الدرجات الإدارية التي يضع نظامها المفتش العمومي
ونقل المسجون من درجة إلى أعلا منها يكون بناء على ما أحرزه من حسن
السير والاجتهاد في الشغل والمدة التي أقامها في الدرجة الأدنى ويبين هذا
النظام الامتيازات والفوائد التي يحصل عليها المسجون من كل درجة
وللمفتش العمومي بعد تصديق الوزارة أن يأمر بتشغيل المسجونين في
نقط بعيدة عن السجن بأشغال تتعلق بالمنافع العمومية ويجوز قيامهم ليلا
في معسكر أو في سجون مؤقتة ويعاملون وقتئذ بقدر الامكان كما لو كانوا داخل
السجن من جهة التأديبات والنظامات الداخلية ويضع المفتش العمومي التدابير
المانعة من الهرب ليلا .

أما المحبوسين حسبما بسيطاً فيجوز استخدامهم في أشغال الكنس وتنظيف
الغرف التي يقيمون بها والطرق الموصلة إليها وكذلك الاعمال المتعلقة
بالنظافة والصحة داخل السجن ولا يجوز تشغيلهم في غير ذلك للمأمور السجن
أعفاؤهم من هذه الاعمال رعاية لعاداتهم وأحوال معيشتهم على أن يدفعوا
عقروش يوميا نظير هذا الاعفاء

ويجوز تشييلهم أيضا داخل السجن بناء على طلبهم وفي هذه الحلة يجوز
حتى اخيار الاشغال وتعمل لهم التسهيل اللازمة لاستمرارهم على الحرف

التي كانوا يحترفونها من قبل وذلك بقدر ما تسمح به ترتيبات السجن
والارباح الناتجة من أشغالهم تكون حقاً لهم بعد خصم النفقات التي أنفقت
عليهم بحسب تقدير المفتش العام
ويجوز لوزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحقانية أن يمنح المحكوم
عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المعطاه للمحبوسين حسب احتياطيها
(وستتكم عنهم فيما بعد)



الفصل الثالث

الزيارة

كل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالأشغال الشاقة يحق أن يرسل أقاربه وأصحابه ولهؤلاء أن يزوروه بالسجن إذا سلك سلوكا حسنا وذلك بعد أن يمضي عليه ثلاثة أشهر في السجن ويظل متمتعاً بهذا الامتياز مادامت أخلاقه حسنة وذلك في مواعيد يعينها المفتش العام تكون مرة على الأقل في كل شهرين .

وعند نقل المسجون من سجن إلى سجن عمومي أو إلى ليغان يجوز له مراسلة أقاربه وأصحابه ولهم أن يزوروه قبل نقله ولا يجوز للمسجونين في غير تلك الأحوال أن يزورهم أحد أو يرسلهم إلا بأذن خاص من المفتش العام

ويجب أن يطلع الأمور أو وكيله على كل خطاب يرد للمسجون أو يصدر منه ولله أمور إن وجد شيئاً مريباً في المكاتبة أن يمنع وصولها منه أو إليه .

وإذا اشتبه الأمور في أمر قبول أي زائر جازله أن يفتشه أو يأمر بتفتشه بغير حضور المسجونين وإذا أبى التفتيش جاز للأمور أن يمنعه من الدخول وعليه أن يبين ذلك بوجه التفصيل بدفتر اليومية

وتكون الزيارات دائماً بحضور أحد مستخدمي السجن ولا يصرح لأي زائر الدخول في السجن إلا بعد أخذ اسمه ودرجة علاقته أو قرابته للمسجون

الفصل الرابع

التأديب

الأعمال الآتية تعتبر من الأعمال التي يعد المسجون إذا ارتكبها مخالفاً لنظام السجون وتجب عقوبته وهي :

- (١) عدم إطاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به
- (٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن
- (٣) التكاسل فى أداء عمله أو عدم عنايته بأدائه أو الامتناع عن القيام به .
- (٤) الشتم أو التفوه بألفاظ خارجة عن حد الأدب أو الاستخفاف أو التهديد .
- (٥) الخروج عن حد الآداب سواء أكان ذلك بالفعل أم كان بالإشارة
- (٦) التعدى أو الهجوم على الغير
- (٧) الغناء أو التصفير أو إحداث غوغاء مقلقة لراحة السجن
- (٨) تركه حجرته أو النقطة المقيمة له أو محل شغله بغير موجب
- (٩) إتلاف أو فساد جزء من أجزاء السجن أو صنف من الأصناف المصرح له باستعمالها .
- (١٠) التبول أو التبرز فى غير المحلات المعدة لذلك
- (١١) وجود أصناف ممنوعة معه
- (١٢) إعطاؤه شيئاً لمسجون أو أخذه شيئاً منه بدون إذن
- (١٣) الامتناع عن قبول الأوامر الخصوصية المعطاة والسير بحسب

اللوائح الموجودة في السجن أو الإهمال في اطاعتها
(١٤) شروعه في ارتكاب احدى المخالفات المتقدمة (المادة ٧٣ من
لائحة السجن)

سلطه مأمور السجن التأديبية

لمأمور السجن أن يعاقب على المخالفات المبينة آنفا بعقوبة واحدة أو أكثر
من العقوبات التأديبية الآتي بيانها بحسب الاحوال
(١) الحبس الانفرادى لمدة لا تتجاوز سبعة أيام
(٢) القصر على الأغذية الخاصة بالجزاءات مدة لا تتجاوز السبعة أيام
بحسب الجدول الموضوع لذلك
(٣) الحرمان لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من واحدة أو أكثر من مزايا
الدرجة التي يوجد المسجون بها .
(٤) إيقاف نقل المسجون من الدرجة التي هو فيها إلى درجة أعلا مدة
لا تزيد عن ثلاثين يوما

اختصاص المفتش العام التأديبية

إذا ارتكب أحد المسجونين من الرجال في سجن عمومي أو مركزي
مخالفة من المخالفات الآتي بيانها (المادة ٧٥ من اللائحة) يبلغ أمره إلى المفتش العام :
(١) الهيجان أو الاغراء عليه علانية
(٢) الأعمال التعمدية ضد أحد موظفي السجن أو مستخدميه والاعتداء
الشديد أو المتكرر على مسجون آخر

(٣) الهروب أو الشروع فيه

(٤) التسبب عمداً في إتلاف جزء من أجزاء السجن أو الأدوات المتعلقة به إتلافاً بالغاً .

(٥) العود إلى ارتكاب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة ٧٣ من لائحة السجن

(٦) كل عمل مخل بحسن السلوك أو مخالف لواجب الطاعة يرى أنه يستحق عقوبة أشد من العقوبات التي تدخل في دائرة اختصاص الأمور .
للمفتش العام أن يعاقب المخالف في هذه الأحوال بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :

« أ » نقل المسجون إلى أحد اللجان لمدة لا تتجاوز الستة أشهر

« ب » التأديب البدني بحيث لا يزيد عن أربع وعشرين جلدة للمسجونين الذين يبلغون من العمر ثمان عشرة سنة على الأقل واثني عشرة جلدة لمن لم يبلغ منهم هذه السن

« ج » التكييل بالحديد لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

« د » إيقاف النقل إلى درجة أعلا لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر

« ملحوظة » والمسجون المنقول إلى لجان من سجن مركزي أو عمومي نتيجة لعقوبة توقعت عليه كما جاء بالفقرة (١) يكون كالمحكوم عليه بالأشغال الشاقة في العقوبات والتشغيل

كل مسجون من اللجان ارتكب مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من اللائحة (والمشار إليها آنفاً) يجوز للمفتش العام أن يأمر بتوقيع العقوبات الآتية بيانها عليه : —

- (١) التأديب البدني بحيث لا يتجاوز ستا وثلاثين جلدة
- (٢) النقل الى فرقة التأديب المخصصة لمدة لا تزيد عن الستة أشهر
- (٣) ايقاف نقله الى درجة أعلا من درجته لمدة لا تزيد عن عام واحد .

ملاحظات تراعى عند تنفيذ العقوبات التأديبية

أولا — لا ينفذ النقل الى الليمان كعقوبة تأديبية الا بعد تصديق وزارة الداخلية .

ثانيا — لا تنفذ العقوبة البدنية الا بعد التصديق من وزارة الداخلية
ثالثا — في حالة صدور أمر المفتش العام بالتكيل بالحديد أو بإيقاف النقل من درجة الى أخرى أعلا منها أو بالنقل الى فرقة التأديب المخصصة يرسل المحضر الخاص بذلك الى وزارة الداخلية في ظرف ثلاثة أيام وللوزير أن يلغى هذا الأمر أو يعدله .

رابعا — يكون تنفيذ عقوبة الجلد على المسجونين الذين يبلغون سن الثماني عشرة سنة فأكثر (برزخمة) بشكل مخصوص يعينه المفتش العام ومن لم يبلغ هذه السن فالتنفيذ عليه يكون بعصاة

خامسا — لا يجوز معاقبة أى مسجون قبل اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالأدلة المثبتة للتهمة ضده ليتمكن من الدفاع عن نفسه

سادسا — كل المخالفات التي توقع فيها العقوبات بمعرفة المفتش العام يجب أن يكون تحقيقها في محضر يحضر لهذا الغرض تدون فيه شهادة الشهود ودفاع المتهم عن نفسه

سابعاً — لا تحول أية عقوبة تأديبية صدر الامر بها دون اخلاء سبيل
المسجونين في الميعاد المقرر الافراج عنهم بمقتضى تنفيذ الحكم الصـادر
عليهم قضائياً

ثامناً — تقيد هذه العقوبات بالدفتر المعد لذلك

تاسعاً — لا يجوز لاي موظف خلاف من ذكروا توقيع عقاب على
أى مسجون خلاف العقوبات المذكورة ولا يجوز التجاوز عن حدها
الأقصى .

استعمال الأسلحة النارية

يجوز للسجانين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن
يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الأحوال الآتية :

أولاً — لدفع أى مهاجمة أو لصد أى مقاومة مصحوبة باستعمال قوة
متى كان فى غير امكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسيلة أخرى

ثانياً — لمنع فرار أى مسجون استحاله منعه بطريقة أخرى

يجب اطلاق العيار الأول فى الهواء واذا أصر المسجون على الفرار تطلق
وفى هذه الاحوال عليه النار وانما يوجه النيشان الى ساقيه

ولهذا يجب أن يقرأ على المسجونين عند دخولهم الى السجن وخروجهم
للشغل اعلان بالسلطة المخولة للمحافظين عليهم بمقتضى الفقرة السابقة

ختصاصات استثنائية للمأمور

أولاً — لمأمور السجن فى حالة حصول تعدد شديد أن يأمر بتكبير

المسجون بالحديد بشرط أن يرفع الأمر فوراً إلى المفتش العام ولا يجوز أن
تتجاوز مدة التكميل بالحديد أربعاً وعشرين ساعة إلا بأذن من المفتش العام
ولا تزيد المدة المذكورة عن ثمانية أيام بأي حال من الأحوال
ثانياً — إذا كان المسجون مسجوناً احتياطياً يجوز للمأمور أن يأمر بوضعه
في الحديد عند شروعه في الهروب وعليه أن يخطر النياحة بذلك حتى إذا رأت
عدم ضرورة وضع الحديد أمرت بنزعه،
ثالثاً — يقيد المأمور بدفع الأحوال كل حالة دعت إلى وضع المسجون
في الحديد



الفصل الخامس

ادخال الأشياء المنوعة

كل شخص تثبت ادانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن
خلافًا للوائح شيئًا ما من الأشياء سواء باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران
أو بامراره من النوافذ يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامه لا تزيد
عن خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين
وتعتبر من الأشياء المنوعة ادخال خطابات للمسجونين أو اخراجها خفية
وتنص اللائحة على ضرورة كتابة هذه التعليمات وتعليقها بمحل ظاهر على
الباب الخارجى لكل سجن .



الفصل السادس

اختصاصات رجال النيابة في السجون

أولاً- للنائب العمومي أن يفتش على السجون في أى وقت شاء ليتأكد من تنفيذ الأوامر والأحكام القضائية وله بمقتضى أحكام اللائحة أن يراقب ما يأتى:

- (١) عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانوني
- (٢) عدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمه قاضياً بتشغيله الا في الأحوال التى ذكرت على سبيل الاستثناء كتشغيل المحكوم عليهم بالحبس البسيط بناء على طلبهم أو لتنظيف حرم الخاصة ونحوه مما أشرنا اليه في حينه
- (٣) العناية بملاحظة القيد في الدفاتر المعدة للسجونين

ثانياً - للنائب العمومي الدخول في كافة محلات السجن في أى وقت وله أن يسمع شكوى أى مسجون

ثالثاً - للنائب العمومي أن يقدم لوزير الحقانية طلباً بالعفو عن العقوبة أو تخفيفها عن المسجونين الذين يتحقق له استحقاق شمولهم بمراحم الحضرة الملكية .

ملحوظة :- لوكلاء النائب العمومي أن يقوموا باختصاصه بأمر منه

الفصل السابع

التفتيش

يعين وزير الداخلية بقرار يصدر منه لكل سجن مفتشا أو أكثر ويقوم هؤلاء المفتشون بزيارة كافة أجزاء السجن ويسمعون شكوى المسجونين ويراقبون نظافة السجن وحالته الصحية وحالته من جهة الأمن وعليهم أن يقدموا تقريرا الى وزير الداخلية مشفوعا بنتائج التفتيش وكل ما يعن لهم من الآراء

من لهم حق دخول السجن

يجوز دخول السجن لغير موظفيها للأشخاص الميين فيما يلي :

- (١) النائب العمومي ووكلاؤه
- (٢) المديرون والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية ومحاكم الجنايات في السجون العمومية والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم
- (٣) رئيس ووكيل محاكم الاستئناف ورئيس محكمة النقض في جميع السجون

ويعد لكل سجن دفتر خاص ليدونوا به ما يرونه من الملاحظات

الاختصاص المفتش العام

يعين المفتش العام (مدير عام مصلحة السجون) بأمر ملكي كي يلاحظ ادارة كافة السجون يبلاد القطر ويراقب جميع مصروفاتها وفيما يلي ايضاح اختصاصاته :-

أولاً : — يقوم بسن نظم يراعى فيها الحدود المنصوص عليها باللائحة ويصدق عليها وزير الداخلية وهى خاصة بنظام السجون الداخلى وتعيين الأماكن التى يشغلها المسجونون وتوزيع الأعمال عليهم وملابسهم وأغذيتهم وحالة المحال الصحية وترتيب فئات المسجونين وعقوباتهم وكل ما يختص بزياراتهم ومكاتباتهم وتنقلاتهم

ثانياً : — اختصاصاته التأديبية (ذكرت فى الباب الرابع)

اختصاص المأمور : —

يعين مأمورو ووكلات السجون بقرارات من وزير الداخلية بناء على طلب المفتش العام ويكون لكل ليمان وسجن عمومى مأموراً ووكيلاً أو جملة وكلاء .

ويجوز تعيين مأمورين للسجون المركزية وفى حالة عدم تعيين مأمور لسجن مركزى يعتبر مأمور المركز مأموراً للسجن وفيما يلى بيان اختصاصاتهم : —

- (١) مأمور السجن مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون فى داخل سجنه وهو مرؤوس للمفتش العام فيما يختص بنظام وترتيب السجن الداخلى ويجب عليه اتباع التعليمات التى يصدرها إليه
- (٢) جميع مستخدمي السجن تحت أوامر المأمور وعليهم أن يطيعوه .
- (٣) المأمور مسئول شخصياً عن حفظ المسجونين فى سجنه
- (٤) يتخذ المأمور يومياً يثبت فيها كل عمل وكل حادثة تقع فى السجن

صغيرة أكانت أم كبيرة ويدون فيها أيضا الملاحظات الخاصة بسير العمل في
الجهات الفرعية التابعة لسجنه

(٥) الدفاتر الآتية يانها تكون في عهدة المأمور وهو المسئول عن صحة
وترتيب القيد بها وفقا للتعليمات :-

« ا » دفتر عموم المسجونين

« ب » دفتر يومية المأمور المنصوص عنه في الفقرة الرابعة

« ج » دفتر أمتعة المسجونين

« د » دفتر تشغيل المسجونين

« هـ » دفتر الجزاءات

« و » دفتر الهاربين

« ز » الدفتر المعد لقيد ملاحظات الزائرين بصفة رسمية

« ح » كافة الدفاتر الأخرى التي يرى النائب العمومي ضرورة إنشائها

لتنفيذ القرارات القضائية كأعلان المسجونين (المتهمين) وغيرها وكذا
الدفاتر التي يرى المفتش العام ضرورة إنشائها

(٦) مأمور السجن مسئول عن تنفيذ طلبات حضور المسجونين أمام
الجهات المختصة بناء على أمر يصدر منها وعن مراعاة إرسالهم في اليوم والساعة
المحددتين

(٧) على المأمور إبلاغ النيابة في الحال عن كل وفاة وكل هروب يحدث
بالسجن وعن كل أمر جنائي يقع من المسجونين أو عليهم وكل جنحة تقع
منهم أو عليهم إذا كانت غير معاقبة عليها بمقتضى نصوص هذه اللائحة أو تبين
أن العقاب المقرر غير كاف

(٨) يكون للأمور السجن المنتدب من النيابة لاجراء تحقيق عن حادثة حدثت بالسجن ما لرجال الضبطية القضائية من السلطة

(٩) على الأمور ان يطلع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة معانة اليه مع تفهيمه ما تضمنته هذه الأوراق ومتى أراد المسجون إرسال صورة الورقة المعلن بها إلى شخص معين فيرسلها للأمور إلى هذا الشخص بجواب موصى عليه

(١٠) تقارير الاستئناف التي يطلب المسجونون تحريرها لاستئناف الأحكام الابتدائية يرسلها الأمور بعد مراجعتها إلى قلم كتاب المحكمة ذات الاختصاص بعد قيده بالدفتـر الخاص بذلك .

واجبات طبيب السجن :

يكون تعيين طبيب السجن بقرار من وزير الداخلية بناء على طلب المفتش العام ويكون لكل ليمان وكل سجن عمرى طبيب تناط به الاعمال الطبية ويتبع القواعد والتعليمات التي تصدر اليه من المفتش العام بعد اعتمادها من وزير الداخلية . ويجوز تعيين طبيب لكل سجن مركزى وعند عدم التعيين تناط الاشتراطات الصحية بمفتش صحة المركز وفي هذه الحالة لا يكون مكلفا بتنفيذ كافة ما ذكر باللائحة من الواجبات الصحية إلا بقدر ما تسمح به الحال ويجب على طبيب السجن اتباع التعليمات الآتية : —

- (١) زيارة السجن مرة في اليوم أو أكثر إذا اقتضى الحال
- (٢) الكشف على كل مسجون عند دخوله السجن لمعرفة حالته الصحية وتعيين نوع الشغل الذي يستطيع المسجون أدائه قبل أن يشره
- (٣) عيادة المرضى من المسجونين يوميا وكل مسجون يشكو المرض وله

أن يأمر بنقل المريض إلى مستشفى السجن

(٤) زيارة كل مسجون موضوع بالحبس الانفرادي

(٥) يعود كل مسجون مرة في الأسبوع على الأقل ليقف على حالته

الصحية وحال نظافته وإذا رأى الطبيب أنه يخشى على صحة أى مسجون بسبب مدة التشغيل أو بسبب تشغيله فى نوع معين من الشغل يجب عليه أن يعطى مأمور السجن التعليمات اللازمة لیسیر على مقتضاها

(٦) إذا كان المسجون مصابا بخلل فى قوّة العقلية أو بمرض ينذر بموته أو كانت حالة أشغال السجن أو نظامه يشعر بالخطر على حياته أو كان المسجون بأحد الليانات غير قادر بسبب عاهة مستديمة على أداء أى عمل من الأعمال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً إلى المفتش العام موضحاً به تفصيلات الحالة ومبيناً ما يرام ويعين كل من وزيرى الداخلية والحقانية طبيباً بناء على هذا التقرير للكشف على المسجون فإذا وافق هذان الطبيبان على رأى طبيب السجن يصدر وزير الداخلية التعليمات التى تستدعيها الحالة ويجوز له بالاتفاق مع وزير الحقانية أن يأمر بأرسال المسجون المصاب بخلل فى قوّة العقلية إلى مستشفى المجازيب أو ينقل المسجون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذى أصبح غير قادر على العمل الى سجن عمومى أو بالأفراج عن المسجون المصاب بمرض ينذر بالموت وله أن يلغى أمر الافراج هذا فى أى وقت شاء حتى تاريخ انقضاء العقوبة

(٧) الكشف على كل مسجون يحكم عليه إدارياً بعقوبة الجلد ليتحقق من

أن صحته تساعد على احتمال هذه العقوبة وأن يضر تنفيذها

(٨) يخطر طبيب اللسان المفتش العام عن أسماء المسجونين الذين لا يعلم
سمنهم ولكن يظهر عليهم أنهم يبلغون سن الستين

(٩) الكشف على كل مسجون قبل ترحيله إلى سجن آخر ولا يجوز
نقل مسجون من سجن إلى آخر إلا بعد أخذ إقرار الطبيب الدال على خلوه
المسجون من كل مرض يحول دون ترحيله

(١٠) الكشف على كل مسجون قبل الإفراج عنه ولا يجوز الإفراج
عن أى مسجون إلا بعد أن يتحقق الطبيب من خلوه من كل مرض يضر به
بسبب الإفراج إلا إذا طلب المسجون أو أقاربه أو أصدقائه ذلك .



الفصل الثامن

الحبس الاحتياطي

قبول المحبوسين احتياطيا بالسجن

يقبل المحبوسون احتياطيا بالسجن بناء على أمر كتابي من أصل وصورة يصدر من النيابة إلى دار السجن فيوقع المأمور على الأصل بما يفيد استلامه المسجون ويسلمه لمن أحضر المسجون ويحفظ الصورة بالسجن

نظام الحبس الاحتياطي

يعتبر المحبوسون احتياطيا كالمسجونين الذين صدرت عليهم أحكام فيا يختص بتوقيع العقوبات على من يرتكب فعلا ماديا مكونا لأي مخالفة منصوص عليها في لائحة السجون ولكنهم يستثنون من بعض قيودها الملخصة فيما يلي :

(١) تترك لهم ملابسهم الخاصة إلا إذا اقتضى غير ذلك تخط صحن أو داع من دواعي النظافة

(٢) يجوز لهم أخذ ما يلزمهم من الأغذية من كاتين السجون بالثمن المحدد لكل صنف كما يجوز له أن يستحضرها من الخارج .

(٣) يجوز للمأمور أن يصرح للمحبوسين احتياطيا بناء على طلبهم ومراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم ، بالأحوال الآتية إذا كانت محلات السجن تسمح بذلك : —

١ — أن يقيم المسجون في حجرة خاصة محتوية على سرير وأثاث لا يوجد في باقى غرف السجن مقابل دفعه عشرة قروش في اليوم
« ب » أن يترىض وحده منفردا عن باقى المسجونين
« ج » أن يستحضر على نفقته صحفا أو أشياء أخرى مروحة عن النفس أو أدوات منزلية يرغب فيها

٤ — يجوز تكليف المحبوسين احتياطيا بكنس وتنظيف حجراتهم وتنظيف طرقات السجن وللأمر أن يعفيهم من هذه الأشغال مراعاة لعوائدهم وطرق معيشتهم وذلك مقابل دفعهم خمسة قروش في اليوم

٥ — يجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم وحيثند يعطى لهم حق اختيار نوع الشغل طبقا لمقتضيات ترتيب السجن ويمنحون التسهيلات اللازمة لاتخاذ المهنة التي كانوا يحترفونها قبل الدخول إلى السجن

والفوائد الناتجة تعطى لهم بعد حجز قيمة المنصرف في غذائهم بحسب ما يقرره المفتش العام

٦ — للمحبوسين احتياطيا أن يرسلوا أصحابهم ويزاروا مرة واحدة في الأسبوع إلا إذا أمرت النيابة بغير ذلك

وتكون هذه الزيارة شأن زيارة باقى المسجونين فيحضرها أحد موظفى السجن

٧ — يجوز للحامى مقابلة المسجون بدون حضور مندوب السجن بناء على أمر كتابى من النيابة سواء أ كان تعيينه للدفاع عنه من قبله أم كان من قبل المحكمة .

الفصل التاسع

الافراج

يكون الأفراج عن المسجون وقت الظهر من اليوم الذى تنتهى فيه
مدة عقوبته

والمسجون المفرج عنه أحد اثنين :—

الأول : من لم يحكم بوضعه تحت مراقبة البوليس بعد انتهاء مدة العقوبة

الثانى : من حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس بعد انتهاء هذه المدة

فان كان الأول جاز للمأمور أن يعطيه استمارة نقل أو مبلغا كافيا يمكنه من
العودة إلى بلده أو الذهاب إلى المحل الذى يقيم فيه وإذا تلفت ملابسه التى
تكون قد حفظت حتى الافراج عنه تعطى له ملابس من السجن

وان كان الثانى وجب على مأمور السجن تسليمه لتنفيذ عقوبة المراقبة
إلى البوليس طبقا للوائح المتعلقة بها والتى سنأتى على شرحها فيما بعد
هناك نوع آخر من الأفراج نصت عليه اللائحة وقيدته « هو الأفراج
تحت شرط » وفيما يلى هذى القيود :

الافراج تحت شرط

إذا وفى المسجون ثلاثة أرباع مدة عقوبته فيجوز الافراج عنه تحت شرط
والذى تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الافراج عنه بعض مضى
تسعة أشهر منها

أما المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فيجوز الأفراج عنهم تحت شرط
على أن يكونوا قد مضوا عشرين سنة على الأقل

كفية احتساب المدة

إذا كان المسجون محكوما عليه بجملة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده في السجن فيحتسب نظام الإفراج تحت شرط على مجموع مدده أما إذا حكم بعقوبة مدنية إضافية بسبب جرائم ارتكبها أثناء وجوده في السجن فيكون حسبها على مجموع مدده الباقية عليه وقت الحكم بذلك العقوبة الإضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الإضافية

شرط الإفراج

يجوز منح الإفراج تحت شرط لمن يؤهله لهذه المنحة حسن سيره مدة سجنه على ألا يترتب على الإفراج عنه إخلال بالأمن العام
من يصدر أمر الإفراج تحت شرط

يصدر أمر الإفراج تحت شرط من وزير الداخلية بناء على طلب المفتش العام
وضع المفرج عنه تحت المراقبة

كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات

وتحتسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون

الغاء أمر الإفراج

الإفراج تحت شرط يجوز إلغاؤه إن ظهر من المسجون مخالفة للقوانين واللوائح الخاصة بالأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو كان سيئ السير والسلوك

ويصدر أمر الإلغاء من وزير الداخلية بعد أخذ رأى المحافظ أو المدير التابع إليه محل إقامة المسجون المفرج عنه ويعاد المسجون بعد صدور أمر الإلغاء إلى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الإفراج سلطة المدير أو المحافظ على المفرج عنه

يجوز لمدير أو محافظ الجهة الموجود بها المسجون المفرج عنه تحت شرط أن يأمر بالقاء القبض عليه مؤقتا على أن يرسل في الحال لوزير الداخلية تقريراً موضحاً به الأسباب الداعية للقبض عليه ولوزير الداخلية أن يأمر بالإلغاء أمر الإفراج إذا دعت الحال الإفراج عن المسجون الذي ألغى أمر إفراجه تحت شرط

يجوز الإفراج تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من وزير الداخلية وذلك بدون إخلال بتنفيذ أية عقوبة بدنية حكم بها عليه
بلاغ النائب العمومي بأوامر الإفراج أو إلغاؤها

يبلغ للنائب العمومي في ظرف ثلاثة أيام كل أمر يصدر بالإفراج تحت شرط أو بإلغاؤه أو بالقبض المؤقت



الفصل العاشر

مراقبة البوليس

- وردت الاحكام الخاصة بها في الباب الثالث من قانون المنشردين والمشتبه فيهم (مرة ٢٤ لسنة ١٩٢٣) وفيما يلي بيان الذين يخضعون لهذه الاحكام والقيود:-
- (١) من يوضعون تحت المراقبة باعتبارها عقوبة تبعية بعد انقضاء مدة العقوبة الاصلية الصادرة عليه كالمراقبة المنصوص عليها بالمادتين ٢٨ و ٦٩ ع هؤلاء الأشخاص يخضعون لنظام المراقبة ولو لم ينص الحكم عليها لأن العقوبات التبعية تتبع العقوبات الاصلية دون الحاجة الى النص عليها .
- (٢) من يوضعون تحت المراقبة باعتبارها عقوبة تكميلية كالمنصوص عليها بالمواد ٢٧٧ و ٢٩٣ و ٣١٠ ع وهذه المراقبة يجب أن ينص عليها في الحكم لأن صدور الحكم بها أمر جوازي متروك للقضاء .
- (٣) من يوضعون تحت المراقبة طبقا لاحكام قانون المنشردين والمشتبه فيهم باعتبارها عقوبة تبعية أو تكميلية (م ٩٢٦ و ٢٧)
- (٤) من يعفون اعفاء مقيدا بشرط من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس وهم الذين قضوا ثلاثة أرباع تلك المدة في السجن وكانوا حسنى السير والسلوك فانهم يوضعون تحت المراقبة المدة الباقية من عقوبتهم
- أحكام المراقبة :

أولا - يرسل كل شخص وضع تحت المراقبة الى المركز أو القسم الذى كان معتقلا فيه عند بدئها وعليه أن يصرح لتلك السلطة عن الجهة التى ينوي

أن يتخذها محلا لأقامته وان امتنع فتعين تلك الجهة بأمر من وزير الداخلية الذي يحق له ان يمنع المراقب من تحديد محل إقامته في دائرة المحافظة أو المديرية التي ارتكبت فيها الجريمة التي استوجبت الحكم أوفى المديريات المجاورة لها .

ويمنع الأشخاص الموضوعون تحت المراقبة من الإقامة في العزب
اطلاقا (م ١٢)

ثانيا . يسلم كل مراقب من السجن الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها السجن ويرسل مأمور السجن إلى تلك المحافظة أو المديرية أمر التنفيذ الوارد من النيابة وتجري هذه الجهة ترحيل هؤلاء المراقبين وأوراقهم متى كانوا من أرباب السوابق الى الجهات التي عينوها لقضاء مدة مراقبتهم صحبة الحرس المستديم وإلا يعطى لهم تذكرة مرور (أورنيك ١٤١) توضح فيها أوصافهم ويكلفون بأن يقدموا أنفسهم الى تلك الجهات في وقت معين فان لم يتقدموا أو هربوا اعتبروا مخالفين لأحكام المراقبة أما المراقبون المسافرون بالسكة الحديد فيرسلون الى المحطة تحت حراسة حرس من البوليس وتصرف لهم التذاكر وعلى رئيس الحرس أن يتحقق من سفرهم

ثالثا . عند وصول المراقب إلى الجهة التي ستقضى فيها مدة المراقبة تؤخذ منه تذكرة المرور وتوضع كل الأوراق الخاصة به في ظرف خاص يحفظ في الدولاب المعد لصحف السوابق . واذا نقل الشخص الى جهة أخرى ترسل هذه الاوراق أما صحبة الحرس واما بالبوسنة بالطريقة التي وضحت آنفا
رابعا . يسلم المراقب « تذكرة اقامه » أورنيك نمرة ١٣٤ مشتملة على اسمه ولقبه وبدء المراقبة وانتهائها واسم الجهة المعينة لأقامته بها

خامسا: لا يجوز للمراقب أن يتعدى حدود البلد الموضوع تحت الملاحظة فيها عن خمسة آلاف متر تحتسب امان المحافظة أو المديرية أو بيت العمدة
سادسا: لا يجوز للمراقب أن يغير محل إقامته إلى مركز أو قسم آخر إلا بعد تمضية ستة شهور مالم يأذن المحافظ أو المدير بهذا النقل وإذا كان المراقب محكوما عليه بتمضية مدة المراقبة في جهة معينة فلا يجوز له الانتقال إلا بأذن من وزارة الداخلية (م ١٧)

سابعا: - ١- يجوز للوزير الداخلية بناء على طلب المحافظ أو المدير أن يأمر بنقل المراقب إلى جهة أخرى غير الجهة التي مضى فيها جزء من مدة مراقبته متى كانت أخلاقه وسلوكه خطرا على الجمهور في تلك الجهة كي يمضي المدة الباقية منها وعلى الوزير عند إجراء هذا النقل أن يراعى الظروف الخاصة بالمراقب التي تمكن من كسب عيشه في محل إقامته الجديد

ب - يجوز للوزير أيضا بناء على طلب المحافظ أو المدير أن يأمر كل متشرد أو مشتبه فيه حكم عليه بوضعه تحت المراقبة في مركز غير المركز الذي يوجد في دائرته محل إقامته المعتاد أن يعود إلى المركز أو القسم الذي كان يقيم به عادة وأن يقضى مدة المراقبة الباقية (م ٢٢)

ثامنا . ينشأ في كل قسم أو مركز سجل تقييد به أسماء الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة الذين يقيمون في دائرته ويدون في هذا السجل ما يأتي :-

١ - اسم الشخص ولقبه والعلامات المميزة

ب - القرار الصادر بوضعه تحت المراقبة

ج - محل إقامته

- د - تاريخ وضعة تحت المراقبة وتاريخ انتهائها
هـ - اليوم والساعة اللذان ينبغي أن يتقدم فيها للبوليس
و - التواريخ التي تقدم فيها فعلا
ز - كل تغيير في محل اقامته
ح - كل إعفاء من قيود المراقبة أذن له به
تاسعا - يجوز للبوليس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة للتحقق من أن
المراقب لم يترك مسكنه أثناء الساعات المحددة انما لا يجوز له ان يدخل
مسكنه الا اذا رفض ان يظهر نفسه بعد انذاره مرتين ويكون ذلك بحضور
اثنين من رجال البوليس يكون أحدهما ضابطا أو بحضور العمدة وشيخ
الخبراء (م ٢١)

(كيفية احتساب مدة المراقبة)

نحتسب مدة المراقبة كالآتي :-

- ١ - إن كانت عقوبة أصلية من تاريخ الحكم أو من اليوم المحدد فيه
- ٢ - ان كانت عقوبة تبعية أو تكميلية فتبتدىء من اليوم التالي لانقضاء
العقوبة المقيدة للحرية .

ولا يمتد اليوم المحدد لانتهائها لاي سبب ما حتى لو طلب المراقب للتجنيد
أو كان غائبا عن محل اقامته
الأعفاء من قيود المراقبة

أولا . يجوز للحافظ أو المدير أن يعفي المراقب من قضاء الليل بمسكنه
إذا أثبت أن دواعي عمله تقتضي بقاءه خارج مسكنه ليلا أو إذا وجدت
أسباب أخرى تسوغ هذا الأعفاء .

ويجوز للمأمور أيضا أن يمنح المراقب هذا الحق لمدة ١٤ يوما على شرط أن يخطر المحافظ أو المدير الذي له الحق في ابطال هذا الاعفاء . . . ويجوز إلغاء هذا الاعفاء إذا زالت مسبباته أو إذا حالت الشكوك والريب حول المراقب

ثانيا — يجوز لوزير الداخلية أن يعفى الشخص من المراقبة عن المدة الباقية منها بناء على طلب المحافظ أو المدير إذا من يكون قد أفرج عنه طبقا للافراج الإداري تحت شرط وهو الذي لم يكن مضى المدة الباقية من عقوبته تحت المراقبة

ما يترتب على مخالفة أحكام المراقبة

أولا — كل مراقب خالف شروط المراقبة عوقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة (م ١٨ م ٢٩)

ثانيا — يجوز لمأموري الضبطية القضائية القبض على المراقب أو إصدار أمر بضبطه وإحضاره ويحال إلى النيابة في ظرف ٤٨ ساعة ولها أن تبقى في الحبس الاحتياطي حتى تنتهى مرحلتى التحقيق ورفع الدعوى

سلطة المحقق قبل المراقب

١ — إذا وجدت قرائن أو أدلة على وجود أشياء من متعلقات الجريمة المدعى بها في منزله أو مما يساعد على معرفة الحقيقة جاز للمحقق تفتيش منزله (م ٢٣ ت ٥)

٢ — إذا كان الشخص مراقبا لأخيه متشردا أو مشبوها ووجدت

قرائن خطيرة لارتكابه جناية أو جنحة ما أو الشروع فيها جاز لمأمور
الضبطية القضائية القبض عليه أو إصدار أمر بضبطه وإحضاره وتسليمه
للنيابة في ظرف ٤٨ ساعة وللنيابة الحق في إبقائه بالحبس الاحتياطي حتى
يحفظ التحقيق أو يحكم في الدعوى



الفصل الحادى عشر

مسجونو المحاكم المختلطة

قبولهم بالسجن

يقبل المسجونون من رعايا الدول ذوات الامتيازات فى السجون المصرية بناء على امر من النيابة المختلطة أو من القناصل التابعين اليهم فى أى وقت من الأوقات المحددة قانونا أى من الساعة السادسة صباحا حتى الساعة الخامسة مساء من فصل الصيف ومن الساعة حتى الساعة الرابعة ونصف مساء فى فصل الشتاء .

وإذا دعت الضرورة لتعجيل فى مقابلة أحد القضاة أو أحد أعضاء النيابة المختلطة أو أحد القناصل إلى المسجونين فى غير المواعيد السالف ذكرها فعائهم إخطار مأمور السجن قبل هذه المواعيد لأمكان عمل الترتيبات اللازمة وكذلك إذا دعت الحال لأدخال أحد المسجونين فى السجن بعد تلك المواعيد ليتخذ المأمور اللازم لقبوله حتى الساعة الثامنة مساء .

غرف حبسهم

يجب أن تكون غرف المسجونين للمحاكم المختلطة أو المحاكم القنصلية غرفا انفرادية سعتها ثمانية عشر مترا مكعبا ويتريضون ساعة فى الصباح وأخرى بعد الظهر

تكون الغرفة مجهزة بالجهاز الآتى :

عدد	
١	سرير من النوع المقرر بالسجن
١	مرتبه
١	مخده
١	فوطه
١	فورشه للشعر
١	مشط معدن
٢	غطاء
٢	ملايه
١	لفنانو ومحققاته
١	كوبه

ولا يلزمون بارتداء ملابس السجن إلا إذا كانت ملابسهم رثة أو قرر
طبيب السجن أنها غير صحية

غذاؤهم : —

تقدم المحاكم المختلطة أو القنصليات الغذاء إلى مسجونها بواسطة
متعهد تعينه النيابة العمومية المختلطة أو القنصل والطبيب السجن أن يأمر بغذاء خاص
للمسجونين المرضى الذين لا تستدعى حالاتهم نقلهم إلى المستشفى

تشغيلهم : —

المسجونون الأجانب المحكوم عليهم نهائيا يكفون بالأشتغال بالمهنة التي
كانوا يحترفونها فإذا لم تكن لهم مهنة فادارة السجن هي التي تكلفهم طبقا
للوائحها بأى عمل آخر يناسب استعدادهم الجسمى

ولا يكلفون بأى عمل خارج السجن ولا بالمسح ولا بالكفس اللهم إلا
غرفهم الخاصة فانهم ملزمون بنظافتها

زياراتهم :-

تسرى القيود الخاصة بمسجونى المحاكم الأهلية على المسجونين الأجانب فيما
يختص بالزيارات داخل السجن مع مراعاة الاستثناء الآتى :
الزائرون الذين يأتون إلى السجن فى الساعات المحددة قانونا والمذكورة
آنفا ويدهم تصريح كتابى من السلطة القضائية التابع لها المسجون (النيابة
أو قاضى التحقيق أو القاضى المنتدب للتفليس) فهؤلاء لا يمنعون من
حق الزيارة .

تأديبهم :-

- يعتبر المسجون مخالفا لنظام السجن إذا ارتكب أحد المخالفات الآتية :-
- (١) عدم إطاعة أوامر مأمور السجن أو أى موظف مكلف بخدمة فيه
 - (٢) عدم احترام أى موظف فى السجن
 - (٣) عدم التكاسل فى الشغل أو التهاون فيه أو الامتناع عنه
 - (٤) الشتم والتفوه بألفاظ خارجة عن حد الأدب
 - (٥) الخروج عن الاحتشام سواء أكان ذلك بالإشارة أم كان بالفعل
 - (٦) التعدى بالفعل على أى شخص والتحرش به
 - (٧) الغناء أو التصفير أو إحداث ضوضاء من شأنها التشويش على النظام
 - (٨) ترك المسجون لغرفته أو النقطة المعينة له أو لمحل شغله بغير موجب

(٩) إتلاف أو إلحاق ضرر ما بأي جزء من أجزاء السجن أو بأي شيء من الأشياء التي تصل إليها يده .

(١٠) وضع قاذورات في غير المحل المعد لذلك

(١١) وجود أشياء مع المسجونين من المحظور دخولها إلى السجن

(١٢) إعطاء أو أخذ شيء لمسجون آخر بغير إذن سابق

(١٣) الإمتناع عن اتباع الأوامر الخصوصية واللوائح المقررة أو الأهمال

في ذلك

(١٤) محاولة ارتكاب مخالفة أو أكثر من المخالفات المشار إليها

العقوبات المترتبة على هذه المخالفات

مأمور السجن يعاقب على هذه المخالفات بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات الآتية على أن يخطر النيابة العمومية المختاطة بذلك في الأربعاء والعشرين ساعة التالية لتوقيع العقوبة :—

« أ » الحبس الانفرادي مدة لا تتجاوز الثلاثة أيام

« ب » قصر الغذاء على الخبز والماء

« ج » الحرمان من الزيارات والمراسلات

ويشترط ألا تزيد مدة العقوبتين عن ثمانية أيام

تشديد العقوبة

إذا ارتكب المسجونون جريمة من الجرائم الآتية يانها وجب تبليغ الأمر إلى النيابة العمومية المختاطة وهي تحيل المسجون المخالف على السلطة المختصة لتوقيع العقوبة المقررة عليه

- « ا » الهياج أو الأغراء عليه
« ب » أفعال القسرة التي تقع على أحد موظفي السجن أو رجاله أو المتعدى بالقوة على مسجون آخر
« ج » الهرب
« د » تكراره ارتكاب الأعمال المخالفة لنظام السجن أو تكرار عدم الطاعة بحالة لا يمكن تلافيها بالوسائل الاعتيادية
المفلسون : —

يعامل المفلسون المحبوسون بناء على قانون التجارة المختلط معاملة خاصة تنحصر فيما يأتى :

- « أولا » يتناولون غذاء المسجونين الممتازين على نفقتهم الخاصة
« ثانيا » يترضون زمنا أكثر من باقى المسجونين
« ثالثا » لا يختلطون بباقى المسجونين لا فى ساعات الرياضة ولا فى سائر أوقات النهار .

شكوى المسجونين

للمسجونين الأجانب أن يقدموا للنائب العمومى للمحاكم المختلطة أو لقناصلهم أى شكوى ويكون لهؤلاء اختصاصات النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية بالنسبة لمسجونيهـا

الفصل الثاني عشر

تأديب السجنائين

الأشخاص الذين يتطوعون للخدمة ضمن السجنائين في السجون بموجب تعهد يؤخذ عاينهم لمدة معينة يعاملون فيما يتعلق بالتأديب أسوة برجال الجيش فتسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ويسوغ محاكمتهم أمام المجالس العسكرية عما يقع منهم مخالفا لتلك القوانين واللوائح سلطة وزير الداخلية :—

لوزير الداخلية الحق في رفق المتطوعين أو عزلهم لاي سبب كان قبل انقضاء مدة تعهدهم دون أن يكون لهم في هذه الحالة أي حق ما في المطالبة بأي تعويض

الباب الثالث

الامتيازات الاجنبية

الفصل الأول

نبذة تاريخية

يرجع تاريخ الامتيازات الأجنبية بالقطر المصرى إلى الوقت الذى كانت فيه الحكومة العثمانية صاحبة السيادة على مصر وذلك لأن الحكومة العثمانية كانت قد تعاقدت مع بعض الدول الأوروبية بمعاهدات قبل أول يونيه سنة ١٨٤١ م يطمئن بأحكامها رعايا تلك الدول على أرواحهم وأموالهم فى بلادها . وفى هذا التاريخ صدر فرمان من الباب العالى بتولية المغفور له محمد على باشا واليا على مصر بشرط أن يحترم جميع المعاهدات التى أبرمت والتى تبرم بين الحكومة العثمانية والدول المتحابّة وقد أجاب محمد على باشا على ذلك فى خطاب رفعه إلى الباب العالى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ تعهده بتنفيد جميع المعاهدات المشار إليها بالديار المصرية

منشؤها :-

كثرت الآراء وتشعبت حول منشأ الامتيازات فمن قائل أن منشأها يرجع إلى الاختلاف فى الدين والعادات بين الأمم الشرقية والأمم الغربية وأن هذه الأمم الأخيرة كانت ترى استحالة بقاء رعاياها بأراضى الدولة العثمانية وخضوعهم

لأحكامها لأن هذه القوانين وتلك الأحكام إنما هي مستمدة من أحكام القرآن الكريم الذي يرى أنه يعتبر غير المسلمين أعداء يجب محاربتهم ولهذا العقيدة طالب أولئك الغربيون بالامتيازات لتغدو بمثابة معاهدات صلح أو هدنة وقتية - وقال البعض الآخر أن الدولة العلية كانت تأتى معاملة غير المسلمين بنصوص الشريعة الإسلامية لأنها مقدسة لا يصح أن تسرى على غير المتدينين بها وذهب البعض الآخر إلى أن المعاهدات مجرد تسامح الأجانب ويستندون في رأيهم على ما جاء من ألفاظ وألقاب وعبارات العظمة التي كانت تخلعها الدولة العثمانية على نفسها حين تحرير المعاهدات القديمة ويرى بعض الذين يرمون إلى تبرير هذه الامتيازات أن القرآن الكريم قد عناها بقوله (فأن جاؤوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) وهذا التبرير في الواقع إنما ينصرف إلى الأحوال الشخصية لغير المسلمين لا إلى الامتيازات الأجنبية التي هي أداة منح لغير الوطنيين مزايا حرم منها الوطنيون أنفسهم وفي الحق أن أصحاب هذا الرأي «المبرر دينيا» قد استطاعوا أن يخذلوا أعصاب الدولة العثمانية بحيث خلطت بين الأحوال الشخصية لغير المسلمين وبين المزايا التي طالب بها الأوروبيون وظلوا يتوسعون في تفسيرها حتى آلت إلى وضعها الحديث فقد كان غير المسلمين يمتازون بحق التحاكم في مشكلاتهم وحسم منازعاتهم إلى جهاتهم الدينية قبل ارتباط الدولة العثمانية بالدول الأوروبية بمعاهدات فشلا إذا مثل خصمان أجنبيان أمام القاضى الشرعى برغبتهما حكم بينهما وإلا فقاضى ملتهم هو الذى يحسم النزاع بينهما وأول معاهدة عقدتها الدولة العلية فى هذا الشأن هى التى عقدت بين السلطان سليمان وفرنسا الأول سنة ١٥٣٥ ميلادية ثم تلتها معاهدة أخرى بينهما وبين النمسا فى

سنة ١٥٧٩ ميلادية وبينها وبين هولندا سنة ١٥٩٨ وبينها وبين المجر في سنة ١٦١٥ وروسيا في سنة ١٧٠٠ ومملكة نابولي في سنة ١٧٥٠ والدانمارك في سنة ١٧٥٦ وأسبانيا في سنة ١٧٨٢ وأمريكا في سنة ١٨٣٠ ومعاهدة أخرى مع فرنسا في سنة ١٧٤٠ وأهم ما ورد في تلك المعاهدات حرية التجارة والملاحة للأجانب وحرية الدين وحرية العبادة في الكنائس والمحلات المقدسة واحترام مساكن الأجانب وغير ذلك من الامتيازات التي جعلت الأجنبي في بلاد الدولة العثمانية ممتازا حتى عن العثمانيين أنفسهم أما فيما يتعلق بمحاكمة الأجانب فالنصوص التي وردت بتلك المعاهدات تفرق بين ثلاث حالات :

« الحالة الأولى » أن يكون النزاع واقعا بين أجنبيين من جنسية واحدة فتكون المحكمة القنصلية هي المختصة

« الحالة الثانية » أن يكون النزاع واقعا بين أجنبيين من جنسيات مختلفة فيرفع النزاع إلى سفراء الدول بالاستئانة ما لم يتفق الطرفان على تحكيم المحاكم العثمانية

« الحالة الثالثة » أن يكون النزاع بين أجنبي وعثماني فتكون المحكمة المختصة هي المحكمة العثمانية على ألا تجرى محاكمة الأجنبي إلا بحضور القنصل أو ترجمان القنصل أو

ولزيادة الأيضاح نأتي ببعض نصوص من تلك المعاهدات فالمادة الخامسة عشر من المعاهدة التي عقدت بين الدولة العلية والحكومة الفرنسية بتاريخ ٨ مايو سنة ١٧٤٠ نصت على ما يأتي :-

« إذا حدث أمر من أهوال القتل والاضطراب بين الفرنسيين كان لسفرائهم وقناصلهم أن يحكموا بها حسب عاداتهم ومشاربهم وليس لمأمورينا أن يقلقوهم بهذا الشأن »

ونصت المادة « ٦٥ » من تلك المعاهدة على ما يأتى :-

« اذا ارتكب فرنسوى أو أحد من رعايا فرنسا جريمة القتل أو غيرها من الجنايات وأراد أحد أن يقف المحاكم عليها فليس لقضائنا ومأمورى حكومتنا أن يباشروا أمر رؤيتها إلا بحضور السفير والقناصل أو من ناب عنهم حيث وجدوا ولكى لا يجرى شئ مخالف للعدل ومناف لأحكام المعاهدات السلطانية يباشروا مأمورو حكومتنا والقناصل كل من جهة التحقيق والتحرى بما ينبغى من التدقيق . »

ولا تخرج نصوص باقى المعاهدات التى عقدتها الدولة العثمانية مع الدول

الأوروبية التى ذكرناها آنفا عن هذا المعنى

وكان ما كان من دخول البلاد المصرية فى دور جديد عندما ولى أمرها المرحوم محمد على باشا فان النزلاء من الأجانب كثر توافدهم على القطر بسبب تطلع الأمير إلى الاستفادة من مواهبهم وصنائعهم واختراعاتهم فاستخدمهم فى فروع الحكومة المختلفة وكثر عددهم بعد فتح قناة السويس وفى عصر الخديوى اسماعيل باشا الذى مهد لهم سبل الإقامة بتنظيم المدن الكبرى من القطر على الطراز الأوروبى مع استخدام العدد الكثير من الفرنسيين . وسبق أن قدمنا أن المرحوم محمد على باشا أجاب على فرمان توليته فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٤١ باحترام وتنفيذ أحكام تلك المعاهدات بالديار المصرية

وقد علمنا مما سبق أن نصوص المعاهدات تقضى بمحاكمة الأجانب أمام المحاكم العثمانية في منازعاتهم مع العثمانيين سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم بشرط حضور القنصل والترجمان .

ولكننا نشاهد أن العمل جار على غير ذلك وأن الأجانب الذين يرتكبون جرائم ضد المصريين يحاكمون أمام محاكمهم القنصلية ويجازون على نصوص قانون بلادهم فكيف جاز لهم ذلك والمعاهدات ناطقة باختصاص المحاكم الأهلية في مثل هذه الحالة .

يقول الأجانب أن القناصل يستمدون هذا الحق من العادات لامن المعاهدات أى أنه جرت العادة بالديار المصرية أن الأجنبي الذي يرتكب جريمة ضد شخص مصرى يرفع أمره لقنصله والسبب في ذلك راجع كما يقولون الى سوء حالة المجالس الملغاة من جهة ولعدم حضور مندوب القنصلية وقت نظر الدعوى من جهة أخرى مما يضطر هذه المجالس الى عدم نظر الدعوى الخاصة بالأجانب مما كانت تتيجه أن المدعين كانوا يرتاحون الى قضاء المحاكم القنصلية لما فيها من سهولة الوصول الى حقوقهم ولما في أحكامها من الشدة بالنسبة لأحكام المجالس التي كانت تقضى دائماً بالغرامات المالية

وعلى ذلك أصبحت هناك قاعدة متبعة في محاكمة الأجانب مدنيا وجنائيا هي « أن محكمة المدعى عليه هي المختصة » وظل هذا النظام متبعاً حتى أصبح قانونا باللائحة السعيدية التي أصدرها المرحوم سعيد باشا والى مصر في ١٥ أغسطس سنة ١٨٥٧ حيث جاء بالمادة « ٥٢ » منها ما يأتى : —

« اذا صدرت من أجنبي ذنوب وجنایات وثبت ذلك بالتحقيق الابتدائي

واستحق عليها القصاص والمجازاة فبحسب طلب مدير الضبطية يصير اجراء وقوع تلك المجازاة بالقنصلاتو التابع لها الاجنبى »

فتمسكت الدول بهذه اللائحة واعتبرت ماجرت به العادة والعرف فى حكم المعاهدات الدولية

وتولد عن العمل بمبدأ « محكمة المدعى عليه هى المختصة » تعدد السلطات القضائية تبعاً لتعدد المحاكم القنصلية فكانت القضية الواحدة ترفع أمام عدد من المحاكم يتعدد بتعدد المدعى عليهم وتطبق عليها قوانين مختلفة الاجراءات بدون مسوغ حتى ضاعت سلطة الحكومة على الأجانب حتى فى أقل المخالفات شأنًا ولا تسل عما يقاسيه المدعى اذا أراد رفع استئناف بعد الحكم الابتدائى اذ لا بد له من السفر خارج القطر حيث كانت محاكم الدرجة الثانية « محكمة الاستئناف أو محكمة النقض »

المحاكم المختلطة :-

شعرت الحكومة بحرج موقفها وعجزها عن تأديب الاشقياء من الأجانب لتذرهم بالامتيازات وعدم قدرتها على مجازاتهم فى الجهة التى وقعت بها الجناية فرفع نوبار باشا رئيس الوزارة وقتئذ تقريره المشهور فى سنة ١٨٦٧ عن حالة القضاء فى القطر المصرى الى الخديوى وتضمن هذا التقرير بيان الصعوبات التى تلاقيها الحكومة من جهة الأجانب واحتج على الامتيازات قائلاً أنها مخالفة لنصوص المعاهدات وطالب تشكيل محاكم مختلطة وتأليف لجنة من علماء مصريين ومشرعين أجانب لوضع قوانين تسرى على الأهالى والأجانب وقد جاء بتقرير نوبار باشا فيما يتعلق باختصاص المحاكم القنصلية فى المواد الجنائية ما يأتى :-

« ان العدالة صار اجراؤها في البلاد موقوفا على مشيئة الأشخاص لاعلى ماتقضى به النظامات فأصبح مركز الحكومة حرجا والبوليس المحلى غير قادر على معاقبة مرتكبى الجرائم الخفية بل المخالفات التى تتعلق بالطرق العمومية أو العربات ونحوها اذ بعض القناصل يجيب طلب البوليس ويدعو العريجي مثلا الى النظام ولكن بعضهم ينظر للأمر بعدم الأهمية ولولم يكن من الأسباب التى تحمل على ذلك سوى أن زميله القنصل يرى طلب الحكومة موافقا للصواب .

« وان الغرض من الامتيازات هو حماية الأجنبي لاعدم معاقبته واذا رجعنا الى نصوص المعاهدات نجد هاصريحة فى أنه يحاكم أمام المحاكم المحلية بحضور ترجمان من حكومته »

وقد طلبت الحكومة المصرية بناء على هذا التقرير من الدول الأجنبية انشاء المحاكم المختلطة والغاء اختصاص المحاكم القنصلية فى مواد الجناح والجنايات والمخالفات وقد انعقدت لجنة فرنسية بباريس فى سنة ١٨٦٧ وكانت نتيجة أعمالها رفض تحويل المحاكم المختلطة المزمع انشاؤها حق النظر فى الجنايات والجناح وبقاء الحالة على ما كانت عليه أى اختصاص المحاكم القنصلية دون غيرها بمحاكمة المتهمين الأجانب فى الجنايات والجناح وسمحت بان تنظر المحاكم المختلطة الجديدة قضايا المخالفات التى تقع من الأجانب . وقد عقدت لجنة أخرى دولية سنة ١٨٦٩ بمدينة القاهرة بناء على تقرير قدمه نوبار باشا جاء فيه : —

« ان الحكومة أصبحت لاسلطة لها فيما يتعلق بضبط الجرائم الجسيمة والخفيفة التى تقع من الأجانب وأنها مسؤولة عن الأمن العام ولكن ليس بيدها

وسائل تدرك بها عن نفسها تلك المسؤولية وأن البوليس أصبح أعزل وأنه في الحقيقة صار بوليسا للقنصل المختلفة لابلوليس السلطة المحلية وفضلا عن ذلك فإنه مسؤول عن الأمن واذا وقعت جناية فلا يتيسر له القاء القبض على المتهم الأجنبي الا بتصريح من القنصل ماعدا التلبس وانه اذا قبض على المتهم فالتحقيق لايجرى الا بمعرفة القنصل ويبعد الجاني عن الجهة التي وقعت فيها الجناية ويحدث أن يرى الناس المتهم يروح ويغدو على مرأى منهم وان هذه الحالة خطيرة وموجبة لياس الادارة المصرية « وختم تقريره بأن المصريين يعتقدون أن الأجنبي الذي يرسل الى بلده بقصد محاكمته انما يبعد عن القطر للتخلص من العقاب وأن الأجانب أنفسهم مستأثرون من هذه الحالة . وقد اعترفت هذه اللجنة بوجهة نظر الوزير المصري وقد واث اجتماعها مدة ثلاثة شهور تقريرا استقر رأى أعضائها بأغلبية الآراء على وجوب تحويل المحاكم « المختلطة » حق النظر في الجنايات والجنح والمخالفات التي تقع من الأجانب عدا المندوب الفرنسي الذي عارض فيما يختص بنزع اختصاص المحاكم القنصلية في مواد الجنايات والجنح ولم يرض الا باحالة المخالفات فقط على المحاكم المختلطة . ثم وقعت حرب السبعين بين فرنسا والمانيا فعطل المشروع ثم استؤنف البحث فيه في سنة ١٨٧٣ وعقدت له لجنة أخرى دولية بالاستانة حضرها نوبار باشا وقبل مبدئيا الوزير المصري تأجيل تحويل المحاكم المختلطة حق النظر في الجنايات والجنح الى مابعد سنة من تأسيسها ولكنه ألح بوجوب تحويل المحاكم المختلطة حق نظر بعض الجنايات والجنح التي تقع من أو على موظفي المحاكم المختلطة أثناء القيام بوظيفتهم وقد قبلت اللجنة اقتراحات الوزير وحررت تقريراً برأيها بتاريخ ١٥ فبراير

سنة ١٨٧٣ وبناء على ذلك صار للمحاكم المختلطة حق النظر في الجنايات المذكورة وفي المخالفات التي تقع من الأجانب ولم تمض سنة ١٨٧٤ الا وقد قبلت الدول هذا المشروع عدا الحكومة الفرنسية التي كانت آخر حكومة صدقت على هذا المشروع وفي يوم ٢٨ يوليو سنة ١٨٧٥ احتفلت الحكومة المصرية بافتتاح هذه المحاكم.

اختصاص المحاكم القنصلية :

تختص المحاكم القنصلية بالنظر في مواد الجناح التي يرتكبها الأجانب اما الجنايات فتتظر أمام محاكم بلادها كما أن الطعن في أحكام المحاكم القنصلية يرفع أيضا الى محاكم بلادها ويستثنى من هذا النظام دولتا إنجلترا واليونان فان لكل من محكمتي القنصليتين اختصاصا بالنظر في مواد الجنايات مع مراعاة مبدأ « محكمة المدعى عليه هي المختصة »

اختصاص المحاكم المختلطة :

أخذت من المحاكم القنصلية اختصاصها المدني في قضايا الأجانب المتحدى الجنسية اذا كان النزاع على عقار وجود بالقطر المصري وكذلك قضايا الأجانب المختلفي الجنسية أو الوطنيين والاجانب سواء كان النزاع على عقار أو منقول فبذلك أصبح الاختصاص القنصلي المدني قاصرا على مواد الأحوال الشخصية وفي المسائل المدنية لا تحكم المحاكم المختلطة الا بين الاجانب المتحدى الجنسية .

أما في المواد الجنائية فأصبح اختصاص المحاكم المختلطة كما يأتي : —

« أولا » — قضايا المخالفات التي تقع من الاجانب المقيمة بقانون العقوبات المختلط أو التي تصدر بها لوائح مصدق عليها من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة .

« ثانيا » — دعوى جنح التفاليس التي تقام ضد الفاعلين الأصليين والشركاء
مهما كانت جنسيتهم

« ثالثا » — قضايا الجنايات والجنح التي تقع من أو على موظفي المحاكم
المختلطة أثناء القيام بوظائفهم أو بسبب تأدية وظائفهم مهما كانت جنسية
المجنى عليهم أو المتهمين

« رابعا » — قضايا الجنايات والجنح التي ترتكب لمقاومة تنفيذ الأحكام
والأوامر القضائية المختلطة أيا كانت جنسية منفذ الحكم أو غيره .
ويخرج من اختصاص المحاكم المختلطة الوزراء المفوضون والسكرتاريون
السياسيون والقناصل ووكلاؤهم وعائلاتهم بناء على المعاهدات الدولية المبرمة
في سنتي ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ .

أما باقي موظفي الوكالات السياسية والقنصليات فأنهم كانوا جانب فيما يختص
بالجهة التي يحاكمون أمامها إلا إذا كانت الجريمة المنسوبة إليهم وقعت منهم
أثناء تأدية وظائفهم الرسمية وذلك لأن السفير أو القنصل معتبر وهو في دولة
غير دولته أنه مقيم في دولته وذلك لضمان حريته واستقلاله في العمل .
ويلاحظ أن المحاكم المختلطة أنشئت في الأصل لمدة خمس سنوات
وأصبحت هذه المدة تحدد في أوقات معلومة باتفاقات دولية صدر آخرها في
سنتي ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ بامتداد سلطة هذه المحاكم لأجل غير مسمى

الفصل الثانى

«الدول صاحبات الامتيازات»

الدول التى يتمتع رعاياها بنظام الامتيازات فى مصر هى :-

١	بريطانيا العظمى	٢	فرنسا
٣	ايطاليا	٤	الولايات المتحدة الامريكية
٥	هولاندا	٦	اسبانيا
٧	البرتغال	٨	البابجيك
٩	اليونان	١٠	السويد
١١	النرويج	١٢	الدانيمرك
١٣	رومانيا		

كذلك يتمتع بنظام الامتيازات من هم تحت حماية هذه الدول كالمرا كشيئين فانهم تحت حماية فرنسا

سويسرا :- أما السويسريون فيتمتعون بالامتيازات لأن لهم أن ياتجئوا الى حماية احدى دول ايطاليا وفرنسا وانجلترا

روسيا :- وطبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ ١ أكتوبر سنة ٩٢٣ لم تعترف الحكومة المصرية بالتمثيل السياسى والقنصلى الروسى الذى كان قائما بمصر ويترتب على ذلك معاملة الرعايا الروسين من جميع الوجوه معاملة رعايا أية دولة أخرى صاحبات الامتيازات . وفى الجرائم التى تستدعى التضمن عليهم يكتفى باستمارة (تصريح اقامة) صادر من مكتب تسجيل الرعايا الروسين

ولا يضمن عليهم من مشايخ الحارات أو آخرين بل يكتفى بالضمان الأول حيث أن هذا المكتب من مكاتب الحكومة المصرية ويمكن اعتماد كل ما يصدر منه من شهادات

أانيا - وقد تنازلت ألمانيا عن الامتيازات بمعاهدة فرساي وظل رعاياها خاضعين للقضاء القنصلي البريطاني في الجرائم التي كانت من اختصاص المحاكم القنصلية الألمانية وظل هذا النظام متبعا حتى سنة ١٩٢٥ حيث عقدت معاهدة بين ألمانيا ومصر يمكن تلخيص أحكامها فيما يأتي :-

أولا - رعايا الحكومة الألمانية يمكنهم الإقامة في الأراضي المصرية على أن يخضعوا لجميع القوانين المعمول بها في مصر كذلك لوائح البوليس وأن يكون للمصريين حق الإقامة في الأراضي الألمانية بشرط خضوعهم للقوانين الألمانية وقد اوضحت المعاهدة التفسيرية هذه المادة بأن ذكرت أنه يقصد بالقوانين المعمول بها في مصر جميع القوانين بما فيها القوانين المتعلقة بالضرائب.

ثانيا - رعايا كل من الدولتين يجب أن يحملوا مستندات كافية لاثبات خنصيتهم وجنسيتهم لكي يمكنهم التمتع بحق الإقامة المشار اليه في المادة السالفة . ومن حق كل من الحكومتين عدم السماح لأحد رعايا الحكومة الأخرى بالإقامة في أراضيها ولها كذلك حق إبعاده خارج حدودها إذا ما قضت بذلك مصلحة الأمن العام أو إذا ما صدر ضد الشخص حكم جنائي أو لسبب يتعلق بالنظام الصحي أو الآداب العامة

ثالثا - تعطي الحكومة المصرية للحكومة الألمانية بصفة مؤقتة وبطريق

الانابة حق محاكمة رعاياها في مصر أمام المحاكم القنصلية . وهذه الانابة تنتهى عند العمل بنظام قضائى جديد ينفذ فى جميع الأجناب فى مصر
رابعا - تكون المحاكم المصرية مختصة دون سواها بمحاكمة الرعايا الألمان فى قضايا الجنايات والجنىح الآتية :-

(أ) الجرائم التى ترتكب عند أمن مصر فى الداخل أو فى الخارج وضد نظام الحكم فى مصر وضد النظام الاجتماعى كماهى مبينة فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الأهلى وكذلك الجرائم المنصوص عنها فى المواد من ٧٠ الى ٨٨ الخ والمواد ١٠٨ مكرره ، ١٥١ ، ٣١٦ ، ٣١٧ مكرره ، ٣٢٧ (ع)

(ب) الاعتداء على حضرة صاحب الجلالة ملك مصر أو اعضاء الأسرة المالكة أو العيب فى حق جلالته أو فى حقهم كماهو مبين فى القانون نمره ٣٢ الصادر فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ والمعدل لبعض أحكام قانون العقوبات وهى المواد ١٥٠ ، ١٥٦ ، ١٥٦ مكرره و١٥٨ ع

(ج) الجنايات والجنىح التى يرتكبها الرعايا الألمانىون الموظفون بالمصالح الأميرية اثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها .

خامسا - تكون المحاكم القنصلية الألمانية مختصة بالحكم فى قضايا الجنايات والجنىح الأخرى التى يرتكبها الرعايا الألمانىون فى الاراضى المصرية وذلك بناء على التفويض المؤقت المعطى للحكومة الألمانية

سادسا - لرجال الضبطية القضائية فى كل وقت أن يتخذوا الاجراءات الأولية للتحقيق فى حالة تنبس أحد رعايا الدولة الألمانية بجناية أو جنة ولو كان نظر الجريمة من اختصاص المحاكم القنصلية بشرط اخطار قنصلية المانيا فى الحال وهذه الاجراءات هى المبينة بالمواد ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٥

وما يليها في الباب الثاني من الكتاب الاول من قانون تحقيق الجنايات ويدخل في هذه الاجراءات طبعا حق القاء القبض على الرعايا الالمانيين وتفتيش محال سكنهم وضبط ما يوجد به من الاسلحة أو الآلات التي استعملت في الجريمة أو الاوراق الدالة عليها وضبط الواقعة وارسال الاوراق الى القنصلية

سابعا - اذا لم يكن المتهم في حالة تلبس وكانت الجريمة من اختصاص المحاكم القنصلية تتبع الاجراءات الاخرى التي تتبع مع الاجاناب عموما ثامنا - اذا كانت الجريمة من الجرائم المبينة في الفقرتين ١، ب من المادة الرابعة أى من اختصاص المحاكم الأهلية فتتخذ إجراءات التحقيق العادية لضبط الواقعة والقبض والتفتيش وغير ذلك من الاجراءات كما لو كان المتهم من الرعايا المحليين من غير حاجة الى اخطار القنصل الالماني

وقد لاحظت المفوضية السياسية لدولة المانيا بصراً أن وزارة الداخلية أصدرت منشورا يقضى بتقديم قضايا المخالفات التي يتهم فيها رعايا الدولة الالمانية الى القضاء الاهلى كالمصريين سواء بسواء مع أن الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين لم تتعرض لذلك بل نصت المادة الثالثة منها صراحة على المواد الجنائية التي التي اصبحت من اختصاص المحاكم الاهلية ولم يكن من بينها مواد المخالفات التي يرتكبها رعايا الدولة الالمانية وقد عرض هذا الاعتراض على وزارة الخارجية المصرية التي وجدت أنه في محله ويجب أن يقدم رعايا هذه الدولة الى المحاكم المختلطة في مواد المخالفات التي كانت من اختصاص هذه المحاكم قبل اعلان الحرب العظمى

وقد أصدرت وزارة الداخلية منشورا برأى وزارة الخارجية جاء فيه انه يجب التفرقة الآتية عند محاكمة رعايا الدولة الالمانية فى مواد المخالفات : —
أولا : مواد المخالفات الخاصة بلوائح البوليس تكون من اختصاص المحاكم المختلطة كما كان شأنها قبل اعلان الحرب العظمى .

ثانيا : مواد المخالفات التى تدخل ضمن قانون العقوبات العام كالسب والغير على تكون من اختصاص المحاكم القنصلية الالمانية وتجرى فى شأنها الاجراءات المتبعة مع رعايا الدولة الالمانية .

النمسا : تنازلت النمسا عن الامتيازات بمعاهدة سان جرمان ونص فى المعاهدة على أن يحل القضاء القنصلى البريطانى فى مصر محل القضاء النمساوى وظل هذا النظام متبعاً حتى أعلن استقلال مصر فكان من الطبيعى أن تتفق الحكومتان المصرية والنمساوية على الجهات المختصة لمحاكمة الرعايا النمساويين المقيمين بمصر كما حدث مع الحكومة الالمانية لأن ما يرتكبه النمساويون من المخالفات كانوا يحاكمون عليها أمام المحاكم المختلطة أما عن الجنح والجنايات فليس للنيابة الاهلية بعد انمام تحقيقها أن ترفع الدعوى بها الى القضاء الأهلى (منشور النائب العمومى رقم ١٤ سنة ١٩٢٥) وفى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٩ صدرت المعاهدة المصرية النمساوية فبیت شروط بقاء رعايا احدى الدولتين فى أراضى الدولة الأخرى كما بينت أيضا السلطة التى لها حق الحكم فى الجرائم التى يرتكبها الرعايا النمساويون فى داخل الأراضى المصرية :

واحكام المعاهدة المصرية النمساوية لم تخرج فى احكامها عن الاحكام التى قررتها المعاهدة المصرية الالمانية التى عقدت فى يونيو سنة ١٩٢٥ والتى سبق شرحها فلا حاجة بنا الى تكرارها .

المجريون : كان المجريون يعاملون كالألمانين والنمساويين بمعنى أن كل

ما يرتكبونه من المخالفات يحاكون عليه اما أمام المحاكم المختلطة أو المحاكم القنصلية إما بالنسبة لما يرتكبونه من الجنح والجنايات فتتولى النيابة الأهلية أمر تحقيقها وليس لها أن ترفع الأمر إلى القضاء حتى يتم عمل اتفاقية بين الحكومة المصرية وهذه الدولة وحتى الآن لم تعقد هذه المعاهدة وقد أشارت المنشورات العديدة التي صدرت من وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة الحقانية بأحوال المخالفات التي تقع من المجرمين إلى المحاكم المختلطة إذا كانت تدخل في اختصاصها أما في حالة ارتكابهم مخالفات أخرى أو جنحا أو جنايات فللنيابة الأهلية أن تجري معهم التحقيق اللازم ولكن ليس لها أن تقدمهم إلى المحاكمة أمام المحاكم الأهلية وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٣٠ أرسلت وزارة الخارجية كتابا نمرة ١٣١٤ إلى وزارة الداخلية جاء به أن جميع المخالفات التي يرتكبها هؤلاء المجرمون ترسل إلى المحاكم المختلطة وبقية الجنايات والجنح كما هي .

رعايا التشيكوسلوفاك : —

بناء على الاتفاق المبرم بين الحكومة البريطانية وحكومة التشيكوسلوفاك قد أصبح جميع هؤلاء الرعايا بالقطر المصري خاضعين لقضاء المحاكم القنصلية البريطانية في قضايا الجنح والجنايات التي تقع منهم وعلى ذلك فكل شخص تشيكوسلوفاكي يتهم في جنحة أو جناية يجب تسليمه لقنصلية دولة الحكومة البريطانية أما في موارد المخالفات فتحال على المحاكم المختلطة .

الفلسطينيون : — كافة المسائل المتعلقة بهم أصبحت من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بمصر في الجنايات والجنح أما المخالفات فمن اختصاص المحاكم المختلطة .

المراكشيون : — كان المراكشيون المقيمون بمصر يخضعون لقضاء المحاكم الأهلية حتى دخلت مراكش تحت حماية فرنسا في ٢٥ مارس ١٩٢٥ وقع اتفاق بين مصر وفرنسا اعترفت مصر فيه بالحماية الفرنسية للمراكشين المقيمين بمصر الذين أصلهم من مراكش ولزوجاتهم وأولادهم بشرط أن يكونوا مقيدين في سجلات إحدى القنصليات الفرنسية بالقطر المصري وأن يكونوا مولودين خارج مصر وأن تكون مبارحتهم مراكش بنية العودة إلينا

أما المولودون بمصر فيمن توفرت فيهم نفس الشروط فله حق اختيار الحماية الفرنسية في ظرف سنة من تاريخ الاتفاق وتعد المفوضية الفرنسية بيانا بالمراكشين الذين تتوفر فيهم هذه الشروط تعتمد وزارة الخارجية الرجوع إليه عند اللزوم

اللويون : — هم سكان اللوبه طرابلس وبرقه، وكانوا قبل تاريخ ضمها إلى إيطاليا مقيمين بالقطر المصري ولا يزالون مقيمين به وهؤلاء الرعايا يتمتعون بصفة التبعية لدولة إيطاليا إذا توفرت فيهم الشروط الآتية :
١ — أن تكون أسمائهم مقيمة في دفاتر إحدى القنصليات الإيطالية بالقطر المصري

٢ — أن يكونوا مولودين في لوبه

٣ — أن تكون مهاجرتهم من لوبه على نية العودة إليها وقد قدمت المفوضية الإيطالية إلى وزارة الخارجية المصرية بيانا بأسماء الأشخاص من واقع دفاتر القنصليات الإيطالية بالقطر المصري ممن تنطبق عليهم هذه الشروط .

وقد حدد هذا الاتفاق بين الحكومتين المصرية والاطالية ثلاثة شهور بعد التوقيع عليه لتقديم « كشوفات » اخرى أيضا مشتملة على اسماء الآخرين تنطبق عليهم هذه الشروط ولا يجوز لأى لوبى بعد انتهاء هذه المدة أن يدعى لنفسه التبعية الايطالية فى القطر المصرى ويمكن تعديل هذه الكشوفات بالاتفاق بين الحكومتين اذا ظهر أن هناك اشخاصا خدعوا السلطات القنصلية أو المحلية

والاشخاص الذين لا تكون اسماءهم مقيمة فى هذه « الكشوفات » لا يقبل منهم أن يطالبوا بحق التبعية الايطالية ولا يقيد اسم الشخص فى هذه « الكشوفات » الا بشهادة من احدى محافظات لوبه أو شهادة مصدق عليها من رئيس محكمة بلوبه مضمونها أن هذا الشخص ايطالى

ولا تصلح جوازات السفر لاثبات التبعية الايطالية الا للوبين المارين بالقطر المصرى

أهلى جزر الددكانيز : —

هم الاشخاص الذين أصلهم من جزر الارخبيل كجزيرة ليروس وخلافها التى تحتلها دولة ايطاليا

وقد أصدرت وزارة الداخلية فى سنة ١٩٢٨ عدة تعليمات لمعاملة رعايا هذه الجزر بعد أخذ رأى وزارة الخارجية وتقضى هذه التعليمات بأن أهالى هذه الجزر المقيمين بالقطر المصرى الذين اختاروا الرعوية الايطالية ودرجت اسماءهم فى سجلات القنصلية الايطالية بالقطر المصرى تطبق عليهم الأحكام الآتية حتى يتم نشر قانون الجنسية المصرية وتقرير جنسيتهم بصفة نهائية وهى : —

أولاً: في حالة اتهام أحدهم بارتكاب مخالفة أو جريمة أخرى من اختصاص المحاكم المختلطة تحول القضية على هذه المحاكم

ثانياً: في حالة الاتهام بارتكاب جناية أو جنحة تحول القضية على المحاكم القنصلية الإيطالية

ثالثاً: المنازعات الشخصية التي تقوم بينهم في المواد المدنية يكون النظر فيها من اختصاص المحاكم القنصلية الإيطالية

وقد صدر قانون الجنسية المصرية ولم تصدر تعليمات بخصوص هؤلاء الرعايا للان تخالف ماذكر

الفصل الثالث

التحقيقات ضد الأجانب

أخطار النيابة :

تقضى التعليمات العديدة التي أصدرها قلم النائب العام للمحاكم الأهلية بالاهتمام في تحقيق كافة الجرائم التي ترتكب ضد الأجانب من جنایات وجنح وكان آخرها في كتابه الدوري لسنة ١٩٢٨ الذي طلب فيه من النيابة تحقيق تلك القضايا بتحقيقاً متبجاً يؤدي إلى ضبط الجناة وإيقاع العقاب بهم وقد طلب من وزارة الداخلية إصدار التعليمات لرجال البوليس ليخطرُوا النيابة بالسرعة اللازمة بكلفة تلك الجرائم لكي يتسنى لأعضائها إخطاره بكل ما يقع منها عقب حصولها مباشرة ولتتولوا التحقيق فيها بأنفسهم من مبدئه إلى نهايته

وبما أن التعليمات الخاصة بالحوادث التي لها علاقة بالأجانب تقضى بأن تخطر إدارة عموم الأمن فوراً بكل ما يصل إلى علم البوليس من حوادث الجنایات والجنح التي تقع من الأجانب أو عليهم وكذلك الشكايات التي تقدم منهم أو ضدهم والحوادث العرضية التي يكون لهؤلاء الأجانب شأن فيها .

لذلك روى أن تبلغ النيابة في الحال بصورة من كل إخطار يرسل لإدارة عموم الأمن العام عن تلك الحوادث بمجرد وصولها إلى علم البوليس مباشرة وترسل هذه التحقيقات للحافظات والمديريات للتصرف فيها بما بأحالتها إلى النيابة المختلطة أو إلى القنصليات

ويراعى أن يكتب اسم الشخص الاجنبي سواء أ كان مجنيا عليه أو متهما أو شاددا باللغتين العربية والافرنكية بخط واضح جلى بحيث لا يترتب على عدم معرفة الاسم بالضبط تأخير اجراءات التحقيق والمحاكمة

شكوى الأجنبي ضد الأجنبي :

على ضابط البوليس عند تقديم شكوى من أحد الأجنب عن جناية أو جنحة اتهم بارتكابها أحد التابعين لأحدى الدول صاحبة الامتيازات أن يحيل المشتكى بعد قيد البلاغ بدقتر الأحوال على قنصلية الدولة التابع لها المتهم الا اذا كانت الحادثة مما تستدعى توسط البوليس فيها لأخلالها بالنظام العام .

حالات التابى وحوادث الجنايات والجنح المهددة للامن العام :-

فى -الة مشاهدة الجانى متابسا بالجريمة وعند ما تكون الحادثة جنياه أو جنحه مهددة للامن العام كالمقتل والسرقة وما شاكل ذلك فعلى ضابط البوليس أن يتوجه فى الحال الى محل الواقعة الوقوف على تفصيلاتها ويحرر محضرا عنها فاذا تراءى له أنه ثمت ما يكدر الامن العام فى هذه الحادثة فعليه أن يتخذ على الفور الاحتياطات اللازمة لمنع ما قد يحدث من الاضطراب ثم يرسل المحضر ومعه صورته منه الى المحافظه أو المديرية على ان تبعت بالنسخة الاصلية من المحضر الى القنصل التابع له المتهم مع استبقائها للصورة لحفظها بمحفوظات المديرية أو المحافظة بصفة دائمة للرجوع اليها عند الحاجة

شكوى الأجنبي ضد الوطنى :

اذا قدم أجنبي شكوى أو بلاغا ضد أحد رعايا الحكومه المحلية فضايط

البوليس لا يتخذ بشأنها غير الاجراءات المعتادة ويجب دائما امضاء الشكوى
أو البلاغ من المشتكى أو من مقدمه

شكوى الوطنى ضد الأجنبى :

إذا تقدمت شكوى أو بلاغ من أحد رعايا الحكومة المحلية
عن جريمة ارتكبها أحد تبعه هذه الدول الأجنبية فإذا كان البلاغ متضمنا
مخالفة فعلى ضابط البوليس أن يتبع نحوها ما سنورده بعد بشأن المخالفات
أما إذا كان متضمنا جناية أو جنحة فيتبع نحوها ما ذكر آنفا عند الكلام
على الجنايات والجنح المهددة للأمن العام

مخابرات القنصليات : —

أ : إذا وقعت جناية أو جنحة على أحد رعايا الدول ذوات الامتياز أو
أصيب الأجنبى بحادثة خطيرة من حوادث القضاء والقدر وتعذرت مخابرة
القنصلية التابع لها وجب على المديرية أن تبلغ الأمر فى الحال الى أقرب قنصل
مختص مع بيان مكان وجود الأجنبى وقتئذ . أما فى المديرية التى لا يوجد بها
وكلاء قناصل فتُرسل جميع المخابرات الى ديوان القنصالية فى القاهرة أو الاسكندرية
بواسطة محافظتها

ب : يحرر محضر الحادثة وما يتبعه عند الاقتضاء من عمل رعاية أو تقرير
طبي على نسختين ترسل احدهما الى النيابة والثانية الى المحافظة أو المديرية
التي تبعث بها فى أقرب وقت الى القنصلية التابع لها المجنى عليه مع التأشير
على كل من النسختين المذكورتين بما يفيد ارسال صورة منها الى
الجهة الأخرى

ج : اذا تعدد المجنى عليهم في حادثة واحدة وكانوا من تبعيات مختلفة فعلى المحافظة أو المديرية أن ترسل نسخة من كل الأوراق الى كل قنصلية من القنصليات التابع لها المجنى عليهم

مسائل القتل والاصابات الخطرة : —

اذا كانت الجريمة من نوع القتل أو الاصابات الخطرة وكان كل من المصاب والمتهم من رعايا تلك الدول الأجنبية وجب على ضابط البوليس أن يخطر القنصليات ذوات الشأن تلغرافيا ويبدأ في الحال بضبط الواقعة واستجماع الأدلة اللازمة لها. ويجب حضور طبيب القنصلية التابع لها المتهم لاجراء الكشف الطبي عليه متى أمكن ذلك

حضور القنصل الى محل الواقعة : —

اذا اتفق حضور قنصل المتهم الى محل الواقعة لاجراء التحقيق وكان ضابط البوليس قائما وقتئذ بالتحقيقات الابتدائية فيها وجب عليه في كافة الأحوال تسليم المحضر الذي كتبه الى القنصل وتسليم المتهم كذلك اذا كان مضبوطا على أن يستمر الضابط بعد ذلك في تحرياته للوقوف على الحقيقة مع ارسال كل مايجد بعد ذلك من المعلومات كتابة الى القنصلية بطريق المحافظة أو المديرية

طلب القنصلية للمتهم : —

اذا طلبت القنصلية صاحبة الشأن ارسال المتهم فيجب تسليمه اليها بدون تأخير انما يستمر ضابط البوليس في اجراء تحرياته لاكتشاف الحقيقة وعند استيفاء هذه التحريات يرسلها الى القنصلية بطريق المحافظة أو المديرية

لغة كتابة المحاضر : —

يجب في محاضر الضبط التي تستلزم أخذ أقوال المتهمين أو المبلغين من رعايا الدول الأجنبية أن تترجم أقوالهم الى اللغة العربية بمعرفة المحقق نفسه أو من يندبه لذلك مع تكليف أولئك المتهمين أو المبلغين بكتابتها على ورقة منفصلة بنفس لغاتهم وبخط أيديهم ويوقع على أقوالهم سواء منها ما كان في المحضر أو على أوراق منفصلة منهم ومن المترجم والمحقق ورافق هذه الأخيرة بعد التحقق من مطابقتها للأقوال المدونة بالمحضر أما الشهود فيكتفى بتدوين أقوالهم بعد ترجمتها والتوقيع عليها منهم ومن المترجم والمحقق

محاضر مخالفات الأجانب المتمتعين بالامتيازات : —

يتخذ ضابط البواليس بشأنها الاجراءات المعتادة في المخالفات فيحرر المحضر بضبط الواقعة ويدين تفصيلات الحادثة ويدون أقوال الشهود عليها ويقيده بدقير قيد القضايا « مخالفات أجانب » ويبحث به بعد ذلك الى رئيسه للتصرف فيه

محاضر مخالفات الأجانب غير الممتازين : —

اعتبرت محكمة الاستئناف المختلطة في قرارين أصدرتهما بتاريخ ٤ مايو ، ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ أن كل الأجانب سواء أكانوا متمتعين بامتيازات أو غير متمتعين بها خاضعون لقضاء المحاكم المختلطة سواء في مسائل المخالفات أو المسائل المدنية والتجارية ما عدا رعايا تركيا نفسها ورعايا البلاد التي كانت قبل حرب سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ تتكون جزءا منها والتي أصبحت منذ ذلك الحين حكومات مستقلة وقبل ذلك كانت المحاكم المذكورة تعتبر أن كلفة

أجنبي الواردة في نصوص لائحة النظام القضائي التي تحدد اختصاص المحاكم المختلطة تشمل كل الأجانب وليس رعايا الدول صاحبات الامتياز فقط من أجل ذلك عرضت وزارة الخارجية مسألة إحالة مواد مخالفات الأجانب الغير متمتعين بنظام الامتيازات على المحاكم المختلطة على لجنة قضايا الحكومة التي قررت ما يأتي :-

« . . . وقد هيأت لها (المحاكم المختلطة) الظروف السياسية التي نشأت بعد الحرب الفرصة لتأييد قضائها والاحتفاظ بأختصاصها على الرعايا الالمان والنمساويين وكذلك الروسيين ولتدخل على ترجمتها لكلمة « أجنبي » الاستثناء السابق والذي يخرج من قضاء هذه المحاكم رعايا تركيا والاراضي التي كانت قبل الحرب العظمى تكون جزءا من الابهراطورية العثمانية ولا تستطيع لجنة القضايا الموافقة على التفسير الواسع لكلمة اجنبي التي سارت عليه محكمة الاستئناف المختلطة فان هذا التفسير ليس له مبرر قانوني ولا تاريخي وليس هناك ما يسمح باعتبار أن الدول صاحبة الامتيازات ارادت بموافقتها على نظام المحاكم المختلطة كسب هذا الحق لمنفعة غيرها من الدول أو بأن الحكومة المصرية ارادت بموافقتها عليه الموافقة على هذا الا أنه من الوجهة العملية نرى أن محكمة الاستئناف المختلطة قضت بأن الاجراءات التي تتخذ ضد أجنبي أمام المحاكم الاهلية لا تقطع مضي المدة . فلو قررت الحكومة المصرية رغم هذه الأحكام أن تحيل الى المحاكم الاهلية قضايا مخالفات الأجانب الغير ممتازين فإنه يخشى أن لا يستطاع تنفيذ الأحكام الاهلية حيث أن المحاكم المختلطة ستعارض في ذلك لو طلب منها صاحب الشأن وستكون اعادة الاجراءات أمام القضاء المختلط غالبا من

غير فائدة لأن مدة الستة شهور ستكون قد مضت على المخالفات فتكون
الدعوى العمومية قد سقطت
لهذه الظروف ترى اللجنة أنه لضمان منع المخالفات التي يرتكبها رعايا
الدولة الأجنبية الغير ممتازة يحسن مؤقتاً إحالتهم على القضاء المختلط ويجب على
وزارة الخارجية العناية بأن توضح صراحة بأن الحكومة المصرية مضطرة
لاتباع هذه الخطة ولكنها لا تعترف بصحة اسباب المحاكم المختلطة
وانها تحتفظ بكامل حريتها في العمل بتعديل التعليمات التي تصدر للبوليس في
هذا الشأن متى تراه لها ذلك . »



الفصل الرابع

«(أوامر القبض وتفتيش المساكن)»

القاء القبض على الأجانب

يسوغ قانونا القاء القبض على كل شخص أجنبي في حالة ضبطه متلبسا بالجريمة وكذلك اذا كان مطلوباً للبحث عنه بأمر من القنصل التابع له بسبب ارتكاب جناية أو جنحة

القاء القبض لجناية أو جنحة

اذا وجدت شبهات قوية ضد أحد من رعايا تلك الدول الأجنبية لارتكاب جناية أو جنحة فعلى ضابط البوليس أن يتخبر بطريقة سرية مع القنصلية صاحبة الشأن فاذا لم تمانع في ضبط المتهم بادر بالقاء القبض عليه ووضع تحت تصرف قنصليته

تسليم من يضبط في مدة ٢٤ ساعة

يجب ارسال من يضبط من هؤلاء الاجانب الى مركز البوليس حالا ومنه الى القنصلية التابع لها في مدة لا تتجاوز بأى حال ٢٤ ساعة من وقت القبض عليه

ارسال المحضر الى القنصلية

على ضابط البوليس أن يرسل بطريق المحافظة أو المديرية محضر ضبط الواقعة الذى يشمل تفصيلات الحادثة الى القنصلية التابع لها المتهم . وليس من الضروري انتظار مدة الاربع وعشرين ساعة بل يجب ارسال الاجنبى

بمجرد الانتهاء من الاجراءات القانونية .

عساكر الجيش البريطانى

عساكر الجيش البريطانى الذين يضبطون فى دائرة احدى المديريات لايحوز مطلقا ارسالهم الى مصر أو الاسكندرية مع حرس من رجال البوليس بل يحجزون فى قشلاق البوليس ثم ترسل إشارة برقية عند ضبطهم الى حكمدار بوليس مصر متى كان الشخص المضبوط مقيما فى القاهرة أو الى حكمدار بوليس الاسكندرية متى كان مقيما فى الاسكندرية وعلى حكمدار البوليس أن يتخبر فى الحال مع ديوان عموم الجيش البريطانى ويطلب منه ارسال حرس لاستلام العسكرى ويلزم أن يثبت فى الاورنيك رقم ١٤٢ تسليم العسكرى مع تحرير نسختين منه يوقع عليهما الضابط النوبتجى بالمركز ومندوب الحرس البريطانى وتسلم نسخة للاخير منهما وترسل الأخرى الى المديرية لحفظها بها .

دخول مساكن الأجانب

لايحوز لرجال البوليس أن يدخلوا محل سكن أحد رعايا هذه الدول لاجنية من غير حضور مندوب من القنصلية الا عند الاستغاثة من الداخل بطلب المساعدة أو عند حدوث حريق أو غرق أو اذا سمح لهم صاحب المنزل بالدخول من تلقاء نفسه . وفى هذه الحالة الاخيرة يجب على ضابط البوليس أن يحصل منه اذا أمكن على ترخيص كتابى بذلك . والمراد بمحل السكن البيت وما يتبعه من الملحقات كالأبنية الخارجية والاحواش والحدائق والمحلات المتصلة بها المحاطة بالاسوار . وأما مادونها فلا يدخل تحت هذه العبارة وليس هناك ما يمنع البوليس من تنفيذ اجراءاته فيها .

ضرورة حضور مندوب القنصلية

في الجهات التي تبعد عن ديوان القنصلية بمسافة أقل من تسع ساعات لا يسمح لرجال البوليس فيها أن يدخلوا مسكن أحد رعايا هذه الدول الاجنية من غير حضور مندوب من القنصلية . وفي هذه الحالة يجب على القنصل أن يقدم المساعدة اللازمة في الحال للحكومة المحلية على شريطة أن لا يمضي أكثر من ست ساعات من وقت إبلاغه حتى قيامه أو قيام مندوب من طرفه . وبذلك تتمكن السلطة التنفيذية من اتخاذ اجراءاتها الابتدائية في مدة لا تتجاوز الاربع وعشرين ساعة .

عدم ضرورة حضور مندوب القنصلية

يجوز لرجال البوليس بناء على طلب السلطة المحلية في الجهات التي تبعد عن ديوان القنصلية بمسافة تسع ساعات فأكثر أن يدخلوا من تلقاء انفسهم ومن غير حضور مندوب القنصلية مسكن أحد رعايا هذه الدول الاجنية وذلك بحضور ثلاثة عمد أو مشايخ في الاحوال الضرورية جدا بقصد جمع الادلة اللازمة في حوادث القتل أو الشروع فيه . أو الحريق عمدا . أو السرقة بواسطة استعمال السلاح . أو كسر أو نقب البيوت وسرقتها ليلا أو التمرد المسلح أو ضرب نقود زائفة

محضر تفتيش السكن :

يجب على الموظف المكلف بالدخول الى محل السكن في الظروف الاستثنائية الموضحة آنفا كما يجب على العمد والمشايخ الذين يكونون حاضرين معه أن يحرروا محضرا بما أجروه ثم يرسلوا هذا المحضر حالا الى رئيسهم ليعت به فوراً الى أقرب قنصلية مختصة

التجاء جان الى منزل احد الأجانب

إذا التجأ جان الى منزل أحد رعايا هذه الدول الاجنبية أو وجد به وتوقف صاحب المنزل عن تسليمه وجب على البوليس أن يحاصر المنزل من كل جهاته ويتخذ الطرق اللازمة لمنع الجاني من الفرار ثم يطلب المساعدة من القنصلية لضبطه

تفتيش محلات وسكن الرعايا اليونانين لضبط الاشياء الممنوعة

١ — الاجراءات الواجب اتباعها بشأن تفتيش محلات وسكن الرعايا اليونانين لضبط الاشياء الممنوعة كالحشيش أو الاسلحة هي كما يأتي :-
(أولاً) إذا وجدت لدى السلطات المحلية قرائن أو شبهات قوية عن وجود حشيش أو أسلحة أو محل ذخيره (جبه خانه) أو مواد أخرى مفرقة من الأنواع الممنوعة في محل تجارة أو صناعة أو سكن أحد اليونان فعلى البوليس اجراء التفتيش فيه لضبط هذه الاصناف مع مراعاة أحكام المحضر (ب) ^(١) الملحق بالمعاهدة التجارية المعقودة بتاريخ ٤ يونية سنة ١٩٠٦ بين الحكومة المصرية والحكومة اليونانية

(١) ونصه كالآتي

(محضر « ب ») اتفق الموقعان المفوضان من قبل حكومتها على ما يأتي :-
تقبل حكومة جلالة ملك اليونان ابتداء من يوم العمل بالانفاقية وفي أثناء كل المدة المقررة لسريانها أنه يجوز للبوليس المصرى اجراء التفتيش في محلات الرعايا اليونانين لدى الاشتباه في تهريب اشياء ممنوعة أو خارجة عن الاتفاقية
والتفتيش الذى يجريه البوليس لايجوز حصوله الا بناء على أمر مكتوب يصدر من المحافظين في لندن أو المديرين في الاقاليم وبصير اشعار القنصلية اليونانية بأنه سيحدث تفتيش بدون أى

ثانيا : اذا لم توجد سلطة قنصلية لدولة اليونان في المحافظة أو بالمديرية المقتضى اجراء التفتيش في دائرة اختصاصها فالاشعار المنوه عنه آنفا يبلغ بالطريقة التالية وهي : -

يطلب المحافظ أو المدير بإشارة برقية من المحافظة أو المديرية الموجودة بها السلطة القنصلية الكائن في دائرتها المحل المطلوب تفتيشه اشعار هذه السلطة بالطريقة المقررة في ذلك المحضر

فاذا حضر للمحافظة أو للمديرية مندوب من قبل السلطة القنصلية في الميعاد المقرر اعتبارا من وقت تسليم الاشعار يرسل هذا المندوب الى المحافظة أو المديرية التي طلبت الاشعار لاجراء التفتيش ودو صرله اليها طبقا لنصوص ذلك المحضر . أما اذا مضى الموعد المقرر ولم يحضر مندوب من قبل السلطة القنصلية فعلى المحافظة أو المديرية التي سلمت الاشعار أن تحجز المحافظة أو المديرية ذات الشأن برسالة برقية بعدم حضوره في الموعد القانوني حيثئذ يسوغ للشخص المرخص له قانونا اجراؤه بغير حاجة الى الانتظار

ثالثا : اذا كان المحل المرغوب تفتيشه غير داخل في دائرة اختصاص سلطة

ايضاح آخر وعند استلام هذا الاشعار يجب على القنصلية تعيين مندوب ليكون تحت تصرف البوليس .

والقيود السابقة لا تؤثر في حال من الأحوال على مال الجمر من اجراء التفتيش في مثل هذه المواد طبقا لنصوص الاتفاقية وقانون الجمارك

عند حصول التفتيش بين الساعة ٩ صباحا وبين الساعة ١ بعد الظهر أو بين الساعة ٣ وبين الساعة ٥ بعد الظهر اذا مضى أكثر من ساعة على تسليم الاشعار للقنصلانو قبل وصول المندوب فالبوليس يشرع في مأموريته ويخطر بعدها القنصلانو ويرسل لها نسخة من محضر التفتيش الذي يجب أن يذكر فيه غياب مندوب القنصلية .

قنصلية في هذه الحالة يكتب لوزارة الداخلية تليفرافيا وهي تصدر مايلزم من التعليمات

رابعا : — يجب اثبات كل تفتيش من هذا القبيل بمحضر يعمل من نسختين يوضع فيهما التاريخ ويوقع عليهما من الموظف المكلف من قبل المحافظة أو المديرية باجراء التفتيش ومن مندوب القنصلية ومن صاحب المحل أو من ينوب عنه متى كان حاضرا . فاذا لم يحضر أو امتنع عن التوقيع يذكر ذلك في المحضر . وترسل احدى نسختي محضر التفتيش الى السلطة القنصلية في أقرب وقت وعند الاقتضاء بواسطة المحافظة أو المديرية الموجودة في دائرتها تلك السلطة

أما اذا كان التفتيش مطلوباً اجراؤه في غير الساعات المذكورة فالمدة المعنية لوصول مندوب القنصل تكون ساعتين والتفتيش لا يحوز اجراؤه الا بين شروق الشمس وبين غروبها .

ويكون التفتيش في جميع الغرف والمحلات التي يرى البوليس المصرى لزوم تفتيشها

ومتى كان جزء من البيت المراد تفتيشه معدا حقيقة كسكن خاص لعائلة المقيم بالمنزل فالتفتيش بهذا الجزء لا يكون الا لدواع وأساب قوية ولزعاي اليونانيين الحق في تقديم معارضاتهم للمحاكم المختلطة فيما لو اتضح جليا أن القصد من التفتيش هو المعاكسة .

خامسا : التصرف في شأن ما يضبط من الحشيش أو المواد الممنوعة يكون بالطرق المعمول بها نحو هذه الانواع في حق الاجانب عامة وذلك بواسطة المحافظة أو المديرية التي وقع التفتيش في دائرة اختصاصها . ومصلحة الجمارك

هي المنوطة بابلاغ اللجنة الجرمية وابلاغ محكمة اليونان القنصلية بالاسكندرية
لاقامة قضايا الجنج عند الاقتضاء

سادسا : لاتوجب التعليمات السابقة الاخلال بالاجراءات المقرر اتباعها
في تنفيذ احكام لائحة المحلات العامة خاصا بضبط الحشيش وفي تنفيذ لائحة
تجارة الاسلحة ومحل الذخيرة « الجبه خانه » والمواد القابلة للانفجار فيما
يختص بضبط هذه الاصناف



الفصل الخامس

ادعاء الالتجاء الى الدول الاجنبية ذوات الامتيازات

١ - اثبات الاتماء بمستندات رسمية :-

أولاً - اثبات الاتماء لدولة أجنبية لا يكون الا بمستندات رسمية صادرة من القنصلية المختصة ومصدق عليها من وزارة الخارجية المصرية ، أما مجرد الدعوى شفويًا فلا يعول عليها مطلقاً

ثانياً - اذا حدث اشتباه في انتماء المتهم وجب على ضابط البوليس أن يحيل الأمر على المحافظ أو المدير التابع له . وعليه أن يرسل المتهم بخطاب في الوقت نفسه اذا كان مضبوطاً

٢ - اذا وقع خلاف على انتماء المتهم وطلب أن يسلم الى القنصلية التابع لها ليحضر المستندات الرسمية التي تثبت صحة دعواه فلا يجاب الى طلبه الا بعد مخاطبة وزارة الخارجية وصدور الترخيص منها بذلك . فتحدد وزارة الخارجية موعداً لابرار هذه المستندات فاذا لم يستحضرها المتهم في ذلك الموعد يعاد الى السلطة المحلية وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المحافظ أو المدير أن يبلغ وزارة الخارجية أمر المتهم الذي لم يتمكن من اثبات دعواه مع ارسال تقرير عنه لوزارة الداخلية مع معاملة المتهم معاملة رعايا الحكومة المحلية ويقبض عليه عند الاقتضاء وعلى المحافظة أو المديرية أن ترفع آخر الأمر تقريراً تفصيلياً الى كل من هاتين الوزارتين .

الفصل السادس

«(تسليم المتهمين الأجانب الى قنصلياتهم)»

يسلم المتهمون الأجانب الى قنصلياتهم بأرائيك خاصة فيحضر عن كل قضية ثلاث نسخ منها ترسل اثنان الى القنصلية واحدة منهما تسلم والاخرى يوقع عليها بتاريخ وساعة استلام المتهم ويوقع عليها بامضاء وختم القنصلية وتعاد الى القسم الذى يكمل الصورة الثالثة مبينا فيها اسم مندوب القنصلية الذى تسلم المتهم وساعة وتاريخ التسليم وترفق إحدى هذه الصور وهى التى عليها ختم القنصلية وتوقع مندوبها بالمحضر وترسل الثانية الى المحافظة

يستثنى من ذلك الأجانب التابعون لقناصل دولة انجلترا العظمى فتحضر هذه الأرائيك من أربع صور بدلا من ثلاث حيث ترسل الصورة الرابعة الى مفتش الادارة الأوروپية بالمحافظة

وتشتمل هذه الأرائيك على ملخص التهمة وشهود الواقعة وعناوينهم وملخص شهاداتهم واسم المتهم وصناعته ومحل اقامته وتبعيته طبقا لخانات هذه الأرائيك

وفى المديرية يسلم المتهم لمندوب القنصلية ان كان حاضرا بالايصال اللازم فاذا لم يكن المندوب حاضرا وجب ارسال المتهم الى المديرية التى تبعث به الى القنصلية المختصة

الفصل السابع

اجراء ابعاد الاجانب

١ - ابعاد الاجانب عن القطر المصرى : يجب على المحافظات والمديريات تباع الاجراءات الآتية فى ابعاد الاجانب عن القطر المصرى .
أولا - الاجانب المتمتعون بالامتيازات التى تطلب الحكومة المصرية من القنصليات ابعادهم :

(١) ترسل المحافظة أو المديرية المختصة تقاريرها عن هؤلاء الى ادارة عموم الأمن العام (قلم الجنائيات) وتبين فيها بغاية الوضوح الاسباب التى بنت عليها التوصية ومن المرغوب فيه متى كان ذلك ميسورا أن يستشار فى ذلك الممثل القنصلى المحلى المختص للحصول على موافقته على الطلب وفى حالة عدم موافقته تدون أراؤه فى التقرير المرسل لادارة عموم الأمن العام .

(ب) ترسل ادارة عموم الأمن العام هذه التقارير الى الادارة الاوروبية لأخذ رأيها فيها .

(ج) ترسل ادارة عموم الأمن العام (بعد تقديرها لرأى الادارة الاوروبية) التعليمات الى المحافظة أو المديرية المختصة بما يتخذ من الاجراءات وترسل صورة من هذه التعليمات للادارة الاوروبية للاحاطة

(د) اذا اشارت ادارة عموم الأمن العام بالابعاد أو اتخاذ أى اجراءات أخرى تحتاج الى تدخل قنصلى فالمحافظة أو المديرية تقدم الطلب القانونى الى القنصلية المختصة

(هـ) يبلغ قرار القنصلية لإدارة عموم الأمن العام وترسل صورة منه إلى الإدارة الأوروبية

(و) تقدم المحافظة أو المديرية جميع المساعدات القانونية السلطات القنصلية لتنفيذ ما تصدره من القرارات

(ز) تخطر المحافظة أو المديرية إدارة عموم الأمن العام (قلم الجنايات) بجميع ما اتخذ من الإجراءات وتاريخها مع إرسال صورة من هذا الاخطار إلى الإدارة الأوروبية للاحاطة وفي حالة الابعاد يجب ذكر اسم الباخرة كما ترسل أيضا صورة من هذا الاخطار إلى قسم الباسبورتات

ثانياً — الأجانب المتمتعون بالامتيازات الذين تبعدهم القنصليات من تلقاء نفسها يتبع معهم ما جاء بالفقرات (هـ ، و ، ز) وعلى المديرية أو المحافظة عند إرسال القرار القنصلي إلى إدارة عموم الأمن العام أن تبدى الملاحظات التي تراها

ثالثاً — الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الذين تبعدهم الحكومة المصرية من تلقاء نفسها يتبع نحوهم ما جاء بالفقرات ا ، ب ، ج ، ز وعلى حكامدارى البوليس أن يتبعوا الإجراءات المبينة آنفاً مع المسافرين الأجانب الذين يمرون بالقطر المصرى أو الزائرين الذين يفدون لقضاء مدة قصيرة بالقطر . وهذه الإجراءات تعتبر مماثلة للابعاد من حيث الإجراءات اللازمة له

خاتمة

تلك هي أحكام الامتيازات الاجنبية التي ورثتها مصر عن الدولة العلية والتي لم يبق لوجودها مبرر بعد أن الغيت من الدولة العلية نفسها تلك الامتيازات التي تقف حجرة عثرة في سبيل تقدم مصر وفي سبيل عزتها القومية . لاسيما أن نظام الامتيازات لم يعد معمولاً به في أمة من اأمم الشرق غير مصر وأن مصر شعباً وحكومة وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم لتوالى جهودها في إلغاء نظم تلك الامتيازات والخلاص من قيودها واثقالها .

ولقد احتفل رجال القضاء والمحاماة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ باليوبيل الذهبي للمحاكم الاهلية ايداناً بمرور خمسين عاماً كاملة على انشائها واقتراحها « تحت جناح العرش المصرى » وقال سعادة عبد العزيز باشا فهمى رئيس محكمة النقض والابرار في خطابه بين يدى جلالة الملك مشيراً الى وجوب إلغاء الامتيازات الأجنبية بعد ان اشار الى الكلمات المطمئنة التي تعودنا أن نسمعها من جلالة الملك في كل مناسبة : « لئن كنا تعودنا سماع مثل تلك الكلمات الجميلة البالغة في التشجيع فقد آت لنا اليوم أن نطمع منكم أن تجهروا بكلماتكم مسموعة معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت الى النهاية القصوى وسائل مشروع أبيكم العظيم وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال بآدارة العدل في ديارها بين قاطناتها

اجمعين »

وهذه التمنيات الطيبات التي تقدم بها شيخ القضاة الى ملك البلاد يوم عيد العدالة ان هي الا تمنيات الأمة المصرية حكومة وشعبا ، وتمنيات كل حريص على الحق نصير للعدالة من الأجانب نزلاء في مصر أو غير نزلاء .

أن العالم كله ليخطو اليوم في ميدان الحضارة خطوات واسعات ومصر في طليعة الأمم تهفو حنايا الى أن تساهم في خدمة الحضارة حديثا بنفس المجهود الذي غدتها به قديما يوم لم يكن في العالم كله أمة سواها تخلق وتبتدع وتحضر الآخرين . ولكن الامتيازات الاجنبية سلسلة متماسكة الحلقات أوثقوا بها البلاد فاستحال عليها التحرر واستحال الخلاص ... أوثقوا أرجلها وايديها من خلاف والبسوا الحلقة الكبرى عنقها ثم تركوها في وسط الميدان تحاول وحدها الخلاص من سلاسلها بتحطيم حلقاتها ، والذي لا ريب فيه أن مصر أم الحضارة القديمة — التي خلقت وابتدعت وانشأت وابتكرت — مقيدة مصفدة بين امم طليقة حرة تروح وتغدو تحت الشمس وبحسب السماء مرأى يثير في النفس الآية مرارة وسخطا لاسيما وقد أصبح في مصر قضاء يطمئن له ضمير العدل بعد استحدثت خير النظم وادخلت شتى الاصلاحات فليس من المتصور أن يطالب الضيف مضيفه في عصر التنافس الاقتصادي أن يجوع ليشبع ضيفه . ولو كان هذا الجوع جوع وجبة أو جوع يوم أو جوع اسبوع لهان ، ولكنه جوع أمة حاضرة وجوع اجيال قادمة وجوع يظل طول الحياة

واذن فمن حق رئيس القضاء الأعلى في البلاد أن يتوجه باسم مصر

حكومة وشعبا الى جلالة الجالس على عرشها حارس العدالة ومناط الرجاء
يطمع من لدنه أن يجهر جلالته بكلمته مسمعة معلنة أن الحسين سنة الماضية
قد جعلت من مصر أمة « مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من الاستقلال
بإدارة العدل في ديارها بين قطانها اجمين »



الباب الثالث

التأديب

الفصل الأول

الجزاءات الادارية

يختلف الجزاءات التي توقع على الموظفين باختلاف الأشخاص الذين لهم حق توقيع هذه الجزاءات

والجرائم الجسيمة التي تستدعي توقيع جزاءات أشدها هو داخل في اختصاصهم يترك الفصل فيها اما للجالس التأديبية ان كانوا مرتكبيها من الموظفين المملكين أو للجالس العسكرية ان كانوا مرتكبيها من الخاضعين لأحكامها

وستكلم الآن في هذا الفصل عن الأشخاص الذين لهم حق توقيع هذه الجزاءات

اختصاص وزير الداخلية : —

يجوز له تنزيل أي صول أو صف ضابط الى درجة أدنى اداريا

اختصاص المديرين وحكامى المدن : —

أولا : — لمديرى المديريات وكل من مدير مصلحة السجون ومدير قسم النظام والخفر ومدير مدرسة البوليس والادارة ومدير مخازن البوليس وحكامى المدن توقيع الجزاءات الآتية : —

(١) . تنزيل صف ضباط البوليس من رتبة الباشجاو يش إلى رتبة أدنى بصفة إدارية .

ويجب درج هذا التنزيل على الاورنيك (١٥٢ « ب ») فتملاً خاناته وبعد اعتماده يحفظ بسجل الصف ضابط أو العسكري (أورنيك ٦) وتبلغ وزارة الداخلية عنه في نهاية الشهر على الاورنيك (١٢٧)
(٢) لهم مجازاة أى فرد من أفراد قوة البوليس أو مستخدم ملكى (بما فيهم كتبة محاكم المراكز فى المحافظات) خاضع لوزارة الداخلية وتحت رأسهم بالجزاءات الآتية : —
(١) الانذار .

(ب) الغرامه بما لا يتجاوز مرتب ١٥ يوما
ثانياً — لمديرى المديرىات الحق فى تنزيل شيخ الخفر أو وكيل شيخ الخفر إلى درجة أدنى اداريا .

أحكام عامة تراعى عند توقيع الجزاءات : —

١- لا يجوز كفاعة عامة توقيع جزاء الغرامه علاوة على جزاء السجن وذلك لان المدة التى يحكم بها بالسجن سواء كانت يوما أو أكثر تستقطع الماهية عنها
٢- كل جزاء ادارى بالسجن مع الاشغال الشاقة يشتمل على عقوبة تعليم (الحب) أيضا

٣- حكم « الحجز قشلاق » الذى يوقعه حكامدارو المدن يكون شاملا عقوبة « صنوف تعليم » أيضا حتى ١٥ يوما

٤- العسكري الذى يحكم عليه « بحجز قشلاق » يودى كافة الخدمات الاعتيادية فى أوقاتها القانونية كالقره قولات أو الداورىات أو الطلبات أو النوبتجية أو الطواير الخ انما لا يجوز له أن يترك القشلاق عندما يكون خاليامن الخدمة بل يجب تشغيله فضلا عن ذلك فى أى خدمة أخرى حسب الاقتضاء

٥ - الجزاءات الادارية بالسجن مع الأشغال الشاقة تنفذ في بنادر المديریات . ولذلك يجب ارسال العساكر ورجال الخفر الذين يحكم عليهم بهذه الجزاءات من المركز الى البندر تحت التحفظ ويخصص دقتر (اورنيك ٣٦) في كل مديرية لقيد أسماء رجال الخفر الذين يسجنون في سجن المديرية .

٦ - تحرر أرائيك الذنب « أورنيك ١٥٤ » عن رجال البوليس والخفر بمعرفة الضباط دون غيرهم .

والجدول الآتي يبين اختصاص حكامدارى المدن ومدير قسم النظام والخفر وحكامدارى المديریات ومفتش البوليس بالمدين ومأمورى الأقسام ومعاونى البوليس على الصولات والصف ضباط والعساكر

جدول

حكماء والمدراء (أو الضباط الذين ينوبون عنهم)		حكماء والمدراء (أو الضباط الذين ينوبون عنهم)	
على الصلوات والصف ضباط	على الانفاذ	على الصلوات والصف ضباط	على الانفاذ
التوبيخ	—	التوبيخ	—
الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ١٥ يوما (في الشهر الواحد)	الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ١٥ يوما (في الشهر الواحد)	الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ١٥ يوما (في الشهر الواحد)	الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ١٥ يوما (في الشهر الواحد)
السجن مع أشغال الشاقة أو بدونها لغاية ١٥ يوما	السجن مع أشغال الشاقة أو بدونها لغاية ١٥ يوما	السجن مع أشغال الشاقة أو بدونها لغاية ١٥ يوما	السجن مع أشغال الشاقة أو بدونها لغاية ١٥ يوما
الاستقطاع من الماهية عن قيمة أصناف ملبوسات أو مهمات أو ممتلكات الحكومة التي تفقد أو تتلف بالاهمال	الاستقطاع من الماهية عن قيمة أصناف ملبوسات أو مهمات أو ممتلكات الحكومة التي تفقد أو تتلف بالاهمال	الاستقطاع من الماهية عن قيمة أصناف ملبوسات أو مهمات أو ممتلكات الحكومة التي تفقد أو تتلف بالاهمال	الاستقطاع من الماهية عن قيمة أصناف ملبوسات أو مهمات أو ممتلكات الحكومة التي تفقد أو تتلف بالاهمال
خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن
الحجز بالقشلاق لغاية ٢١ يوما	الحجز بالقشلاق لغاية ٣٠ يوما	الحجز بالقشلاق لغاية ٣٠ يوما	الحجز بالقشلاق لغاية ٣٠ يوما
صنوف تعليم أو خدمات زيادة نظير الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طاورها	صنوف تعليم أو خدمات زيادة نظير الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طاورها	صنوف تعليم أو خدمات زيادة نظير الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طاورها	صنوف تعليم أو خدمات زيادة نظير الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طاورها
الايقاف عن الخدمة لحين مخابرة وزارة الداخلية عن التنزيل اداريا	الايقاف عن الخدمة لحين مخابرة وزارة الداخلية عن التنزيل اداريا	الايقاف عن الخدمة لحين مخابرة وزارة الداخلية عن التنزيل اداريا	الايقاف عن الخدمة لحين مخابرة وزارة الداخلية عن التنزيل اداريا

تنبيه (١) في محافظتي السويس ودمياط يتوقع هذا الجزاء بواسطة مأمور البندر بدمياط بعد مصادقة المحافظ عليه (٢) الجزاءات التي يوقعها المأمورون والمعاونون يجب إبلاغها الى الحكماء على الاورنيك (نمرة ١٥٤) تقرير عن الجزاءات الادارية (٣) ملاحظو البوليس بالواحات الخارجة والداخلية (باسميوط) يمنحون السلطة المخولة لمعاوني البوليس في توقيع العقوبة على الصف ضباط والعساكر

الجزاءات الادارية

مأمور الاقتمام ومعاونو البوليس		مفتشو البوليس (بالمدن)	
على الانتقار	على الصف ضبطا	على الانتقار	على الصف ضبطا
—	التوبيخ	—	التوبيخ
على الانتقار الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ٣ أيام (بحيث لا يزيد مجموع ما يحكم به على ماهية ١٥ أيام	—	الغرامة بما لا يتجاوز ماهية ٤ أيام (بحيث لا يزيد مجموع ما يحكم به يوما به على ماهية ١٥ يوما في الشهر الواحد)	غرامة بما لا يتجاوز ماهية ٣ أيام (بحيث لا يزيد مجموع ما يحكم به يوما به على ماهية ١٥ يوما في الشهر الواحد)
—	—	—	—
—	—	—	—
خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن	خصم ماهية يوم أو أيام الغياب بدون اذن
الحجز بالقتلاق لغاية ٧ أيام	—	—	—
صنوف تعليم أو خدمات زيادة لغاية ٥ مرات الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طابورها	صنوف تعليم أو خدمات زيادة لغاية ٥ مرات نظير الجرائم التي ترتكب أثناء الخدمة أو في طابورها	—	—
—	الايقاف عن الخدمة لحين مخابرة الحكمدار	—	—

الفصل الثاني

المجالس العسكرية

كثيرا ما يرتكب الأشخاص الخاضعون لأحكام المجالس العسكرية أفعالا لا تعتبرها القوانين الجنائية جرائم ولا تعاقب عليها - كالسكر في الخدمة ومخالفة الأوامر . ونوم الحارس في نقطته وما الى ذلك - فضلا عن بطلان اجراءاتها وعدم امكان السلطة القضائية الفصل في الجرائم العسكرية التي يأتيها هؤلاء الأشخاص بالنسبة الى الظروف والمناسبات والمحال التي يتواجدون فيها .

ولما كانت طبيعة النظام العسكري تقضى بانزال العقاب بالجناة على وجه السرعة ليكونوا عبرة لغيرهم - الأمر الذي يستدعي اتخاذ اجراءات خاصة كالقبض على العسكري مثلا في غير حالات التلبس فقد قضت الضرورة تخويل سلطات مخصوصة من رجال عسكريين حق التصرف في تلك الجرائم توصلا لحفظ النظام بين الوحدات المختلفة

وكون الشخص عسكريا لا يمنع من محاكمته جنائيا كأحد الأشخاص المملكين .

والقيود التي قررها قانون الأحكام العسكرية مقبولة قانونا لدى جميع المحاكم الأهلية .

الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية :-

الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية هم :-

أولاً - جميع الضباط الحائزين على مرتبات كاملة أو ضباط البوليس أو البحرية أو خفر السواحل أو الاستبداع سواء أكانوا تابعين للقوات المنظمة أم كانوا تابعين لأية قوة من القوات العسكرية البرية أو البحرية التي تشكل من وقت الى آخر بأمر عال من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية

ثانياً - جميع صف ضباط وأنفار أية قوة من القوات المتقدم ذكرها وأما الأشخاص الملحقون باحدى هذه القوات سواء أكانوا مستخدمين أم كانوا مؤدين خدمة معها فهؤلاء يخضعون للأحكام العسكرية في أثناء خدمة الميدان فقط وجميع الأشخاص العاملين في خدمة الجيش أو الذين سبقتم لهم خدمة فيه متى وقعت منهم احدى الجنايات أو الجنح المنصوص عنها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهلى يحاكمون أمام مجلس عسكرى فى جميع الأحوال التى تأمر الجهة المختصة بمحاكمتهم عليها أمام المجالس العسكرية

ثالثاً :- كل شخص كان فى السابق خاضعاً للأحكام العسكرية كما تبين آنفاً وأغرى شخصاً خاضعاً الآن للأحكام العسكرية بارتكاب جناية عسكرية أو حثه على ارتكابها يحاكم أمام مجلس عسكرى على جناية الاغراء أو الحث ويعاقب على ذلك بالعقاب الذى يفرضه هذا القانون على تلك الجناية

التحفظ العسكرى

إذا ارتكب أحد الأشخاص الخاضعين للأحكام العسكرية جريمة ما يجب أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق التهمة المدعى عليه بها على

وجه السرعة .

فاذا كانت الجريمة جسيمة واقتضت حالته على مجاس عسكرى أو
اقتضت الحالة مرافقة التحفظ عليه فيوضع تحت التحفظ العسكرى اما بايقافه
أو حجزه أو حبسه

ويجب أن يكون تحقيق التهمة التى وضع الشخص من أجلها تحت التحفظ
خلال ثمان وأربعين ساعة (أو خلال ٧٢ ساعة أن تداخل تلك المدة يوم جمعة
أو يوم عيد) من وقت ابلاغ أمر التحفظ عليه الى الحكمدار وفى حالات
السكرك يجب أن يمضى ٢٤ ساعة قبل اجراء التحقيق . وكل حجز تجاوزت مدته
تلك الساعات يجب ابلاغه الى الحكمدار . واذا مكث الشخص تحت التحفظ
العسكرى أكثر من ثمانية أيام ولم يصدر أمر بتشكيل مجلس عسكرى لنظر
قضيته يقدم تقرير عن ذلك الى وزارة الداخلية ثم يقدم تقرير نظيره مرة
كل ثمانية أيام تمضى حتى الافراج عن المسجون أو انعقاد المجلس لمحاكمته .
وتقدم هذه التقارير سواء كان تأخير محاكمة المسجون بسبب وجوده بالمستشفى
مريضا أو لائى سبب آخر . وتأخير المسجون تحت التحفظ بدون مبرر
يعد مخالفا لقانون الأحكام العسكرية ويجب ابلاغه الى وزارة الداخلية
ولا يكاف الشخص الموضوع تحت التحفظ بأداء أى خدمة عسكرية غير
الاعمال اللازمة لآخلاء طرفه من النقود أو المهمات أو الحسابات التى يكون
مستولا عنها ولا يصرح له بحمل سلاح إلا فى الأحوال الضرورية
والقاعدة المتبعة فى التحفظ العسكرى هى ايقاف الضباط وحجز الصف
ضباط وحبس العساكر .

الايقاف :-

الايقاف أما أن يكون ايقافاً بسيطاً أو ايقافاً شديداً بحسب ارادة لشخص الأمر به فالايقاف البسيط عبارة عن التصريح للضابط بالتجول في أوقات معينة ضمن حدود محصورة ولكن لا يسمح له بالحضور في الأماكن المخصصة للاجتماعات كالائندية وكذلك المنزهات والايقاف الشديد عبارة عن عدم التصريح للضابط بترك المحل المعد لاقامته

ويرتدى الضابط الموقوف بذلته العسكرية دائماً ماعدا السيف والقائش

الأمر بايقاف الضابط :-

يجوز للضابط أن يوقف أى ضابط أدنى منه في الرتبة ولكن لا يجوز للضابط أن يوقف ضابطاً آخر أو يحجز صف ضابط أو يحبس عسكرياً في حضرة ضابط آخر أقدم منه في الرتبة

ولا يجوز للضابط الاّ حدث أن يوقف ضابطاً آخر أقدم منه إلا في حالات استثنائية كالمشاجرات والغوغاء وبشرط أن يكون الضابط الأقدم مشتركاً في هذه الاضطرابات ويكون الأمر بالايقاف أما كتابة أو شفويا ويفضل الامر الكتابي في الاحوال الاعتيادية .

حجز الصف ضابط :-

ما ذكر آنفا عن الايقاف بنوعيه يسرى أيضا على حجز الصف ضابطا حجزا بسيطا أو حجزا شديدا وتفحص أولا التهمة المدعى بها على أحد الصف ضباط قبل حجزه الا اذا كانت جسيمة . ويصدر أمر الحجز من أقدم ضابط أو صف ضابط يكون حاضرا وقت وقوع الفعل المغاير

حجز الصولات :-

يعامل الصولات معاملة الصف ضباط عند وضعهم تحت التحفظ
العسكري .

حبس العساكر والخفراء :-

يحبس العسكري أو الخفير عند وضعه تحت التحفظ في غرفة القره قول
أو الزنانة أو يوضع تحت ملاحظة طوف أو داورية أو ديده بان
وكقاعدة عامة تخصص الزنانات لحالات السكر والهياج .

التقرير عن التهمة :-

يقدم الضابط أو الصف ضابط الذي يحبس أحد العساكر و الخفراء
تقريراً للشخص الذي يسلم العسكري الى عهده ويجب أن يكون هذا التقرير
كتابياً وموقعاً عليه منه ويكون هذا التقرير مشتملاً لجميع النقاط الأساسية
للتهمة المدعى بها . فاذا لم تيسر كتابة التقرير وتقديمه في وقت التسليم فيكتفى
وقتئذ بالتنبية الشفهية على أن يسرع في ارسال هذا التقرير بحيث لا يتأخر
تقديمه عن اربع وعشرين ساعة مطلقاً

الافراج :-

لا يجوز الافراج عن أحد الأشخاص الموضوعين تحت التحفظ العسكري
الا بتصريح من السلطة صاحبة الشأن . ومتى كانت الأحوال المتعلقة بالجريمة
عسكرية فقط وكان المسجون محبوساً في قره قول البوليس فيمكن الافراج عنه
بأمر الضابط رئيسه .

تحقيق التهم

ذكرنا أن كل جريمة يرتكبها أحد الأشخاص الخاضعين لأحكام العسكرية يجب تحقيقها خلال المدة المقررة ويجب أن يكون المتهم حاضراً لتحقيق وترك له الحرية التامة في مناقشة الشهود وله أن يستحضر من يشاء من الشهود لتفنيد دعواه وأن يتكلم بما أراد للدفاع عن نفسه

مجلس التحقيق :-

والتحقيق إما يقوم به محقق أو يؤلف مجلس يسمى « مجلس التحقيق » حسب جسامته الجريمة المدعى بها وليس لهذا المجلس سلطة قضائية بل هو عبارة عن اجتماع عدة أشخاص مكلفين بجمع بيانات لكشف جريمة لا يستطيع الرئيس تحقيقها بنفسه . ويسترشد المجلس في إجراءاته بما يصدره إليه الضابط الذي أمر بتشكيله .

وليس لمجلس التحقيق السلطة بأن يكلف الشهود بالحضور ولا بتخليفهم المئين عند استجوابهم أما الشهود العسكريون فيمكنه احضارهم بمقتضى أمر يصدر لهم من سلطة أعلى

ويطلب من مجلس التحقيق الذي يعقد بعد مضي واحد وعشرين يوماً من غياب العسكري أن يستدعي الشهود ويخلفهم يمينا على صحة شهادتهم ويعلن المجلس رأيه بشأن غياب العسكري وبشأن أى نقص فى الأسلحة أو الذخيرة أو المهمات متى ثبت أن هذا النقص حدث وقت غياب العسكري ويؤلف مجلس التحقيق من أى عدد من الضباط من أية رتبة كانت ومن أى سلاح ولكن جرت العادة أن تشكل هيئته من ثلاثة ضباط

ويوقع جميع أعضاء المجلس على إجراءاته وإذا خالف أحد الأعضاء زملاءه في الرأي فله أن يدون رأيه على حدة ويرفع مجلس التحقيق إجراءاته إلى الرئيس الذي أمر بتشكيله فإذا أمر بأحالة الدعوى على مجلس عسكري فلا يجوز اعتماد إجراءات مجلس التحقيق كهيئة ضد المتهم

لجان التحقيق : —

تؤلف أحيانا « لجان وقومسيونات » للتحقيق وهي تختلف عن مجالس التحقيق والغرض من تشكيلها هو تحقيق القضايا التي يرخصها بالضبط والربط . فاللجان عادة تشكل لأجل التفتيش عن أدوات التقل أو لأجل تقديم تقرير عما يحدث بالشككات من تلف أو نقص في اللوازم وما إلى ذلك

التصرف في التحقيقات : —

للتصرف في التحقيقات طريقتان : —

أولا — الطريقة الإيجازية

للضابط الرئيس أن يفحص التهمة فيسمع أقوال الشهود شفويا وكذلك أقوال المتهم للدفاع عن نفسه وشهوده أن وجدوا فإذا وجد أن التهمة تستحق جزاء مما هو داخل في اختصاصه تصرف فيها بتوقيع الجزاء المناسب كما أن له أن يصرف النظر عنها لتفاهتها

ثانيا — طريقة الاحالة على المجالس العسكرية : —

إذا وجد الضابط الرئيس أنه لا يمكن التصرف في القضية بالطريقة الإيجازية فعليه أن يحيل المتهم على مجلس عسكري مما هو في اختصاصه أو يطلب من السلطة صاحبة الشأن إحالة المتهم على مجلس عسكري آخر . ويجب

الا تتجاوز مدة صدور الامر بتشكيل المجلس العسكرى أو ابلاغ السلطة العليا
عن ست وثلاثين ساعة في الأحوال الاعتيادية
وعند احالة الدعوى على مجلس عسكرى تؤخذ أقوال الشهود كتابة بحضور
المتهم وتذيل أقوال كل شاهد بالعبارة الآتية :
« أخذت الشهادة المذكورة آنفا بمعرفتى بحضور المتهم » ويوقع عليها
المحقق . كذلك ما يديه المتهم للدفاع عن نفسه . ويسمى هذا التحقيق « ملخص
شهادة الشهود » أو « خلاصة البيانات »
وترسل خلاصة البيانات هذه مع طلب تشكيل المجلس العسكرى الى الضابط
الذى له سلطة اصدار الامر بتشكيل هذا المجلس

اختصاص المجالس العسكرية

الغرض منها :

الغرض من تشكيل المجالس العسكرية هو النظر فى الجرائم الجسيمة التى
لا يمكن الفصل فيها بالطريقة الايجازية
اختصاصها بالنسبة للمكان :-

تختص المجالس العسكرية بالنظر فى الجرائم التى ترتكب فى أى محل من
المحلات الكائنة فى دائرة اختصاص الضابط المفوض اليه تشكيلها بصرف
النظر عن المحل الذى ارتكبت الجريمة فيه فمثلا لمدير قسم النظام والخفر بوزارة
الداخلية أن يصدر أمرا بتشكيل مجلس عسكرى مركزى لمحاكمة متهم من قوة
مديرية المتنيا فى أى جهة يراها فى دائرة اختصاصه

يسقط الحق في احالة الجريمة على مجلس عسكري بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها . واذا خرج المتهم عن سلطة الاحكام العسكرية تجوز محاكمته خلال الثلاثة اشهر التي تلي خروجه عن تلك السطة والشخص الذي يرفث أو يطرد من الخدمة ويكون محكوما عليه بالليمان أو السجن يبقى خاضعا للاحكام العسكرية حتى انتهاء مدة الحكم ويستثنى مما تقدم حالتا الفتنة والفرار فتجوز المحاكمة عليهما في أى وقت كان

اختصاصها بالنسبة للاشخاص :

تختص المجالس العسكرية في الجرائم التي يرتكبها الاشخاص الخاضعون للاحكام العسكرية كالضباط والصف ضباط والعساكر والخفراء .

اختصاصها بالنسبة للجرائم :-

تختص المجالس العسكرية بالفصل في أية جريمة عسكرية أو أى جريمة منصوص عنها في القوانين الأهلية ومنصوص عنها أيضا في قانون الاحكام العسكرية كالهياج والتعدى بالضرب والسرقة واتلاف أمتعة الغير ونحوها

أنواعها :

المجالس العسكرية نوعان :

١ - مجلسان عسكريان عاديان

مجلسان عسكريان استثنائيان

فالمجلسان العسكريان العاديان هما : المجلس العسكري العالى والمجلس

العسكري المركزى

والمجالسان العسكريان الاستثنائيان هما المجلس العسكرى العالى الميدانى والمجلس العسكرى الوقى

والمجالسان الاخيران يشكلان اذا لم يتيسر تشكيل المجالس العادية أو اذا صدرت أوامر بتشكيلهما

تشكيل المجالس العسكرية وسلطتها

تشكيلها : تتشكل هيئة المجالس العسكرية من ضباط حائزين عرائض من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك ويتولى رئاسة المجلس أقدمهم . وحدد القانون العدد الذى تتألف منه هيئة كل مجلس ويجب أن يكون لكل عضو فى المجلس مدة معينة فى الخدمة بحسب نوع المجلس الذى يكون هذا العضو من هيئته

الأمور بتشكيل المجالس :

يشكل المجلس العسكرى العالى بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك أو بأمر ضابط يیده رخصة بذلك من حضرة صاحب الجلالة الملك أو من ضابط مرخص له بذلك بموجب رخصة من الضابط الذى اعطيت له السلطة فى الأصل من لدن حضرة صاحب الملك الجلالة

ويمكن تشكيل المجالس العسكرية المركزية بأمر كل ضابط مرخص له بتشكيل المجالس العالية أو بأمر الضابط الذى تعطى له رخصة بذلك من الضابط الذى يشكل المجالس العليا

ولا يجوز أن تكون رتبة الضابط الذى يأمر بتشكيل المجلس العسكرى العالى أو المركزى أقل من رتبة « بكباشى » وجرت العادة أن الضابط الذى

يأمر بتشكيل المجلس العسكري العالى يكون برتبة « أميرالاي » الا فى الأحوال الضرورية

وتشكل المجالس العسكرية الوقتية بمعرفة الضابط القومندان أو أى ضابط عظيم تكون القيادة بيده مباشرة أو بمعرفة أى ضابط متخذ قيادة العساكر عند ما لا يكون بالأمان تأخير النظر فى الجريمة بقصد عرضها على جهة أعلى وتشكل مجالس الميدان العالية بأمر الضابط المتخذ قيادة قسم عسكري أو قوة عسكرية خارجا عن القطر طبقا للشروط الآتية :-

(١) أن تقع الجريمة ويحاكم مرتكبها عليها فى بلاد خارجة عن بلاد حضرة صاحب الجلالة الملك سواء كان ذلك فى وقت الحرب أو السلم
(٢) أن تكون الجريمة الاعتداء على ممتلكات شخص من أهالى البلاد أو عايله هو نفسه

(٣) أن يكون المتهم خاضعا للأحكام العسكرية وتحت قيادة الضابط الأمر بتشكيل المجلس

(٤) عدم أمكان المحاكمة على الجريمة امام مجلس عسكري عال اعتيادى .
هذه هى القيود التى ذكرها قانون الأحكام العسكرية
وقد نص قانون البوليس على أن اجراءات المجالس العسكرية تكون مطابقة لنصوص قانون الأحكام العسكرية المتبع بالجيش الا اذا وجد نص يخالف ذلك وقد نص ايضا على أن المجالس العسكرية تشكل بأمر وزير الداخلية أو الضباط الذين يتدبهم لذلك والوزير هو الذى يصدق على أحكام المجالس العليا وقد خول الوزير للضباط الآتى بيانهم تشكيل المجالس العسكرية والمصادقة على اجراءاتها وذلك فى دائرة اختصاصهم كالآتى :-

١ - المجالس العسكرية المركزية والوقتية

- (١) حكامدارو البوليس بالمدن
- (٢) مدير مدرسة البوليس والادارة
- (٣) مدير عام مصلحة السجون
- (٤) مدير قسم النظام والخفر بوزارة الداخلية « لمحاكمة رجال البوليس التابعين لديوان الوزارة ومخازن البوليس واساس البوليس السودانى بنقطة عين شمس

ب - المجالس العسكرية الوقتية

- (١) حكامدارو البوليس بالمديريات
 - (٢) حكامدار بوليس السكك الحديدية
- ج - المجالس العسكرية المركزية لمحاكمة رجال البوليس بالمديريات ومحافظة دمياط وحكمدارية بوليس السكة الحديد تشكل ويصادق على اجراءاتها بمعرفة قسم النظام والخفر بوزارة الداخلية
- د - المجالس العسكرية والوقتية لمحاكمة رجال البوليس والخفر بمحافظة دمياط تشكل ويصادق على اجراءاتها بمعرفة حكامدار بوليس مديرية الدقهلية وعند غياب حكامدار بوليس المديرية تخول السلطة للضابط الذى يقوم مقامه اذا كان هذا الضابط حائزا لرتبة البكباشى فما فوق أما اذا كانت رتبته أقل من « بكباشى » فيطلب من وزارة الداخلية انتداب ضابط غيره

المجلس العسكرى العالى : —

تؤلف هيئة هذا المجلس من سبعة ضباط ثلاثة منهم على الأقل لا تقل رتبهم عن رتبة ضابط عظيم ولا تقل رتبة الرئيس عن رتبة ضابط عظيم الا اذا لم

يوجد ضابط عظيم بسبب دواعي الخدمة ولا تقل رتبته بأى حال من الأحوال عن رتبة « يوزباشى » ويجب أن يذكر ذلك فى الأمر القاضى بانعقاد المجلس ولا يقل عدد أعضائه عن خمسة ويراعى فى تعيين أعضائه أن لا تقل مدة خدمة العضو عن سنتين .

سلطة المجلس العسكرى العالى :-

أولاً :- لهذا المجلس أن يحكم بالجزآت الآتية :-

١ - السجن بالليمان لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات

٢ - السجن مع الاشغال الشاقة لغاية ثلاثة سنوات

٣ - العقوبة البدنية حتى خمسين جلدة

٤ - الطرد من خدمة البوليس أو من خدمة جلالة الملك وذلك فى مسائل الضباط

٥ - التنزيل الى درجة أقل من درجة المتهم أو العزل لدرجة نفر وذلك

فى مسائل الصف ضباط والكونستبلات الوطنيين

٦ - خصم قيمة الملابس أو المهنات العسكرية أو ممتلكات الحكومة

التي تفقد أو تتلف بسبب الإهمال أو غيره من مرتب المتهم

المجلس العسكرى المركزى :-

تؤلف هيئة هذا المجلس من خمسة أعضاء وتنعقد بثلاثة على الأقل ويجب

أن لا تقل رتبة رئيس هذا المجلس عن رتبة ضابط عظيم

ولوزارة الداخلية فى الأحوال الاستثنائية أن تعين يوزباشى رئيساً لهذا

المجلس . وقد نص ايضا قانون الأحكام العسكرية على أنه يجوز أن يكون

رئيس المجلس برتبة ملازم وذلك فى الأحوال الضرورية جدا ولا تقل مدة

خدمة العضو الذى يعين فى هذا المجلس عن سنة واحدة

سلطة المجلس العسكرى المركزى :—

للمجلس العسكرى المركزى أن يوقع الجزاءات الآتية :—

١ — السجن بالأشغال الشاقة لمدة لا تزيد عن سنتين

٢ — العقوبة البدنية حتى خمسين جلدة

٣ — التنزيل الى درجة أقل من درجة المتهم أو العزل الى درجة نفر وذلك

فى مسائل الصف ضباط والكونستبلات الوطنيين

٤ — خصم قيمة الملابس أو المهمات العسكرية أو ممتلكات الحكومة التى

تفقد أو تتلف بسبب الإهمال أو غيره من مرتب المتهم

المجلس العسكرى الوقتى :—

تؤلف هيئة المجلس العسكرى الوقتى من ثلاثة أعضاء أحدهم الرئيس

ولا تقل رتبته عن «يوزباشى»، وفى الأحوال الضرورية التى يتنافى معها التأخير

يجوز أن تؤلف هيئة هذا المجلس من ضباطين

سلطة المجلس العسكرى الوقتى :—

يوقع هذا المجلس الجزاءات الآتية :

(أ) فى مسائل الصف ضباط والكونستبلات الوطنيين .

التنزيل الى درجة أقل من درجة المتهم أو العزل إلى درجة نفر

(ب) فى مسائل الأنفار :

السجن مع الأشغال الشاقة حتى اثنين واربعين يوما

(ج) للمجلس فى الحالتين (أ ، ب) أن يحكم :—

١ — بالعقوبة البدنية حتى عشرين جلده

٢ - بخضم قيمة الملابس أو المهمات العسكرية أو ممتلكات الحكومة التي تفقد أو تتلف بسبب الإهمال أو غيره من مرتب المتهم

ملحوظة : —

هذه هي سلطات المجالس التي تشكل لمحاكمة رجال البوليس والخفر الخاضعين لسلطة الأحكام العسكرية بوزارة الداخلية . ولكن قانون الأحكام العسكرية لم يفرق بين سلطات هذه المجالس المختلفة ونص فقط على الجزاءات التي يصح توقيعها على الصف ضباط والعساكر فمثلا المجالس العسكرية المركزية لها السلطة الكافية للحكم في جميع الجرائم العسكرية الاعتيادية غير أنه لا يجوز لها أن تحكم في الجرائم التي يعاقب عليها بالاعدام أو الليمان الا اذا أمرها بذلك ضابط له السلطة بتشكيل مجالس عالية

المجلس العسكري العالى الميداني : —

يتألف هذا المجلس من ثلاثة ضباط على الأقل بدون تحديد الرتب ولكن يشترط أن لا تقل رتبة الرئيس عن « يوزباشى » ان امكن ويجوز للضابط الأمر بتشكيل هذا المجلس أن يتولى رئاسته عند عدم وجود ضابط آخر للقيام بذلك ويجب عند الامكان أن تكون مدة خدمة أعضاء هذا المجلس تزيد على ثلاث سنوات وقد ذكرنا الحالات التي يصح فيها طلب تشكيل هذا النوع من المجالس عند الكلام على الأمر بتشكيل المجالس وهذا النوع من المجالس منصوص عنه في قانونى الأحكام العسكرية ولم ينص كما ذكرنا قانون البوليس على شيء منها وذلك لأنه قاصر على محاكمة رجال الجيش

اجراءات طلب المحاكمة

علينا أنه اذا لم يمكن التصرف في الدعوى المقامة على أحد رجال القوة العمومية بالطريقة الأيجازية فيطلب من الجهة المختصة تشكيل مجلس عسكرى للفصل فيها . ويرفق بطلب تشكيل المجلس العسكرى الأوراق الآتية :-

(١) ورقة الادعاءات من ثلاث نسخ

(٢) خلاصة البيانات (ملخص شهادة الشهود) ومعها أقوال المتهم التى يبدىها للدفاع عن نفسه ان رغب ذلك

(٣) كشف باسماء الشهود المطالوين

(٤) تقرير عن اخلاق المتهم (مستخرج من السجل عن الجزاءات التى توقعته عليه أورنيك نمرة ٧)

ترتيب التهم :-

تبتدى ورقة الادعاءات (ورقة الاتهام) باسم الشخص المتهم ورتبته ونمرته والقسم أو المركز والبلد اذا كان خفيرا والادعاءات المقامة عليه بحيث يرى من الاطلاع عليها أن المتهم يستحق المحاكمة عليها

مشمطات التهمة :-

أولا : تشتمل كل تهمة على ذنب واحد فقط ولا يجوز مطلقا أن يذكر فى تهمة واحدة ذنبان مترادفان كالسرقة واخفاء الأشياء المسروقة فلا يصح أن تكون ادعاء واحد ولكنها تكون ادعاءين منفصلين

ثانيا : تقسيم كل تهمة الى قسمين هما :

١- ذكر صفة « الذنب »

ب - بيان « تفصيلات » الفعل أو الإهمال أو السهو الذي بنى عليه الذنب
مثال ذلك :

المتهم نمرة ٢٣٦ نفر محمود على من قوة مركز امبابه التابع لمديرية الجيزة
وأحد عساكر القوات المنظمة مدعى عليه بما يأتي :
استعماله عبارات التهديد مع صف ضابطه الأعلى
وذلك أنه

في قشلاق المركز قال لصف ضابطه الأعلى الجاويش أحمد كامل عبارة
« أكرس رأسك »

ثالثا : يلاحظ أن يذكر في « التفصيلات » جميع الأحوال المتعلقة بالذنب
ليتمكن بها المتهم من معرفة ما هو الفعل أو الإهمال أو السهو المنسوب إليه كما
هو مبين في المثال السابق
قيمة الأشياء الفاقدة :

إذا كانت التهمة خاصة بالتصرف في أصناف من متعلقات الحكومة أو
ضياعها بإهمال فجميع الأشياء التي يطلب من المجلس أن يحكم بنخصمها من مرتب
المتهم توضح قيمتها في تفصيلات التهمة ويجب أن تكون تلك القيمة موازية
للائتمان الأصلية المبينة في القانون الخاص بذلك
واجبات الضابط الذي يشكل المجلس :

أولا : يتأكد الضابط الذي يأمر بتشكيل المجلس أن الادعاءات المقدمة
تتضمن جناية منصوصا عنها في قانون الأحكام العسكرية وأن البيانات المراد
تقديمها كافية لمحاكمة المتهم قبل إصداره أمر التشكيل

ثانيا : واجباته بالنسبة للادعاءات :

لهذا الضابط أن يحثورة الادعاءات أو يعدلها بحسب اختياره ويجوز له أن يحذف الادعاءات التي يظهر من خلاصة البيانات عدم وجود أدلة كافية لاثباتها . ويجوز له أيضا إما أن يفرج عن المتهم أو يدفع القضية لمن هو أعلى منه اذا لم يقتنع بوجود أدلة كافية ، لتأييد الادعاءات تأييدا قانونيا
ثالثا : تصرفاته في أوراق الادعاءات :

ترفق احدى أوراق الادعاء بورق طلب المحاكمة وتحفظ لديه .
ويرسل النسخة الثانية مع أوراق خلاصة البيانات الى رئيس المجلس
العسكري

وتعاد النسخة الثالثة مع كشف أسماء الشهود وكشف الأخلاق الى قومندان المتهم الذي يبعث بها للدعى للاطلاع عليها وعلان المتهم قبل الموعد المحدد لمحاكمته بأربع وعشرين ساعة على الأقل بالادعاءات المقامة عليه كذا اعلان الشهود بالحضور في اليوم المحدد لانعقاد المجلس
ويجب على الضابط الأمر بتشكيل المجلس أن يدون على كل نسخة من نسخ ورقة الادعاءات أمره بمحاكمة المتهم ويوقع عليها بامضائه
رابعا : واجباته نحو خلاصة البيانات

يجوز اعطاء المدعى صورة من خلاصة البيانات أو يرخص له بالاطلاع على النسخة الأصلية وفي القضايا المرتبكة يجوز أن يعطى للمتهم صورة من خلاصة البيانات أما إذا كان المتهم ضابطا فمن المحتم أن تسلم اليه صورة منها .

خامسا: واجباته نحو الشهود:

يجب على الضابط الأمر بتشكيل المجلس أن يتخذ ما يلزم من التدابير لطلب الشهود الذين أرسلت أسماؤهم اليه أو يأمرهم بالحضور بشرط أن يكون حضورهم متيسرا بطريقة معقولة وجرت العادة أن يكلف المدعى باعلان الشهود واذا رغب أحد الأشخاص احضار شاهد ما فعليه أن يقوم بالنفقات التي يتكبدها الشاهد

سادسا: نوع المجلس:

يصدر الضابط أمرا بتشكيل مجلس عسكري مما هو داخل في اختصاصه أو يعرض الأمر على سلطة أعلى لتصدر أمرا بتشكيل المجلس المناسب

الأمر بتشكيل المجالس:

يصدر الأمر بتشكيل المجلس الذي تقرر نوعه بعد مراعاة جميع ما تقدم في الزمان والمكان المناسبين ويعين رئيس المجلس بالاسم كذا نائب الأحكام العسكرية (ان وجد) - أما الأعضاء والمدعى سواء أكانوا عاملون أو منتظرون فأما أن يذكروا بالاسم أو يذكروا عددهم فقط ويعين أسماؤهم عادة قومندان المتهم (حكمदार البوليس)

ويذيل هذا الأمر بما يفيد اعلان المتهم بالتهمة المقامة عليه وطلب الشهود للحضور في اليوم المحدد لانعقاد المجلس وتوقيع الكشف الطبي على المتهم في صباح اليوم المحدد لمحاكمته

وفي القضايا التي يستدعي نظرها الاستمرار في المحاكمة عدة أيام يعين بعض الضباط أعضاء زيادة على أقل عدد مقرر قانونا حتى اذا مرض أحد الأعضاء أو تعذر حضوره لأي سبب آخر لا توقف المحاكمة

صلاحية الأعضاء والرئيس

صلاحية الأعضاء :-

يجب أن يكون الضابط المعين عضواً للمجلس عسكراً بيده عريضة ومضى عليه في الخدمة مدة كافية كما تبين آنفاً وأن يكون خاضعاً للقوانين العسكرية ويجوز أن تكون أعضاء المجلس من سلاح واحد أو من أسلحة مختلفة . مع ذلك ينبغي دائماً تشكيل المجالس العسكرية العالية والمركزية من أسلحة مختلفة ويراعى عند تعيين الأعضاء أن تكون معادلة لرتبة المتهم إن لم تكن أكبر منها . ولا يجوز تعيين الضابط عضواً في مجلس عسكراً إن كان أحد الضباط الآتين :-

- ١) إذا كان الأمر بتشكيل المجلس
- ٢) إذا كان الضابط المحقق في الدعوى أو عضواً في مجلس التحقيق
- ٣) إذا كان المدعى أو شاهد الإثبات
- ٤) إذا كان هو الرئيس للمتهم
- ٥) إذا كان الضابط المصدق على الحكم
- ٦) إذا كانت له مصلحة شخصية في الدعوى

صلاحية الرئيس :-

يجب أن تتوفر في الرئيس الشروط الواجب توفرها في العضو ، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون رتبته مناسبة للمجلس الذي يرأسه والضابط الذي يعين رئيساً للمجلس عسكراً يظل في الرئاسة مادام المجلس مشكلاً حتى لو صار أحد الأعضاء أكبر رتبة منه بسبب ترقية أو بسبب

أحوال عرضية

وسبق أن ذكرنا أن رئيس المجلس العسكرى العالى يكون « لواء » أو « امير الاى » متى أمكن ذلك والا فيكون من الضباط العظام ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تقل رتبته عن رتبة يوزباشى ورئيس المجلس العسكرى المركزى يجب أن يكون ضابطا عظيما ان وجد والا فيكون « يوزباشيا »

وذكرنا أيضا أن قانون الأحكام العسكرية نص على أنه يجوز أن يعين ضابط برتبة ملازم رئيسا لهذا المجلس والضابط الذى يعين رئيسا لمجلس عسكرى لأجل محاكمة أحد الصولات لا تقل رتبته عن يوزباشى بأى حال

ويجب أن يذكر فى الأمر القاضى بانعقاد المجلس الأسباب التى دعت الى عدم تعيين رئيس المجلس من الرتبة المناسبة

واجبات رئيس المجلس : —

أولا : — رئيس المجلس هو المسئول عن اجراء المحاكمة طبقا لأحكام القانون وعليه أن يجعل العدل رائده ويراعى جانب المتهم لتكون محاكمته عادلة بحيث لا يلحقه أدنى ضرر بسبب جهله بالاجراءات أو عجزه عن الدفاع والرئيس مسئول أيضا عن مراعاة ما يأتى : —

- ١ — حضور الأعضاء وجلسهم بحسب رتبهم
- ٢ — البحث فيما اذا كانت هيئة المجلس مؤلفة تأليفا قانونيا
- ٣ — جواز محاكمة المتهم
- ٤ — صحة الادعاء أى أن الادعاء مكونا لجريمة منصوص عنها فى قانون

الاحكام العسكرية وأن عباراته هي العبارات القانونية المصطلح عليها.
٥ - تحليف الأعضاء اليمين كذا الشهود اذا لم يعين للمجلس نائب
للاحكام العسكرية

٦ - كتابة اجراءات المجلس أو تكليف احد الاعضاء بكتابتها تحت اشرافه
وإذا استدعى الحال تصحيح بعض عبارات يجب اعتمادها بتوقيع الرئيس
٧ - يمضى الرئيس ويؤرخ اجراءات المجلس عند انتهاء المحاكمة
ثانياً :- واجباته نحو الادعاءات :

يفحص رئيس المجلس العسكرى ورقة الادعاءات المرسلة اليه من الضابط
الذى أمر بتشكيل المجلس حتى اذا رأى تعديل شئ فيها رفع اليه الامر
ثالثاً :- واجباته نحو أقوال الشهود :

يقارن رئيس المجلس أقوال الشهود المدونة بخلاصة البيانات بأقوالهم التى
يبدونها امام هيئة المجلس ويوجه للشهود ما يراه لازماً من الاسئلة التى تظهر
حقيقة الخلاف الناشئ بين أقوالهم ويراعى فى كل ذلك ألا يلحق بالمتهم أى
ضرر كان لسبب عدم استطاعته توجيه الاسئلة اللازمة للشهود بنفسه أو
بسبب عدم معرفته نوع الاجراءات وسيرها

ورئيس المجلس هو الذى يوجه الاسئلة التى يراها المجلس للشهود

رابعاً :- واجباته فى أخذ الأصوات

يأخذ رئيس المجلس أصوات الاعضاء مبتدئاً من أصغرهم رتبة ويكون
لرئيس صوت الأرجحية فى جميع الأحوال الا فى اصدار القرار وذلك
بعد شروع المجلس فى المحاكمة (أى بعد تحليف المجلس اليمين)
أما فى الأحوال التى تحدث قبل ابتداء المحاكمة كالمعارضة فى الاعضاء

فلا يكون له صوت الأرجحية

خامسا :- واجباته نحو اخلاء المجلس .

يجوز للرئيس أن يأمر باخلاء المجلس في أى وقت اراد للداوله بحيث لا يبقى فيه احد غير اعضائه ونائب الاحكام العسكرية والضباط الذين تحت التعليم (والمترجم اذا مست الحاجة لوجوده) وللمجلس أن ينتقل الى أى مكان غير مكان انعقاده للداوله محافظة على كتمان سره

غياب رئيس المجلس :-

لا يجوز للمجلس أن يستمر في اجراءات المحاكمة اذا غاب الرئيس لوفاته أو مرضه أو لعدم صلاحيته أو لآى سبب آخر ويبلغ أقدم ضابط بالمجلس أمر هذا الغياب للضابط الذى أمر بتشكيل هذا المجلس الذى إما أن يعين العضو الأقدم الموجود بالمجلس رئيسا له متى كانت تؤهله رتبته للرأسة أو يشكل مجلسا جديدا

غياب العضو :-

يباشر المجلس اجراءات المحاكمة حتى لو غاب أحد الأعضاء مادام لم ينقص عدد اعضائه عن أقل عدد قانونى وإلا فيجب حل المجلس لأنه لايجوز اضافة أعضاء جدد بعد دخول المتهم في دور المحاكمة والعضو الذى يتخلف عن المجلس (بعد دخول المتهم في دور المحاكمة) أو الذى يتغيب وقت أخذ بعض البيانات لايجوز له أن يشترك بعد ذلك في المحاكمة

المدعى ونائب الاحكام العسكرية

أولا - المدعى :-

يعين الضابط الأمر بتشكيل المجلس شخصا يقوم بوظيفة المدعى وجرت العادة أن يكون هذا الشخص ضابطا حائزا لعريضة وخاضعا للأحكام العسكرية ويجوز تعيين أحد الصف ضباط في وظيفة المدعى اذا لم يتسنى وجود أحد الضباط لتأديتها

ووظيفته اقامته الدعوى واثبات كل ركن من أركان الجريمة بالبينات المؤيدة باليمين

وهو يحضر أمام هيئة المجلس بصفته القانونية حينما يؤتى بالمتهم أمام المجلس وله أن يحضر الاجراءات الابتدائية اذا أراد لأن محاكمة المجالس العسكرية علنية

تحليفه باليمين :-

لا يحلف المدعى اليمين إلا إذا طلب لتأدية الشهادة أمام المجلس

غيابه :-

إذا غاب المدعى في أى وقت كان أثناء سير الاجراءات فان غيابه لا يؤثر في الاجراءات من وجهتها القانونية

المعارضة في حقه :-

لا يحق للتهم أن يعارض في شخص المدعى لأنه ليس عضوا من أعضاء المجلس

امتيازاته :-

يعطى للدعى صورة الادعاءات وصورة خلاصة البيانات (ملخص أقوال الشهود) أو يسمح له على الأقل بالاطلاع عليهما قبل انعقاد المجلس بوقت كاف حتى يتمكن من القيام بواجباته على الوجه الأكمل وللدعى (كلما أراد) أن يستطلع رأى نائب الأحكام العسكرية فى كل المسائل التى تتعلق بأحكام القانون

صفته كشاهد:

لا يكلف المدعى بتأدية شهادة لاثبات الدعوى إلا إذا كان ذلك ضروريا . وفى هذه الحالة يؤدى شهادته قبل سماع أقوال الشهود ويجب فصل أقواله التى يديها كشاهد بعد حلف اليمين وتلك التى يديها فى خطابه بصفته مدعيا لأنه لا يجوز أن يحلف يمينا على صحة الأقوال التى جاءت بخطابه

ويجوز أن يكون المدعى شاهدا للدفاع عن المتهم

واجباته :-

المدعى مكلف باثبات الادعاءات المقامة على المتهم لكن يجب ألا يبرح من مخيلته أن الغرض من المحاكمة هو كشف الحقيقة سواء انتهت المحاكمة بتبرئة المتهم أو أدانته لذلك يجب عليه أن يساعد المجلس فى إقامة العدل والتنزه عن الأغراض وأن لا يقدم للمجلس من الشهود من كانت شهادتهم ليس لها ارتباط بالادعاءات

وفى الدعاوى التى تكون أقوال الشهود فيها شئ من الإبهام يثبت

المدعى كل ركن من الاركان المكونة للادعاء على حدة بالتدريج فمثلا
اذا كان الادعاء المقام على شخص أنه : « أقام تهمة باطلة على زميل له »
فيثبت المدعى (أولا) أن التهمة قد أقامها المتهم نفسه ، (ثانيا) أنها باطلة ،
(ثالثا) أن المتهم قد أقامها وهو عالم بطلانها أو لم تكن لديه من الأسباب ما يحمله
على الاعتقاد بصحتها

ويسأل المدعى شهوده ويناقش شهود المتهم ويشرح تفصيلات الدعوى
موضحا ما غمض بالقاء الخطب

ويكلف المدعى عادة باعلان المتهم بأمر المحاكمة

قيام المحامى بوظيفة المدعى : —

للمحامى الذى تتوفر فيه الشروط القانونية (وسنأتى على شرحها فيما
بعد) أن يقوم مقام المدعى فى المجالس العسكرية العالية ويجب أن يعلن المتهم
بذلك قبل المحاكمة بثلاثة أيام على الأقل

ثانيا — نائب الأحكام العسكرية : —

نص قانون الأحكام العسكرية على أن للضباط المرخص لهم بتشكيل
المجالس العسكرية العالية أن يعينوا شخصا يقوم بوظيفة نائب الأحكام
العسكرية وذلك بمقتضى الرخصة الممنوحة اليهم بتشكيل تلك المجالس ويكون
تعيين نائب الأحكام وجوبا فى المجالس العسكرية العالية وجوازا فى
المجالس المركزية عند ما يشوب البيئات شىء من الغموض أو الاضطراب
ولا يبطل اجراءات المجالس العسكرية حدوث خطأ فى كيفية تعيين نائب
الأحكام على أن يكون كفتا لوظيفته

أما قانون البوليس فقد نص على أن للضابط الأمر بتشكيل المجالس
العسكرية المركزية والعالية أن يصدر أمرا بتعيين نائب الأحكام

صلاحيته : —

لا يكون نائب الأحكام العسكرية صالحا لوظيفته الا اذا توفرت فيه الشروط الواجب توفرها في عضو المجلس

تحليفه اليمين : —

يحلف نائب الأحكام القانونية بمعرفة رئيس المجلس أو أحد أعضائه غيابه : —

لا يجوز للمجلس أن يباشر أى إجراء من إجراءات المحاكمة الا بحضور نائب الأحكام فاذا كان غيابه لمرض أو تعذر عليه الحضور فيجب أن يعين شخص آخر للقيام بوظيفته بعد أن يحلف اليمين حتى تنتهى إجراءات المحاكمة المعارضة فيه : —

اذا تعين النائب للأحكام بالطريقة القانونية فلا يجوز للمتهم أو المجلس المعارضة فى تعيينه

حضوره وقت المداولة : —

يبقى نائب الأحكام موجودا بالمجلس عند الاختلاء للمداولة صفته كشاهد : —

يجوز أن يطلب نائب الأحكام لتأدية شهادة للدفاع عن المتهم ولكن من غير الجائز أن يطلب لتأدية شهادة لاثبات الدعوى قيام المحامى بوظيفة نائب الاحكام : -

يجوز أن يعين محام حائز على أجازة الحقوق للقيام بوظيفته نائب الأحكام على أن لا يكون هو المدعى أو أحد شهود الاثبات وعلى أن يكون ملها بالقوانين العسكرية . ومن الأوفق اذا مامست الحاجة الى مساعدة أحد

المحاميين أن يكون المحامي مساعدا لنائب الأحكام لا أن يقوم مقامه واجباته : —

أولا : — نائب الأحكام العسكرية يؤدي وظيفة مستشار قضائي للمجلس العسكري فلكل من المجلس والمدعى والمسجون والمحامي حق استشارته عن كل مسألة قضائية سواء أكانت متعلقة بالتهمة أم بالمحاكمة .

ثانيا : — يبلغ نائب الأحكام الضابط الذي أمر بتشكيل المجلس عن كل نقص في الادعاءات أو أى خطأ يقع في تشكيل المجلس ويبلغ ذلك أيضا لهيئة المجلس .

ثالثا : — يذكر نائب الأحكام المجلس بكل خطأ يقع في الاجراءات من حيث سيرها أو مطابقتها للقانون ويجب على المجلس أن ينقاد لآرائه في مثل هذه المسائل إلا اذا حالت دون ذلك أسباب قوية ومع أن هيئة المجلس مسئولة في الواقع عن مطابقة الاجراءات والقرارات للقانون إلا أن عليها أن تتحمل العاقبة ان هي ترددت في قبول ما يبيده نائب الأحكام من الآراء في احدى المسائل القانونية وللمجلس أن يدون في اجراءاته أنه أقر أمرا ما في مسألة قانونية بناء على رأى نائب الأحكام . وكل ما يبيده نائب الأحكام من الآراء يجب تدوينها ان رغب هو أو رغب المجلس في ذلك .

رابعا : — يباشر نائب الاحكام تحليف الشهود اليمين وله أن يناقشهم بنفسه أو يطرح اسئلته بمعرفة الرئيس وله أن يستدعى شهودا بأذن من المجلس تكون شهاداتهم مؤدية لكشف الحقيقة .

خامسا : — يسرد نائب الأحكام ملخص القضية ان أراد هو أو المجلس ذلك ولا يجوز الخطابة بعد سرده ملخص الدعوى .

ويرفق هذا الملخص بالاجراءات ان كان بالكتابة أو تدون بعض
الملخصات التي يراها أن القى الملخص شفويا .
سادسا : - يقيد نائب الأحكام اجراءات المجلس ويجوز أن يساعده
كاتب في الأحوال الهامة بعد تحليفه اليمين .
سابعا : - تبقى اجراءات المحاكمة في حيازة نائب الأحكام مادام
المجلس مستمرا في عقد جلساته .
ويجوز لكل من المدعى والمتهم وأعضاء المجلس أن يطلعوا عليها في أى
وقت حتى يمين الوقت لاصدار القرار
ثامنا : - يوقع نائب الأحكام الاجراءات بامضائه بعد أن يوقعها الرئيس
ويرسلها الى السلطة المختصة للتصديق عليها

المحامى والصدىق

صلاحته : — المحامى الذى يباشر وظيفته أمام المجالس العسكرية يجب أن

يكون حاصلًا على أجازة الحقوق أو ضابطًا خاضعًا للأحكام العسكرية ويجوز تعيين محام عن المدعى أو تعيينه كذائب للأحكام العسكرية أو مساعدًا له فى المجالس العسكرية العالية وفى كل الحالات يجوز قبوله عن المتهم ولا يجوز رفض محام أمام المجالس العسكرية وإذا عين أحد الفريقين محاميا تحتم اخطار الفريق الآخر بذلك قبل المحاكمة بوقت كاف حتى يتيسر له تعيين محام عنه ان رغب فى ذلك

واجباته : — يتمتع المحامى بجميع الحقوق المخولة لموكله فيستجوب ويناقش الشهود شفويا ويلقى « خطبا » وهم جرا

وفى حالة كذه لا يجوز لموكله أن يقوم بشئ من ذلك .
ويكلف محامى المدعى أن يقدم خطبة افتتاحية يذكر فيها خوى الادعاء ونوع البينات التى يريد تقديمها للمجلس بوجه عام
ويجب على المحامى سواء أ كان للاثبات أو للدفاع أن يتبع القواعد الموضوعة لسير اجراءات المجالس العسكرية ولا يعتمد فى أقواله على المسائل التى لم تؤيدها البينات أو على آرائه الخاصة

وان امتنع الشاهد عن الاجابة على الأسئلة التى يوجهها اليه المحامى والتى تكون غير مرتبطة بالقضية والتى يقصد منها اظهار نقط الضعف فى أخلاق الشاهد توصلنا الى تجريح شهادته على المجلس أن يجبره على الاجابة . أما اذا

رأى المجلس أن هذه الأسئلة لا تؤدي الى تجرييح الشهادة فيجوز له أن يرفض توجيه الأسئلة للشاهد

الصدیق : —

يجوز أن يستعين المتهم بشخص كصدیق يستشير في كل مايعن له أثناء المحاكمة على أن يناقش المتهم الشهود ولا يجوز لصدیقه أن يلتقي خطبا على المجلس الا اذا توفرت فيه شروط المحامي (أو كان ضابطا خاضعا للأحكام العسكرية)

ويجوز أن يكون صدیق المتهم محاميا أو ضابطا أو أى شخص آخر

اجتماع هيئة المجلس

يجتمع المجلس في الزمان والمكان المحددين بالأمر القاضي بتشكيله
الملابس : — تكون ملابس جميع الضباط والصولات والصف ضباط والعساكر في المجالس العسكرية كالآتي : —

في المجالس العسكرية العالية — هيئة التشریفة الصغرى

في المجالس العسكرية المركزية
وفي المجالس العسكرية الوقتية
وفي مجالس الميدان العالية

— هيئة التعليم

ولا يسرى ذلك على الضباط المؤلفة منهم هيئة المجالس أو الذين يحضرون للتمرین فحسب بل يسرى أيضا على الشهود والمتهم وحرسه .
جلوس الأعضاء . يتخذ الرئيس مكانه ويراعى في جلوس الأعضاء رتبهم

بحيث يكون أقدم عضو جالسا الى يمينه والذي يليه الى يساره وهكذا
واذا رقى أحد الأعضاء أثناء المحاكمة فيتخذ المكان المناسب لرتبته
الجديدة ولكن لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يأخذ أحد الأعضاء محل
الرئيس (كما قدمنا) بسبب ترقية بل يظل الرئيس فى رياسته حتى تنتهى المحاكمة
ساعات انعقاد الجلسات : —

ينعقد المجلس العسكرى مدة المحاكمة بين الساعة السادسة افرنكى صباحا
والساعة السادسة مساء طبقا للأمر الذى يصدر من السلطة صاحبة الشأن
فاذا لم يصدر أمر بهذا الشأن فيكون انعقاده طبقا لرأى المجلس وكذلك يجوز
للمجلس أن ينقل جلساته من محل الى آخر

تأجيل الجلسات : وإذا رأى المجلس استمرار المحاكمة الى ما بعد الساعة
السادسة مساء فله أن يستمر فيها على أن يذكر فى الاجراءات السبب الذى
دعاه الى ذلك ثم يوالى عقد جلساته من يوم الى آخر على أن تكون جلساته
معتدلة ما لم ير المجلس تأجيلها اما للوصول الى الحقيقة أو لأن استمرارها
غير ممكن

واذا لم يحدد المجلس موعدا لانعقاد جلساته بعد التأجيل فيرفع الأمر
الى الضابط الذى أمر بتشكيل المجلس وهو يصدر أمرا بانعقاده بعد ذلك
أما اذا كان المتصود بالتأجيل معاناة مكان ما فيجب على هيئة المجلس
أن تنتقل بأ كذاها ومعها المدعى والمتهم ولا يكتفى بارسال مندوب من قبل المجلس
ولا يجوز تأجيل الجلسات لاعطاء المدعى أو المتهم الوقت الكافى
للحصول على بيانات إلا اذا ظهر جليا أنه لم تكن لديه الفرصة لذلك . إنما

يجوز للمتهم أن يطلب التأجيل لتحضير دفاعه
وللمدعى لتحضير الرد على دفاع المتهم ولنائب الأحكام لتحضير
ملخص القضية

ويجب على المجلس أن يؤجل جلساته كلما أراد عرض أى مسألة كانت
على الضابط الذى أمر بالتشكيل أن تنافى معها الاستمرار فى المحاكمة أو
كلما كان التأجيل ضرورياً توصلوا الى إقامة العدل

الاجراءات قبل البدء فى المحاكمة

أولاً : - يتأكد رئيس المجلس من حضور جميع الأعضاء ونائب
الأحكام (إن وجد) كذا ورقة الادعاءات وخلاصة البيانات (ملخص أقوال
الشهود وأقوال المتهم) والكتب القانونية (كقانون الأحكام العسكرية
وقانون البوليس) وكذلك الكتب الدينية (كالقرآن الكريم والانجيل)
وكذلك الأوراق اللازمة لتدوين إجراءات المحاكمة ثم يقرأ الأمر
بتشكيل المجلس وتعيين الرئيس ونائب الأحكام أولاً ومتى ظهر له صحة
الأمر يوقع عليه ويرفقه بالاجراءات

وبعد أن يتأكد المجلس من أنه مشكل وفق أحكام القانون وإن المتهم
خاضع للقوانين العسكرية وقت ارتكاب الجريمة وأن الادعاء يتضمن جناية
من الجنايات المنصوص عنها فى قانون الأحكام العسكرية تستمر الاجراءات
كالآتى :

ثانياً : حضور المدعى : -

يأخذ المدعى مكانه إن لم يكن موجوداً قبل ذلك

ثالثاً: حضور المتهم: -

يؤتى بالمتهم بعد أن يوقع عليه الكشف الطبي بمعرفة الطبيب المختص في صباح يوم المحاكمة وعلى الطبيب أن يثبت بالأورنيك نمرة ١١٣ د.١. ما اذا كانت حالة المتهم الصحية تمكنه من الدفاع عن نفسه وانه يتحمل السجن والعقوبة البدنية وتقدم هذه الشهادة عادة من المدعى للمجلس ليسترشد بها في إجراءاته ولا ينبغي وضع الحديد بأيدي المتهم إلا عند الضرورة القصوى والمجلس أن يرخص للمتهم بالجلوس إن استصوب ذلك إما لطول المحاكمة أو لظروف أخرى أما إذا كان المتهم ضابطاً فيرخص له عادة بالجلوس

رابعاً: تلاوة أمر التشكيل: -

يتلو رئيس المجلس بحضور المتهم والشهود الأمر القاضي بتشكيل المجلس وبتعيين الرئيس والأعضاء ونائب الأحكام والمدعى وعند ذكر كل اسم يجب على صاحبه أن يجيب حتى يعرف المتهم شخصيتهم

خامساً: المعارضة في العضو: -

يستعلم رئيس المجلس من المتهم بعد تلاوة أمر التشكيل عما اذا كان لديه اعتراض عن تعيين أحد الضباط في المجلس المشكل لمحاكمته وللمتهم استحضار الشهود الذين تؤيد شهاداتهم صحة معارضته في العضو ويسمع المجلس أقوالهم ويناقشهم فيها بدون حلف اليمين لأن المجلس لم يكن قد حلف اليمين بعد

وإذا قدم المتهم معارضته في أكثر من عضو فعلى المجلس ان ينظر في كل معارضة على حدة مبتدئاً من المعارضة في حق العضو الاحدث في الرتبة.

وإذا كان المجلس مشكلاً لمحاكمة عدة متهمين فيجوز إحضارهم كلهم معاً أمام المجلس في وقت واحد وطرح مسألة الاعتراضات التي تقدم منهم وفحصها وتعطى لكل منهم الفرصة اللازمة لتقديم اعتراضه على تعيين أعضاء المجلس وينظر المجلس في كل معارضة على حدة أما إذا اعترض أحد المتهمين فقط على تعيين أحد الأعضاء فللمجلس أن يشرع في محاكمة باقي المتهمين ويؤجل النظر في قضية المتهم الذي قدم المعارضة حتى تنتهي قضايا باقي المتهمين وذلك كله إن استصوب المجلس ذلك . وبعد سماع المعارضة وفحصها يحتل المجلس للبدولة فتؤخذ أصوات جميع الضباط الحاضرين إما لقبولها أو رفضها ماعدا الضابط الذي تقدمت المعارضة في شأنه حتى ولو كانوا من المعارض عليهم ما دامت المعارضات الخاصة بهم لم تنظر بعد أو نظرت وتم الفصل فيها وإذا قبات المعارضة في حق أحد الأعضاء وجب عليه أن ينسحب حالاً من المجلس ولا يحق له أن يشترك في إجراءات المحاكمة بعد ذلك وينبغي دائماً قبول المعارضة مادامت مبينة على أسباب معقولة لأنه لا يكفي أن يكون المجلس متبعاً خطة العدل فحسب بل يجب أيضاً أن يفهم المتهم ذلك وتقبل المعارضة في العضو متى وافق عليها نصف الأصوات ولا يكون للرئيس صوت الأارجحية لأن المحاكمة لا تكون قد ابتدأت ويحل محل العضو المنسحب عضو من الأعضاء المنتظرين إن وجد وإلا فيستمر المجلس في المحاكمة إن لم ينقص عدد أعضائه عن أقل عدد قانوني فإن نقص عدد الأعضاء يؤجل الرئيس الجلسة ويخبر الضابط الذي أمر بتشكيل المجلس

وينظر المجلس في صلاحية العضو الجديد والمعارضة في تعيينه شأن الأعضاء الاصليين

سادسا : المعارضة في الرئيس :-

ينظر المجلس في المعارضة المقدمة عن تعيين الرئيس شأن المعارضات في حق الأعضاء ومتى قبلت وجب رفع الجلسة ومخاطبة الضابط الذي أمر بتشكيل المجلس وهو أما أن يعين رئيسا آخر أو يأمر بتشكيل مجلس غيره أو يعين الضابط الأقدم بالمجلس رئيسا له ان كانت رتبته تناسب المجلس ولم ينقص عدد أعضائه عن العدد القانوني . وتقبل المعارضة في حق الرئيس متى وافق عليها ثلث الأعضاء.

سابعا : المعارضة في المترجم .

يجوز المعارضة في المترجم (أو الكاتب) اسبب تحزبه . ويجوز أن يكون أحد أعضاء المجلس أو نائب الأحكام مترجما ولو أن ذلك غير مناسب أما المدعى فلا يجوز له ذلك خشية أن ينسب اليه غرض ما

ثامنا : - الأسباب المقبولة في المعارضة :-

يبنى المجلس قراره في قبول المعارضة على الايضاحات التي يقدمها المتهم وعلى أقوال الشهود ان وجدوا وأقوال الضابط الذي تقدمت المعارضة في حقه ولو أنه لا يطلب عادة من هذا الضابط أن يبدى قولا ما

ويدون المجلس في اجراءاته الأسباب الموجبة لقبول المعارضة أو رفضها والأسباب التي تبنى عليها عادة المعارضة هي :-

(١) أن يكون الشخص غير مستوف للشروط الواجب توفرها لانضمامه

الى هيئة المجلس

(٢) أن يكون للعضو مصلحة شخصية في الدعوى

(٣) أنه يكون متحاملا على المتهم
وتسقط أهلية الشخص متى ظهر أن له أقل مصلحة شخصية في الدعوى
فمثلا : لا يجوز للضابط أن يجلس ضمن هيئة المجلس لمحكمة شخص سبق أن
حكم عليه لسرقه أشياء تخص ذلك العضو اذا وافق المجلس على صحة هذه المعارضة

بدء المحاكمة

حلف اليمين :-

بعد أن يفصل المجلس في المعارضة التي تقدم اليه يشرع في حلف اليمين
على الوجه الآتي :-

(١) يحلف نائب الأحكام العسكرية (ان وجد) رئيس المجلس اليمين
ثم يحلف بعده باقي الأعضاء

(ب) يحلف الرئيس (ان لم يكن في المجلس نائب للأحكام العسكرية)
الأعضاء اليمين أولا ثم يتقدم أحد الأعضاء ويحلف الرئيس اليمين

(ج) يحلف رئيس المجلس أو أحد الأعضاء أو نائب الأحكام العسكرية
الاشخاص الآتي ذكرهم ان وجدوا بالمجلس وهم :

١ - الضباط الذين يحضرون المجلس للتمرين

٢ - المترجمون

٣ - الكتبة

(د) - يحلف رئيس المجلس أو أحد الأعضاء نائب الأحكام

العسكرية اليمين

دخول المتهم في دور المحاكمة : —

يأمر الرئيس باخراج الشهود من الجلسة ويقرأ ورقة الادعاء واحدة كانت أو أكثر على سماع المتهم ويطلب منه أن يعترف بكل ادعاء على حدته وتستمر إجراءات المحاكمة عن كل ورقة ادعاءات على حدتها حتى يصدر القرار عنها

ومتى كانت ورقة الادعاءات تحتوي على أكثر من ادعاء واحد يجوز للمتهم أن يطلب محاكمته عن كل ادعاء على حدته أو عن عدة ادعاءات على حدتها ومتى وافق المجلس على طلبه ينظر في الادعاءات كأنها مقدمة على أوراق ادعاءات منفصلة

المحاكمة المشتركة :

تجوز محاكمة عدة متهمين مع بعضهم في وقت واحد متى كانت الجريمة المدعى عليهم بها قد ارتكبوها معاً

المحاكمة منفردا :

يجوز للمتهم الذي تكون محاكمته منظورة مع متهمين آخرين أن يطلب محاكمته على انفراد استنادا على أنه قد يستفيد من شهادة بعض المتهمين في الدفاع عن نفسه وفي حالة كذبه يجب على المجلس أن يقبل طلب المتهم إن كان معقولا وكان نوع الادعاء يميز ذلك فشلا لا يباح لمتهم أن يطلب محاكمته على انفراد إن كان مشتركا مع آخرين في تدبير مؤامرة

طلب رفض المحاكمة : —

للمتهم ان يطلب رفض المحاكمة بناء على أحد الالوجه الآتية : —
(١) عدم تكوين الادعاء لجناية منصوص عليها في قانون الاحكام العسكرية

(٢) عدم اختصاص المجلس ويكون عدم الاختصاص مبنيا على أحد
الآوجه الآتية : —

- ١ — أن يكون المجلس مشكلا بصفة غير قانونية
 - ب — أن يكون المتهم غير خاضع للقوانين العسكرية
 - ج — أن تكون محاكمة المتهم غير جائزة أمام هيئة المجلس بتشكيله الحالي
فتلا لا تجوز محاكمة ضابط عظيم أمام مجلس عسكري أحد أعضائه برتبة ملازم
وتسمع أقوال المتهم لتأييد طلبه ثم يعطى المجلس رأيه عن قبول أو رفض
الطلب بأغلبية الأصوات بالطريقة المعتادة
- فاذا ثبت للمجلس بطلان الطلب يشرع في المحاكمة أما اذا قبل طلب المتهم
فيؤجل الجلسة ويعرض الموضوع على الضابط الذي أمر بتشكيل المجلس
أما اذا وجد شك عند المجلس في صحة طلب المتهم فاما أن يعجل الجلسة
ويعرض الموضوع على الضابط الذي أمر بتشكيله أو يشرع في المحاكمة بعد
أن يدون قرارا خاصا عن هذا الطلب يتضمن أنه شرع في المحاكمة مع ترك
الفصل في النقطة الماتبس فيها للضابط المصدق على اجراءات المجلس فاذا رأى
هذا الضابط أن طلب المتهم صحيح فلا يصدق على قرار المجلس وبذلك تكون
المحاكمة كأنها لم تكن

الاعتراف بالأدعاء :

عند تلاوة الادعاءات على المتهم عليه أن يجيب على كل ادعاء أما بأنه
« مذنب » أو غير « مذنب » . فاذا لم يعترف المتهم بأنه « مذنب » أو لم يكن
اعترافه صريحا فيجب على المجلس أن يعتبر أنه « غير مذنب »

وذلك لأن لكل حالة من حالات اعتراف المتهم اجراءات خاصة سنأتى عليها بعد

وقبل أن يستمر المجلس فى اجراءاته عند اعتراف المتهم بأنه « مذنب » يجب عليه أن يتأكد أن المتهم قد فهم جليا صفة الادعاء الذى اعترف به وأن يحيط عليه بالاختلاف الناشئ فى سير الاجراءات بسبب اعترافه والمتهم فى أى وقت كان أثناء المحاكمة أن يسحب اعترافه بأنه « مذنب » أو اجابته بأنه « غير مذنب » ويقرر أنه « غير مذنب » فى الحالة الاولى أو يعترف بأنه « مذنب » فى الحالة الثانية

وإذا اعترف المتهم بأنه « مذنب » ثم ظهر بعد اعترافه من أقواله أنه لم يدرك تأثير الاعتراف الذى أبداه فعلى المجلس أن يغير اعترافه بأنه « غير مذنب » ويستمر فى المحاكمة

الاجراءات عند اجابة المتهم بأنه « مذنب »

وتلاوة الخطاب

يثبت المدعى ماتضمنه الادعاء المقام على المتهم بشهادة شهود يحملون اليمين اذا ما أجاب المتهم بأنه « غير مذنب »

ويكلف المتهم من جهة اخرى أن ينفى الادعاء ويبرهن على عدم صحته
تلاوة الخطاب

يجوز للمدعى وللمتهم أن يلقيا خطبا افتتاحية قبل استجواب شهودهما وخطبا ثانية بعد استجوابهم وتكون الخطب عادة تحريرية وبعد قراءتها يستلها الرئيس ويوقع عليها ويرفقا بالاجراءات

أما اذا القيت الخطب شفويا فيدون المجلس ما يراه منها من الاجزاء الهامة بالالفاظ التي فاه بها من ألقى الخطاب وكذلك الاجزاء التي يطلب الخطيب تدوينها حتى يتيسر للضابط المصدق أن يلم برد المتهم ورد المدعى خاصا بالأدعاءات

أهمية الخطب ومشتملاتها

تتوقف أهمية الخطب على ما تتضمنه من الأدلة المؤيدة بشهادة الشهود

التي تسمع بعد حلفهم اليمين :

أ — الخطبة الأولى : تتضمن الخطبة الأولى (الخطبة الافتتاحية) رأى الخطيب في القضية رأيا صريحا والأدلة والقرائن الموجودة بالادعاء وتعلقها بالقضية المراد اثباتها

ب — الخطبة الثانية : تتضمن ملخص أقوال الشهود التي سمعت حتى القاءها ودرجة تأييدها للأقوال التي جاء ذكرها بالخطبة الأولى وتنفذ بها شهادة الخصوم التي تقدمتها

ترتيب الخطب

عند اجابة المتهم بأنه « غير مذنب » في الادعاء تم المحاكمة على الوجه الآتي : —

أولا : — اذا استدعى المتهم شهودا (غير شهود الأخلاق)

أ — يجوز للدعى أن يلقي خطابا افتتاحيا (الخطبة الأولى) اذا

رغب ذلك

ب — تسمع شهادة شهود الاثبات بناء على طلب المدعى ويكون الشهود

مستعدين للمناقشة التي توجه اليهم من قبل المتهم ولاستجوابهم ثانيا من قبل المدعى

ج - يجوز للمتهم أن يلقي خطابا افتتاحيا (الخطبة الأولى) اذا رغب في ذلك

د - تسمع شهادة شهود الدفاع بناء على طلب المتهم ويكون هؤلاء الشهود مستعدين للمناقشة التي توجه اليهم من قبل المدعى ولاستجوابهم ثانيا من قبل المتهم

هـ - يجوز للمتهم أن يلقي خطابا ثانيا (الخطبة الثانية)

و - للمدعى أن يلقي خطبته الثانية للرد على خطبة المتهم

ز - يسرد نائب الأحكام ملخص القضية ان كان موجودا ورأى هو أو المجلس ضرورة ذلك

ثانيا - اذا لم يستدع المتهم شهودا (غير شهود الأخلاق)

ا - يجوز للمدعى أن يقدم خطبة افتتاحية اذا رغب في ذلك

ب - تسمع شهادة شهود الاثبات كما ذكرنا

ج - يجوز للمدعى أن يقدم خطبته الثانية مينا بها ملخص شهادة الشهود

د - يجوز للمتهم أن يقدم خطبة للدفاع عن نفسه

هـ - يجوز تقديم بينات الدفاع المتعلقة بأخلاق المتهم

و - يجوز للمدعى أن يقدم البراهين الدالة على الأحكام السابقة الصادرة

ضد المتهم وانما لا يجوز له أن يقدم خطبة أخرى للمجلس

ز — يجوز لنائب الأحكام العسكرية أن يسرد ملخص الدعوى ان رأى
هو أو المجلس ضرورة ذلك
المحاكمات المشتركة

وتسمع خطب وبيانات المتهمين جميعا ان كانوا أكثر من متهم واحد قبل
أن يبدأ المدعى بالرد عليهم وعليه أن يقدم خطبة واحدة فقط للرد على
جميع المتهمين

خطبة المحامى :

نوهنا عند الكلام عن واجبات المحامى انه يقوم مقام المتهم من بدء
المحاكمة حتى انتهائها فيقوم باستجواب الشهود وتقديم المعارضات
والبيانات وإلقاء الخطب على المجلس ولا يجوز للمتهم أن يقوم بشيء من ذلك
إلا بأذن من المجلس

ويسأل المجلس المتهم عند البدء فى إجراءات الدفاع ان كان يريد إبداء
أقوال بنفسه فان أجاب بالنفى كانت إجراءات المحاكمة متوقفة على استدعاء
المتهم شهودا (غير شهود الأخلاق) أو عدم استدعائهم كما ذكر آنفا
أما إذا كانت إجابة المتهم بالإيجاب وانه يريد إبداء أقوال بنفسه أمام
هيئة المجلس فتكون الإجراءات كما لو استدعى شهودا للنفى (غير شهود
الأخلاق) كما ذكرنا فى (أولا) عند الكلام على ترتيب الخطب وتسمع
أقوال المتهم التى يرغب إبداءها بعد استجواب شهود الدفاع وقبل الخطبة الثانية
التى يقدمها المحامى عن المتهم ولا يحلف المتهم اليمين على صحة أقواله ولا
يناقش فيها

سير الاجراءات فى القضايا البسيطة: —

عند ما تكون البينات بسيطة والشهود قليلين فلا تلقى خطب وإنما تستمر الاجراءات كما لو ألقى الخطب فعلا فتفحص بينات الاثبات أولا ثم يطلب من المتهم أن يدافع عن نفسه

إلا أنه عند ظهور أوجه جديدة فى دفاع المتهم ولم يتداركها المدعى أو استدعى المتهم شهودا يشهدون بحسن أخلاقه مع أن هناك أحكاما سابقة صدرت ضده يجوز للمدعى أن يستحضر شهودا لنفى ذلك

وجرت العادة فى القضايا البسيطة عند ما لا يستدعى المتهم شهودا لنفى أن يكون هو آخر من يتكلم أما اذا استدعى شهودا لنفى فيكون المدعى هو آخر من يتكلم وبعد انتهاء هذه الاجراءات يحتل المجلس لاصدار القرار إن لم يجد ضرورة لسماع ملخص القضية من نائب الأحكام

ملحوظة : ولا يباح لأحد أن يخاطب المجلس أو يوجه أسئلة ما بعد أن ينتهى نائب الأحكام من سرد ملخص الدعوى

الاجراءات عند اعتراف المتهم بأنه « مذنب »

بعد اعتراف المتهم بأنه « مذنب » اعترافا صريحا منه بارتكاب الجريمة المدعى عليه بها فلا حاجة للمجلس بعد ذلك أن يسمع شهادة لاثباتها .

ويجب أن يكون اعتراف المتهم صريحا صادرا بكامل حريته وحتى لو اعترف المتهم بأنه مذنب ثم أبدى للمجلس أقوالا يستنتج منها أنه لم يفهم النتائج التى تترتب على اعترافه أو أنه يرغب استحضار شهود النفى فيجب على المجلس تغيير الاعتراف من « مذنب » الى « غير مذنب » وإن يستمر فى اجراءات المحاكمة وفق الحالة الأخيرة .

وبعد اعتراف المتهم بأنه « مذنب » ، يسأله المجلس ان كان لديه أقوالا
يرغب ابداءها بخصوص الادعاءات المقامة عليه ولا يناقش المتهم في أقواله
هذه ولا تطلب شهود لاثباتها
ثم يختل المجلس لأصدار قراره ولا حاجة لسماع شهود الاثبات مادام
المتهم معترفا بجرمه .

القرار

القرار هو رأى المجلس فى القضية المطروحة أمامه ويجب على المجلس
ألا يتقيد إلا بالبيّنات التى ظهرت من أقوال الشهود الذين أقسموا بمينا على
صحتها وألا يتقيد بغير وحى ضميره متذكرا اليمين التى أقسمها أعضاؤه
على أن يقيموا العدل وألا يحيدوا عن سواء السبيل . وليس المقصود بحالة
الدعوى الى مجلس عسكري أن تكون نتيجة اداة المتهم
سرية الجلسة : وعند اختلاء المجلس لأصدار قراره يبقى نائب الأحكام
العسكرية لأرشاده الى النقط القانونية وليس له أن يبدى رأيا ما فى القضية
إلا من حيث سيرها القانونى

المدافلة فى القرار :

يعرض الرئيس على الاعضاء الادعاءات المطلوب الحكم فيها واحد تلو
الآخر للبحث فيها وفى درجة تأييدها بأقوال الشهود
ولا يجوز للمجلس أن يصدر قرارا بأن المتهم « مذنب » إلا إذا اقتنع
بثبوت الادعاء تماما

اعادة طلب الشهود : —

للمجلس ان اقتضى الأمر أن يستدعى شهودا جديدا وأن يعيد طلب الشهود الذين سمعت شهادتهم على أن يفتح جلسته ثانية بحضور المدعى والمتهم ولهذين ان يوجها من الاسئلة ما يشا آن للشهود بمعرفة رئيس المجلس. أخذ الأصوات عن القرار : —

يؤخذ رأى كل عضو من أعضاء المجلس عن كل ادعاء بمفرده بالتوالى مبتدئا من العضو الأحدث فى الرتبة

وليس للرئيس فى هذه الحالة صوت الترجيح بل يبدى المجلس قراره بأغلبية آراء الأعضاء. ولا يباح لأحد الاعضاء ان يمتنع عن إبداء رأيه فاذا انقسمت الاصوات الى قسمين متساويين قرر المجلس ان المتهم « غير مذنب » القرار : —

ولا يخرج قرار المجلس عن واحد من اثنين : —

(١) إما أن المتهم « مذنب » فى الادعاء المقام عليه (٢) وإما ان المتهم « غير مذنب »

وعند ما تكون هناك ادعاءات مترادفة مقامة على المتهم لا يصدر المجلس قرارا بأن المتهم « مذنب » الا فى ادعاء واحد فقط « وغير مذنب » فى باقىها

القواعد التى تراعى عند اصدار القرار : —

« أولا ، : — عند اعتراف المتهم بأنه « مذنب » : —

١ - يجوز للمجلس أن يقرر أن المتهم « غير مذنب » بالرغم من اعترافه بأنه « مذنب »

٢ - بيّنات الحكم : -

بعد أن يصدر المجلس قرارا بأن المتهم « مذنب » يعيد افتتاح الجلسة ويتلو المجلس خلاصة البينات ويرفقها بالاجراءات فاذا لم توجد فيستحضر ويدون ما يكفي من الأدلة والبيّنات لتحديد نوع الحكم حتى يلم الضابط المصدق بالظروف التي احتاطت بالمتهم وان اقتضى جمع مثل تلك البينات سماع شهود فلمتهم حق مناقشتهم ولكن لا يجوز له أن يستحضر شهود نفي لأن المجلس يكون قد اتخذ جميع الوسائل اللازمة لاصدار قراره وان هذه البينات قاصرة على تحديد نوع الحكم فقط .

٣ بيّنات الأخلاق : -

يبحث المجلس في أخلاق المتهم ويسمح له باستحضار شهود يستجوبون بالطريقة الاعتيادية .

ثم يسمع المجلس شهادة ضابط من سلاح المتهم بعد تحليفه اليمين عن أخلاقه وبيان خدمته ورتبته والمدة التي مكثها رهن المحاكمة والأحكام التي صدرت ضده وعما اذا كان مستحقا أو حائزا لوسامات أو مكافآت يمكن حرمانه منها وتدون كل هذه البينات على الأورنيك نمرة ٧ ويكون هذا الضابط عادة هو المدعى

٤ - بيّنات لتخفيف الحكم : -

يسمع المجلس بعد ذلك كل أقوال المتهم التي يرغب في ابدائها لتخفيف الجزاء ويجوز له (ان وافق المجلس) أن يستدعي شهودا لاثبات هذه الأقوال

ثانياً : - عند اجابة المتهم بأنه « غير مذنب »

١ - عند ما يجيب المتهم بأنه « غير مذنب » في الادعاء المقام عليه ويسمع المجلس بينات الدفاع على نحو ما فصلنا ثم يختلى لاصدار قراره فان كان قرار المجلس بأن المتهم « مذنب » فليس هناك بعد ذلك ما يدعو المجلس الى جمع أى بينات سوى بينات الأخلاق لأن الشهود يكونون قد أدلوا بأقوالهم ويكون المجلس قد ناقشهم ولم يبق بعد ذلك الا اصدار الحكم وليس معنى هذا أن المجلس ليس له في هذه الحالة الحق في اعادة استدعاء الشهود أو استدعاء شهود جدد (بحضور المتهم) بل أن من حق المجلس دائماً أن يجرى وراء الحقيقة ويتخذ ما يلزم من الاجراءات الموصلة اليها بدون الاجحاف بحقوق المتهم

٢ - بينات الأخلاق :

بعد أن يصدر المجلس قراره بأن المتهم « مذنب » يفتح جلسته ثانية ويباشر أخذ البينات الدالة على أخلاق المتهم وهى البينات التى تدون على الأورنيك ٧ والى تقديم عادة من المدعى وللمتهم أن يطلب من المجلس مراجعة ما أثبت فى هذا الأورنيك على سجل خدمته والدفاتر الخاصة ويجوز له أن يطلب شهودا لينفى هذه البينات أو أن يناقش المدعى فيما جاء بهذا الأورنيك وبهذه الدفاتر من الاحكام والجزاءات والمكافآت . . . الخ

٣ - عند صدور قرار المجلس بأن المتهم « غير مذنب »

لا ضرورة لجمع أى بينات بعد هذا القرار لان معناه أن المتهم برى وبديهى أن المجلس لا يصدر حكماً الا اذا أصدر قراراً بأنه « مذنب »

عدم اعلان القرار :-

قرار المجلس سواء أدان المتهم أم لم يدنه لا يجوز اعلانه الا بعد التصديق
عليه من جهة الاختصاص

الحكم

لا يغرب عن البال أن النتيجة التي ترمى اليها المحاكمات هي أن تكون
العقوبة رادعة للمتهم وعبرة لغيره فمن العقوبة ما يكون لها الأثر المطلوب
ولو لم يبلغ أقصاها فالجزاء البسيط قد يحدث الأثر الذي يحدثه الجزاء الشديد
ومن القواعد التي وضعها قانون الأحكام العسكرية لتقدير الجزاء أن أهمية
الجريمة التي ترتكب من شخص أقل في الرتبة ضد من هو أعلى منه رتبة
تقل أهميتها كلما قل الفرق بين الربتين والعكس بالعكس .

فمثلا ادعاء التسكلم بكلام غير لائق تقل أهميته ان وقع من أحد
العساكر على أمباشيه وتزايد أهميته ان وقع منه على جاويشيه أو باشجاويشيه
أو ضابطه بالتوالي ولا يسترشد المجلس عند توقيع الجزاء بنوع الادعاء
وأهميته وأخلاق المتهم فحسب بل يبحث المجلس في كافة الظروف الملازمة
للجريمة حال ارتكابها كتكرار وقوعها في سلاح المتهم وبدء الحاق الانفار
الجدد ك محاكمة أحد العساكر على هروبه من الخدمة فللمجلس في حالة
كمنه أن يشدد حكمه عن الحكم الذي يوقعه في الحالات العادية حتى يكون
للكم الأثر المنشود في نفوس الانفار الجدد

أخذ الأصوات عن الحكم :-

يعطى كل عضو رأيه عن الحكم صراحة حتى ولو كانت تبرئة المتهم

لأن للمجلس العسكرى وظيفة التحقيق ووظيفة القضاء وتنتهى الأولى باصدار القرار وتنتهى الثانية باصدار الحكم

ويبدأ فى أخذ الأصوات من الاحداث فى الرتبة فان حدث خلاف بشأن تقرير الجزاء فعلى المجلس أن يقرر أولاً نوع الجزاء وثانياً مقداره ويطرح رئيس المجلس للمناقشة أخف أنواع الجزاءات التى أقترح توقيعها فإذا لم توافق عليها هيئة المجلس طرح رئيسه أشد منها وهكذا ويتبع ذلك أيضاً عند تقرير مقدار الجزاء فتؤخذ الأصوات عنه مبتدئاً من ذلك من أخف جزاء ثم أشد منه وهكذا وعند تساوى الأصوات يصبح للرئيس صوت الترجيح .
التوصية بالتماس المرحمة :

إن عنّ للمجلس أن يلتمس استعمال الرأفة بالمتهم فعليه أن يدون فى اجراءته الأسباب التى يبنى عليها التماسه ويجوز أن يدون أيضاً عدد الأصوات التى أوصت بها وعدد الأصوات التى رفضتها
ابتداء الحكم بالسجن :

يبتدىء الحكم بالسجن من تاريخ توقيع الرئيس على آخر الاجراءات أى بعد انتهاء اجراءات المحاكمة يوقع رئيس المجلس على الاجراءات ويؤرخها وكذلك يوقع عليها نائب الاحكام العسكرية ان وجد ومن هذا التاريخ تحتسب مدة السجن المحكوم بها على المتهم أما اذا كان المتهم المائل أمام المجلس مسجوناً تنفيذاً لحكم سابق فيبتدىء الحكم الجديد من تاريخ انتهاء الحكم السابق على أن لا يتجاوز مجموع مدد السجن خمس سنوات
فمثلاً لو كانت مجموع الاحكام السابق صدورها ضد المتهم أربع سنوات فلا يجوز أن تزيد مدة الحكم الجديد بالسجن عن سنة واحدة

المحاكمات المشتركة :

يدون المجلس قراره عن كل متهم على حدة وكذلك الحكم ان كان قراره بأن المتهم « مذنب » وذلك ان كان المجلس مشكلا لمحاكمة عدة متهمين معا ولا يوقع المجلس غير حكم واحد عن جميع الادعاءات التي يصدر القرار بأن المتهم « مذنب » فيها
نص الحكم : -

يكون الحكم مطابقا في نصه للنماذج الموضوعة للمجلس العسكرية ويعرف المتهم في الحكم بذكر نمرة ودرجته واسمه وسلاحه وتكتب التواريخ والاعداد في نص الحكم بالكلمات لا بالارقام فضلا عن كتابة ملخصها على هامش الأورنيك الخاص .

قواعد تراعى عند الحكم : -

أولا : مدة السجن :-

تراعى الشروط الآتية عند صدور الحكم بالسجن : -

أ - مدة السجن التي تزيد عن الستة أشهر تحسب بالأيام

ب - مدة السجن التي تزيد عن سنة كاملة تحسب بالسنين

ج - مدد السجن الأخرى تحسب بالأشهر أو بالأشهر والأيام

ويكون حسابها باعتبار أن الأشهر تقويمية (ثلاثين يوما) وأن السنة مؤلفة

من اثني عشر شهرا

ثانيا - الحكم بالاستقطاع من المرتب : -

يبين المجلس الاصناف وقيمة كل صنف يراد استقطاع ثمنه من مرتب

المتهم ويرجع في قيمة هذه الاصناف الى القانون الخاص بذلك

« والاستقطاع من المرتب » يشمل كافة النقود التي يستحقها المتهم عدا بدل التعيين .

ثالثا : التنزيل الى درجة أدنى أو العزل :-

أ : يجوز تنزيل الصف ضابط الى درجة أدنى من درجته أو العزل الى درجة نفر ويجوز أن يكون هذا الجزاء مضافا الى جزاء آخر

ب : الحكم بالعزل لا يكون الا من درجة أصلية الى درجة أصلية فمثلا لا يجوز أن يحكم بتنزيل « وكيل باشجاويش » الى رتبة « جاويش » وان كان المتهم حائزا لدرجة وكيل صف ضابط يستصوب ذكرها في الادعاء ولكن لا يشار اليها في الحكم . ويوصف « وكيل الباشجاويش بأنه جاويش (وكيل باشجاويش) ووكيل الامباشى بأنه نفر (وكيل امباشى) والحكم بالعزل من درجة الوكالة او الى درجة الوكالة يعد لاغيا

رابعا : العقوبة البدنية : —

لا يحكم بالعقوبة البدنية على أحد الصف ضباط أو الكوونستبلات الوطنيين أو مشايخ الحفر أو وكلاء المشايخ الا بعد العزل الى درجة نفر أو خفير ب : لا يجوز بأى حال أن يتجاوز القصاص البدنى خمسين جلده وتكتب عدد الجلادات فى نص الحكم

ج : يكون الجلد بواسطة « التيلة » المقرر والمنصرقة من مخازن

البوليس ولا تغمس أطرافها بالمياه

د . يكون الجلد على الظهر أو الاكتاف عارية من الملابس

هـ : يكون المذنب عند جلده ممدودا على شكل مثلث أو ذراعا مرفوعتين

فوق رأسه

و : يجب فحص المذنب طبيا قبل تنفيذ عقوبة الجلد ويجب أن يحضر أحد الأطباء تنفيذها

ز : تنفذ العقوبة البدنية على أرض الطابور بحضور رجال البوليس أو الخفر المعيّنين في الخدمة في تلك المنطقة .
اعلان الحكم وتنفيذه : —

لا يعلن الحكم ولا ينفذ الا بعد التصديق عليه من جهة الاختصاص .

التصديق

التصديق هو موافقة ذات خاصة على قرار المجلس وحكمه وتلك الذات مستقلة تماما عن هيئة المجلس وفي هذا ضمان قوى للمتهم بزيادة التحقيق بمعرفة تلك السلطة ومنع تنفيذ الجزاءات الشديدة أو الغير قانونية .
وكلا القرار والحكم لا يعتمدان الا بعد التصديق عليهما فاذا لم يصادق عليهما لا تعتمد المحاكمة سواء انتهت ببراءة المتهم أو بادانته وتعتبر الاجراءات لاغية وتجوز محاكمة المتهم ثانية
الذات المصدقة : —

نص قانون الأحكام العسكرية على أن حضرة صاحب الجلالة الملك يصدق على أحكام المجالس العسكرية العالية أو ضابط منح هذه السلطة بمقتضى ترخيص من لدن جلالته أما مباشرة أو بواسطة .

ولا يجوز أن تكون رتبته أقل من رتبة « امير الاى » أما المجالس العسكرية المركزية فيصدقها ضابط حاصل على ترخيص بتشكيل المجالس العسكرية العالية أو من ينتدبه هو من الضباط الآخرين (على أن لا تقل

رتبته عن رتبة البكباشي) وذلك بأن يمنح ترخيصاً يخوله تشكيل المجالس العسكرية المركزية وتصديق أحكامها أما قانون البوليس فقد جاء به على أن الوزير قد خول لضباط حق تشكيل المجالس العسكرية والمصادقة على إجراءاتها وذلك في دائرة اختصاصهم

ويستنتج من ذلك أن حضرة صاحب الجلالة قد منح الوزير الترخيص المنوه عنه في قانون الأحكام العسكرية وهو بدوره منحه لهؤلاء الضباط محتفظاً لنفسه بتشكيل المجالس العسكرية العالية والمصادقة على أحكامها إلا ما كان منها خاصاً « بطرد الضباط من الخدمة » فيصادق عليه من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك وقد ذكرنا بيان هؤلاء الضباط عند الكلام عن تشكيل المجالس وسلطتها^(١) فلا حاجة بنا للتكرار .

سلطة الذات المصدقة : —

للذات التي تصدق على إجراءات المجالس العسكرية السلطة الآتية : —

١ : — أن تصدق على الحكم والقرار أو جزء منها أو ترفض التصديق عليهما أو تعيد القرار والحكم لهيئة المجلس للنظر ثانية في بعض أمور ظهرت لها من مراجعة القرار والحكم (وهذا ما يعبر عنه في هذا القانون بالتحويل)

٢ : — أن تخفف الحكم

٣ : — أن تحذف من الحكم شيئاً

٤ : — أن تستبدل الحكم بآخر

٥ : — أن توقف تنفيذ الحكم

٦ : — أن تدخل تعديلاً على نص الحكم متى كان النص غير قانوني

أو مشتملاً على جزاء يزيد عن الجزاء المرخص به قانوناً

(١) انظر صفحتي ١٢٦ و ١٢٧

تخفيف الحكم : —

هو عبارة عن توقيع جزاء من نوع الجزاء الذى وقعه المجلس لكن أقل منه على أن يكون تأثير الحكم الجديد كتأثير الحكم الذى خُفف فمثلا الحكم الذى يكون مدته اثنين وأربعين يوما بالسجن يمكن تخفيفه الى حكم آخر بالسجن مدته واحد وعشرون يوما

أما الأحكام الصادرة بعزل الصف ضباط الى درجة الانفار فلا يجوز للذات المصدقة أن تخففها بتأخير الصف ضابط فى اقدميته فى درجته نفسها أو بعزله الى درجة الوكالة

الحذف فى الحكم : —

هو عبارة عن حذف الجزاء كله أو بعضه فمثلا الحكم الذى يصدر بالسجن مع الأشغال الشاقة اثنين وأربعين يوما يجوز حذف مدته بأكملها أو حذف واحد وعشرين يوما منها أو حذف الأشغال الشاقة .

استبدال الحكم : —

هو عبارة عن تغيير الجزاء بجزاء آخر أقل شدة من الجزاء الأول وقد رتب قانون الأحكام العسكرية الجزاءات بحسب شدتها فمثلا حكم الاعدام يتلوه الحكم بالليمان ثم السجن مع الأشغال الشاقة أو بدونها وهكذا . فعند الاستبدال يستبدل الجزاء بالآخر الذى يليه فحكم الاعدام يجوز استبداله بحكم الليمان وهذا يجوز استبداله بالسجن مع الأشغال الشاقة وهكذا ولا يجوز استبدال جزء من الجزاء الواحد بجزء من جزاء آخر فمثلا الحكم الصادر بالسجن مدة اثنين وأربعين يوما لا يجوز استبداله بالسجن احدي

وعشرين يوما مع استقطاع من المرتب والحكم الصادر بالسجن لمدة اثني عشر شهرا لا يجوز استبداله بالسجن لمدة ستة أشهر مع الرقت

التحوير : —

هو اعادة الاجراءات من الذات المصدقة الى هيئة المجلس ثانية لتعديل القرار أو الحكم أو لتعديلهما معا لعدم استصوابها احدهما أو كليهما .
وتصدر تلك الذات أمرا يقضى بالتثام المجلس ثانية ويرفق بهذا الأمر مذكرة منفصلة تتضمن الأسباب التي من أجلها صدر الأمر بالتحوير وتلى على المجلس وتضم الى الاجراءات .

ويجوز اصدار الأمر بالتحوير مرتين ويمكن للذات المصدقة أن تأمر بزيادة الحكم أو بتحوير القرار الصادر بالتبرئة وعند التثام المجلس ثانية تكون جلسته سرية وينظر في الأسباب الداعية الى التحوير ولكن لا يجوز له أخذ بيانات

التحوير عند غياب الأعضاء : —

إذا غاب أحد الأعضاء عند اجتماع المجلس لتحوير قراره أو حكمه تكتب أسباب تغيبه في تقرير يضم الى الاجراءات ويستمر المجلس في اجراءاته ان لم ينقص عدد أعضائه عن العدد القانوني

وان غاب الرئيس فيبلغ الضابط الأقدم أمر هذا الغياب الى الضابط الذي امر بتشكيل المجلس وهو يعين الضابط الأقدم رئيسا ان أمكن

أما اذا قل عدد أعضاء المجلس عن أقل عدد قانوني أو تغيب الرئيس أو نائب الأحكام العسكرية (ان كان معينا من قبل) فيصبح التحوير غير ممكن

وتعاد الاجراءات للذات المصدقة التى يجب عليها فى هذه الحالة أن تتصرف فى القرار والحكم حسبما تراه .

تحويل القرار : --

عند ما تعاد الاجراءات لتحويل القرار يمكن للمجلس أن يتمسك بقراره وحكمه الأولين أو أن يغير أحدهما أو كليهما معا فإذا حور المجلس قراره واستوجب القرار الجديد حكما وجب عليه أن يوقع حكما جديدا لأن تحويل القرار يستوجب إلغاء الحكم السابق .

تحويل الحكم : --

عند ما تعاد الاجراءات لتحويل الحكم لا يجوز للمجلس أن يحور قراره بل يمكنه أن يزيد الحكم الذى وقعه أولا وبعد التحويل تؤرخ الاجراءات وتمضى ثم ترسل للذات المصدقة .

احتساب مدة السجن عند التحويل : --

إذا وقع للمجلس حكما بالسجن فتحسب مدة السجن من تاريخ توقيع الرئيس على الحكم الاصلى أى قبل صدور الأمر بالتحويل ويستثنى من ذلك المسجون الذى يكون تحت أحكام سابقة فتحسب مدة السجن هذه بعد انتهاء مدد السجن السابقة

رفض التصديق : --

للسلطة المصدقة أن ترفض التصديق عند وجود خطأ قانونى فى الادعاء أو فى القرار أو عند الحجز على حرية المتهم فى الدفاع عن نفسه حجرا غير قانونى وعند رفض التصديق تعتبر اجراءات المحاكمه باطلة وتجوز محاكمة المتهم ثانيه .

السلطة الأعلى من الذات المصدقة : —

يمكن تخفيف الحكم أو حذفه أو استبداله بعد التصديق والنشر من لدن
حضرة صاحب الجلالة الملك فقط ان كان المحكوم عليه ضابطا ومن لدن
حضرة صاحب الجلالة الملك أو الوزير ان كان المحكوم عليه غير ضابط حتى
اذا ظهر بعد التصديق ونشر الاجراءات خطأ في الادعاءات أو القرارات
فيرفع الأمر من ذكره والظر في الخطأ الذي وقع ولتخفيف الحكم ان
استدعى الأمر ذلك وان كان هناك خطأ في الحكم فيستطيع أولئك ان يوقعوا
حكما جديدا يكون تأثيره كما لو كان صادرا من المجلس العسكرى على أن لا يزيد
الحكم الجديد شدة عن الحكم السابق

العفو : —

يصدر العفو من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك على المذنب الذى
صدر عليه حكم من مجلس عسكرى بعد التصديق والنشر ان ظهرت براءته
نشر الاجراءات : —

هو تلاوة الادعاءات والقرار والحكم والتوصية بالمرحمة (ان وجدت)
على مسمع طابور من العساكر بحضور المتهم مع تنفيذ الحكم ان كان المذنب
صف ضابط أو عسكريا أو على مسمع ضباط سلاح المذنب ان كان ضابطا
حفظ الاجراءات : —

بعد أن تنشر الاجراءات وينفذ الحكم ترسل الاجراءات لوزارة
الداخلية لتحفظ بها .

قيد المكاتبات : —

تقيد كافة المكاتبات الخاصة بالمجالس العسكرية لمحاكمة رجال البوليس

والخفر في دفاتر قيودات خاصة للصادر والوارد وتوضع داخل مظاريف
يختم عليها بالجمع الأحمر بختم الرئيس أو نائب الأحكام ان وجد وترسل الى
الجهات المختصة بالبوسنة أو شخصيا بحسب أهمية الموضوع
السجوة التي تنفذ فيها الأحكام : —

أولا : عساكر البوليس ورجال الخفر الذين تصدر عليهم أحكام لجرائم
عسكرية بالسجن مع الأشغال الشاقة أو بدونها لمدة ثلاثين يوما أو أقل أو
كانت المدة الباقية عليهم من الحكم ثلاثين يوما أو أقل يسجنون في سجن
المديرية العمومي

وعند عدم وجود مجالات خالية بسجن المديرية العمومي تنفذ الجزاءات
الموقعة على الخفراء بسجن المركز
أما المسجونون الذين يحكم عليهم بالسجن لمدة أكثر من ثلاثين يوما
فيسجنون كالاتي : —

أ - سجن مصر « المنشية » - مسجونو مدينة مصر ومديرتي البحيرة
والقليوبية .

ب - سجن الاسكندرية - مسجونو مدينة الاسكندرية ومديرية البحيرة

ج - سجن طنطا - مسجونو مديرتي الغربية والمنوفية .

د - سجن الزقازيق - مسجونو محافظة القنال ودمياط ومديرتي الشرقية
والدقهلية .

هـ - سجن بني سويف - مسجونو مديريات الفيوم وبني سويف والمنيا

و - سجن أسيوط - مسجونو مديرتي سيوط وأوجرجا

ز - سجن قنا - مسجونو مديرتي قنا وأسوان

ثانيا : - عند ارسال عساكر البوليس ورجال الخفر الى تلك السجون
لتنفيذ أحكام المجالس العسكرية يرسل معهم أورنيك التسليم نمرة ٧٢ « ا »
اما ان كانت العفوية المطلوب تنفيذها في تلك السجون قد صدرت على
المنذوب اداريا (أى بالطريقة الايجازية) فيرسل مع المسجون اورنيك
التسليم نمرة « ب »

الفصل الثالث

الهروب :-

هو عبارة عن تغيب العسكري أما بنية عدم العودة للخدمة أو بنية التخلص من خدمة ما

معرفة الهروب من الزمن :-

لا علاقة بين زمن غياب العسكري ان طال أمده وبين الهرب لانه قد يحدث أن تطول مدة غياب العسكري بقوة قاهرة تمنعه من العودة الى الخدمة .

فمثلا أحد عساكر البوليس المعينين باحدى الواحات خرج لقضاء مأمورية ما فضل في الصحراء حتى عثرت به قافلة لم تتمكن من اعادته الا بعد انتهاء رحلتها التي استغرقت عدة شهور . فلا يعد العسكري هاربا في هذه الحالة لأن غيابه عن الخدمة كان على غير ارادته .

وقد يتغيب العسكري بضع ساعات ثم يقبض عليه مثلا وهو بملايس ملكيه راكبا احدى قطارات السكك الحديدية فيستنتج من ذلك انه كان قاصدا الهرب

تحديد وقت المحاكمة :-

جريمة الهرب والفتنة تجوز المحاكمة عليهما في أى وقت فلا يسقط الحق في محاكمة مرتكبيها بمضى ثلاث سنوات شأن الجرائم الأخرى على أنه اذا حوكم أحد العساكر لجريمة الهرب فلا يجوز أن يقام عليه ادعاء آخر (كادعاء التصرف بالملبوسات التي كانت بعهدته وقت الهروب)

الهروب وقت الاجازة :-

نص قانون الأحكام العسكرية على أن العساكر في الاجازة يعتبرون تحت طلب الانضمام لأسلحتهم في أى وقت ونص أيضا على أن كل عسكري يختبئ وهو في الاجازة حتى لا يمكن وصول أمر الاستدعاء اليه بقصد ترك الخدمة يعتبر هاربا

الشروع في الهرب :-

الشروع في الهرب هو التصميم على عدم العودة للخدمة بدون حصول الغياب

فمثلا لو ضبط عسكري مرتديا ملابس ملكية ومعه أدواته الخصوصيه محتبئا بجوار سور الوحدة منتظرا نوم الحارس حتى يتمكن من مبارحة القشلاق ففي هذه الحالة يعتبر العسكري شارعا في الهرب لأنه لم يتغيب وإنما وجد على حالة تدل على اصراره على ترك الخدمة وعدم العودة اليها ويجب أن تكون البينات كافية لتبرهن أنه لو تم الشروع بظروفه المذكورة بالادعاء لتمكن العسكري من الهرب وفي جريمتي الهرب والشروع فيه يفترض سوء نية الجاني وعليه هو اثبات العكس .

التحريض على الهرب :-

كل من حرض شخصا على الهرب أو ساعده في التحريض عليه يعاقب على أنه مرتكب لجريمة الهرب

المساعدة على الهرب :-

يعاقب القانون كل من ساعد أو سهل على الهرب بشرط أن يتم الهرب

أو يشرع فيه فعلا بناء على المساعدة أو التسهيلات التي وقعت
تغيير القرار في حالات الهرب :-

يجوز للمجلس أن يصدر قرارا عند محاكمة متهم مدعى عليه بالهرب أنه
« مذنب فقط بجناية الشروع في الهرب » أو « مذنب بجناية الغياب بدون إذن »
والمتهم المقام عليه ادعاء الشروع في الهرب يجوز للمجلس أن يصدر قرارا
بأنه « مذنب بجناية الهرب » أو « بجناية الغياب بدون إذن »
وعندما تكون الأدلة غير كافية لإثبات نية المتهم في جريمة الهرب .
فتطبيقا لمبدأ تأويل الشك لصالح المتهم يجوز للمجلس أن يصدر قرارا بأن
المتهم مذنب بجناية الغياب بدون إذن »
العقوبات التبعية :-

تتبع العقوبات الآتية الحكم الذي يصدر ضد المتهم باعتباره هاربا :
١ :- حرمان العسكرى من مدة خدمته السابقة بتمامها وكذلك المدة
التي مكثها هاربا ومدة السجن المحكوم بها عليه
٢ :- حرمان العسكرى من ماهيته عن مدة الهرب وعن المدة التي مكثها
في الحبس تحت المحاكمة وكذلك مدة السجن التي حكم بها عليه .
الغياب أكثر من ٢١ يوما :-

لا يعد الغياب أكثر من واحد وعشرون يوما هروبا إلا ان المتهم عند
عودته يحاكم على ادعاء « الهرب » وعليه هو أن يثبت أن غيابه تلك المدة لم
يكن بنية ترك الخدمة

التقارير عن الهاربين :-

يرسل لوزارة الداخلية تقرير يتضمن أوصاف ومديرية وبلد كل عسكرى

نظامي يتغيب بدون اذن مدة خمسة أيام (اورنيك نمرة ١٣٩) كذا يرسل
(الاورنيك نمرة ٣٥) مشتملا على أوصافه بالتفصيل اما اذا ثبت أن العسكري
هرب فيرسل هذان الاورنيكان في خلال اربع وعشرين ساعة حتى تتمكن الوزارة
من درج اسم الهارب واوصافه « بالنشرة الادارية » ضمن الاشخاص
المطلوب ضبطهم

أما اذا كان الهارب خفيرا فيكتفى (بارسال الاورنيك نمرة ٣٥) مشتملا
على أوصافه بالتفصيل

تبليغ وزارة الحرية :-

تبعث وزارة الداخلية لوزارة الحرية بالتقرير (اورنيك نمرة ١٣٩)
لقيد الهارب في سجلات الهاربين كي تتخذ وزارة الحرية الاجراءات اللازمة
فتخبر المديرين لضبطه أو تخبر الضامن بشأنه

معاملة الشخص الهارب :-

اذا ضبط عسكري أو خفير مشتببه بانه هارب (أو اعترف بذلك) أو
عاد الهارب من تلقاء نفسه الى حكمداريته فيوضع تحت التحفظ وتبلغ وزارة
الداخلية حتى تنشر « بالنشرة الادارية » « كف بحث » عنه وتتخذ الاجراءات
اللازمة لمحاكمته

مكان محاكمة العسكري الهارب :

عندما يضبط احد رجال البوليس أو الخفراء الهاربين من دائرة
اختصاص حكمدارية غير التي هو تابع لها فيرحل الى حكمداريته في الحال تحت
التحفظ مصحوبا بتقرير موقع عليه من ضابط مبين به تاريخ ومكان

ضبطه واسم من قام بضبطه وبيان المهمات الاميرية التي تضبط معه والظروف التي ادت الى ضبطه .

أما اذا كان الهارب أحد عساكر الجيش فيرسل الى سلاحه أو الى وزارة الحرية مصحوبا بالتقرير المنوه عنه
مجلس التحقيق عن الهرب ;

ذكرنا عند الكلام عن مجالس التحقيق أنها تشكل للنظر في مسائل تغيب العساكر أو الخفراء ونحو ذلك فمضى تغيب أحد العساكر أو الخفراء واحد وعشرين يوما أو أكثر يشكل مجلس تحقيق لجمع البينات فيسمع أقوال الشهود بعد تحليفهم اليمين عن غياب العسكري أو الخفير وعن مقدار النقص في أسلحته أو جبه خاتته أو مهماته .

ويبدى المجلس قراره بشأن هذا الغياب ويرسل اجراءاته للوزارة أن كان الغائب أحد العساكر أو للحفاظ أو المديرية إن كان خفيرا للتصديق عليه . وعلى حكامدار الغائب أن يثبت رأى مجلس التحقيق في الدفاتر وكذلك في سجل خدمة العسكري أو الخفير وعند ضبط العسكري أو الخفير يعتبر قرار مجلس التحقيق كمينته أمام المجلس العسكري بما اشتمل عليه من حقائق ولا يغرب عن البال أن أعضاء مجلس التحقيق لا يحلفون اليمين ولو أن الشهود يقسمونها عند تأدية شهاداتهم

شطب الهاربين من القوة ;

يشطب العساكر أو الخفراء الهاربون من القوة بعد قرار مجلس التحقيق

اورنيك اقرار العسكري الهارب :-

يستعمل الاورنيك الآتى اذا ما أقر أحد العساكر أو الخفراء بهروبه :

« انا (فلان) اعترف بانى أنا نمرة « كذا » من (سلاح أو حكمدارية
كذا) وبانى هربت من السلاح أو الحكمدارية المذكورة بتاريخ ...
(ثم يضاف باقى التفاصيل المختصة بالمهروب)
تحريرا فى سنة

(امضاء العسكرى أو الخفير)

(امضاء الضابط الذى تم الاقرار أمامه)

الفصل الرابع

اليمين

اليمين التي يحلفها المسلمون وهم واضعون ايديهم اليمنى على القرآن الشريف .

١ - للرئيس والاعضاء

اقسم بالله العظيم وبانياته الكرام وبكتابه هذا اني في محاكمتي هذا المتهم (أو المتهمين) الواقف أو (الواقفين) أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البيانات

وانى اتبع العدالة كنص قانون الاحكام العسكرية المعمول به الآن بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأقسم به سبحانه وتعالى أيضا انى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانوننا وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل

٢ - لنائب الاحكام العسكرية :

أقسم بالله العظيم وبانياته الكرام وبكتابه هذا انى لا ابوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانوننا الا اذا اقتضت ذلك واجباتى الرسمية وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من اعضاء هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل

٣ - للضباط الذين يحضرون المجلس بقصد تعليم المحاكمة :-

أقسم بالله العظيم وبأنبيائه الكرام وبكتابه هذا انى لا ابوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عايه قانونا وانى لا افشى ولا ابوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من اعضا. هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل .

٤ — للمترجم :-

اقسم بالله العظيم وبأنبيائه الكرام وبكتابه هذا انى أبذل غاية جهدى فى ترجمة كل ما يطلب منى ترجمته ترجمة صادقة سواء كان ذلك كتابة أم شفاهة فى كل ما يختص بالقضية المنظورة أمام هذا المجلس وأقسم به سبحانه أيضا انى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانونا وانى لا افشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من اعضا هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل .

٥ — للكاتب الايجازى (أى الذى يكتب بالكتابة المختصرة) :-

اقسم بالله العظيم وبأنبيائه الكرام وبكتابه هذا انى أدون بقدر استطاعتي وبكل ضبط وصحة جميع البيانات التى تعطى امام هذا المجلس وكل ما يطلب منى تدوينه وأقدم الى المجلس بالكتابة الاعتيادية صورة حقيقة بما دونته عندما يطلب منى ذلك والله على ما أقول وكيل .

٦ — للشاهد .

اقسم بالله العظيم وبأنبيائه الكرام وبكتابه هذا أن الشهادة التى سأقدمها

أمام هذا المجلس هي الحق كل الحق ولا شيء غير الحق والله على ما أقول وكيل .

اليمين التي يحلفها المسيحيون واليهود

— للرئيس والاعضاء :

انا فلان أقسم بالله العظيم انى فى محاكمى هذا المتهم أو (المتهمين) الوقف أو (الواقفين) أمام المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البينات وانى اتبع العدالة كنص قانون الاحكام العسكرية المعمول به الآن بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأقسم به سبحانه وتعالى أيضا أنى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانوننا وانى لا أفشى ولا ابوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات الشرعية وأسأل الله أن يقدرنى على حفظ هذا اليمين .

٢ — لنائب الأحكام العسكرية :-

انا فلان أقسم بالله العظيم أنى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانوننا الا اذا قضت على بذلك دواعى واجباتى الرسمية وان لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات الشرعية وأسأل الله أن يقدرنى على حفظ هذه اليمين آمين .

٣ - للضباط الذين يحضرون المجلس بقصد تعليم المحاكمة :-
أنا فلان أقسم بالله العظيم انى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى
أن يصدق عليه قانونا وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات
بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت
الأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات الشرعية واسأل الله أن يقدرنى على
حفظ هذه اليمين آمين .

٤ - للمتزوج :-

أنا فلان أقسم بالله العظيم انى سأبذل غاية جهدى فى ترجمة كل ما يطلب
منى ترجمته ترجمة صادقة سواء كان ذلك كتابة أو شفاهاً فى كل ما يختص
بالقضية المنظورة امام هذا المجلس واقسم به سبحانه أيضاً انى لا أبوح بحكم
هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانونا وانى لا أفشى ولا أبوح
قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من
أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات
الشرعية واسأل الله أن يقدرنى على حفظ هذه اليمين آمين

٥ - للكاتب الايجازى (أى الذى يكتب بالكتابة المختصرة) :-

أنا فلان . أقسم بالله العظيم انى سأدون بقدر استطاعتي وبكل ضبط
وصحة جميع البيانات التى تعطى أمام هذا المجلس وكل ما يطلب منى تدوينه
وأقدم الى المجلس بالكتابة الاعتيادية صورة حقيقة مما دوتته عندما يطلب
منى ذلك واسأل الله أن يقدرنى على حفظ هذه اليمين آمين .

٦ — للشاهد :-

أنا فلان أقسم بالله العظيم أن الشهادة التي سأقدمها أمام هذا المجلس هي الحق كل الحق ولا شيء غير الحق واسأل الله أن يقدرني على حفظ هذه اليمين آمين .

صور التعهدات الرسمية

تحرم بعض الأديان على الخاضعين لقيودها أن يقسموا يمينا ما وقد احتسب قانون الأحكام العسكرية اذلك فجاء به على أن هؤلاء الاشخاص يؤخذ منهم تعهد شفهي رسمي بصفة يمين وهذه التعهدات هي بنصها :-

(١) للرئيس والأعضاء :-

أنا فلان أتعهد على نفسي تعهدا رسميا وأجاهر بأنني في محاكمة هذا المتهم أو «المتهمين» الواقف أو (الواقفين) أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البيانات وأنني اتبع العدالة بمقتضى قانون الأحكام العسكرية المعمول به الآن بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأيضا أتعهد رسميا اني لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكري الى أن يصدق عليه قانونا وانى لا أفشى ولا أبوح قط في أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية .

٢ — لنائب الأحكام العسكرية :-

انا فلان أتعهد على نفسي تعهدا رسميا وأجاهر بأنى لا أبوح بحكم هذا

المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانونا الا اذا قضت على بذلك دواعى واجباتى الرسمية وأنى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية .

٣ - للضباط الذين يحضرون المجلس بقصد تعليم المحاكمة :-

انا فلان اتعهد على نفسى تعهدا رسميا وأجاهر انى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانونا وأنى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية .

٤ - للترجم :-

انا فلان اتعهد على نفسى تعهدا رسميا وأجاهر انى سأبذل جهدى فى ترجمة كل ما يطلب منى ترجمته ترجمة صادقة سواء كان ذلك كتابة أو شفاهة فى كل مايختص بالقضية المنظورة أمام هذا المجلس واتعهد أيضا رسميا انى لا أبوح بحكم هذا المجلس العسكرى الى أن يصدق عليه قانونا وأنى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الاوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الاسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية .

٥ - للكاتب الايجازى (أى الذى يكتب بالكتابة المختصرة) :-

انا فلان اتعهد على نفسى تعهدا رسميا وأجاهر انى أدون بقدر استطاعتى وبكل ضبط وصحة جميع البيانات التى تعطى أمام هذا المجلس وكل ما يطلب

منى تدوينه واقدم الى المجلس بالكتابة الاعتيادية صورة حقيقية مما
دوته عند ما يطلب منى ذلك .

٦ — للشاهد :-

أنا فلان اتعهد على نفسى تعهدا رسميا وأجاهر أن الشهادة التى سأقررها
أمام هذا المجلس هى الحق كل الحق ولا شىء غير الحق .

— انتهى —

فهرست

الصحيفة	الموضوع
	الباب الأول
	عمد ومشايخ البلاد
	الفصل الأول
٢	الاجراءات قبل التعيين - تعيين العمدة والمشايخ
٣	لجان الشياخات
٤	طريقة انتخاب أعضاء لجان الشياخات
٥	مواعيد انعقادها - اختصاصاتها - سلطتها التأديبية
٦	سلطة المدير التأديبية على العمدة والمشايخ
٦	امتيازات العمدة والمشايخ
٧	امتيازات خاصة للعمدة - اجازات العمدة
٨	اجازات المشايخ - مسؤولية العمدة أمام الادارة
٩	اختصاصات العمدة القضائية
١٠	مساعدة المحضرين - ضبط الأساحة النارية
١٠	اختصاصات العمدة الادارية
١١	المنازعات بشأن حدود الأهلاك - المنازعات بشأن المساقى
١١	مراقبة الفعلة
١٢	مراقبة العربان - علامات المساحة - مكاتب البريد
١٣	السكك الحديدية والتلغرافات
١٤	المواصلات التليفونية - إسعاف المصابين
١٥	المحافظة على جسور النيل أثناء الفيضان
١٥	الأشخاص الهاربون من الخدمة العسكرية
١٦	التعدي على أملاك الحكومة - حوادث الحريق
١٧	التبليغ عن الوفيات وأرباب المعاشات - دخول المحال العمومية

الموضوع	الصحيفة
دقتر يومية الأحوال	١٨
اجراء الصلح بين الأهالى - حق المرور على الطريق	١٩
مراقبة ذوى السيرة السيئة - الأغجار	٢٠
الغرباء	٢١
ضبط الهارين - الداوريات - ارسال الأشخاص المقبوض عليهم	٢٢
وجوب اهتمام العمدة بما يقع من الحوادث فى الأقسام	٢٢
والمراكز الأخرى	٢٢
الاشياء التى يعثر عليها - الاجرامات التى تتبع نحو هذه الاشياء	٢٣
محضر الاستعراف - المراقبون والمشردون والمشبهون	٢٤
كيفية ارسال الماشية المضبوطة	٢٤
الزراى - الحجز والبيع الإدارى	٢٥
التهرب - مشايخ العزب	٢٦
الفصل الثانى - عمد ومشايخ العربان	٢٧
مركز القبيلة العمومى - اعضاء اللجنة المحلية	٢٧
انعقادها - تعيين العمدة ووكلائهم	٢٨
تعيين مشايخ الفرق ومشايخ النقاط	٢٨
موانع تعيين العمدة ووكلائهم الخ - الرفت	٢٩
سلطة المدير أو المحافظة التأديبية	٢٩
سلطة اللجنة المحلية للعربان فى مسائل التأديب	٣٠
الباب الثانى - السجون - الفصل الأول	٣٢
أنواع السجون - الأحكام التى تنفذ فى كل نوع	٣٢
الأمر بالجنس	٣٣
قبول المسجونين بالسجن	٣٤
ملابس المسجونين - عزل المسجونين	٣٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى - تشغيل المسجونين	٣٦
الفصل الثالث - الزيارة	٣٩
الفصل الرابع - التأديب	٤٠
سلطة مأمور السجن التأديبية - سلطة المفتش العام التأديبية	٤١
ملاحظات تراعى عند تنفيذ العقوبات التأديبية	٤٣
استعمال الأسلحة النارية - اختصاصات استثنائية للأمور	٤٤
الفصل الخامس - ادخال الأشياء الممنوعة	٤٦
الفصل السادس - اختصاصات رجال النيابة فى السجن	٤٧
الفصل السابع - التفتيش - من لهم حق دخول السجن	٤٨
اختصاص المفتش العام	٤٨
اختصاص المأمور	٤٩
واجبات طبيب السجن	٥١
الفصل الثامن - الحبس الاحتياطى	٥٤
قبول المحبوس احتياطيا بالسجن - نظام الحبس الاحتياطى	٥٤
الفصل التاسع - الافراج - الافراج تحت شرط	٥٦
كيفية احتساب المدة - شرط الافراج	٥٧
من يصدر أمر الافراج تحت شرط - وضع المفرج عنه تحت	٥٧
المراقبة - الغاء أمر الافراج	٥٧
سلطة المدير أو المحافظ على المفرج عنه	٥٨
الافراج عن المسجون الذى ألغى أمر افراجه تحت شرط	٨٥
أبلاغ النائب العمومى بأوامر الافراج أو الغائها	٥٨
الفصل العاشر - مراقبة البوليس - أحكام المراقبة	٥٩
كيفية احتساب مدة المراقبة - الاعفاء من قيود المراقبة	٦٢
ما يترتب على مخالفة أحكام المراقبة - سلطة المحقق قبل المراقب	٦٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الحادى عشر - مسجونو المحاكم المختلطة	٦٥
قبولهم بالسجن - غرف حبسهم	٦٥
غذاؤهم - تشغيلهم	٦٦
زياراتهم - تأديبهم	٦٧
تشديد العقوبة	٦٨
المفلسون - شكوى المسجونين	٦٩
الفصل الثانى عشر - تأديب السجناء - سلطة وزير الداخلية	٧٠
الباب الثالث - الامتيازات الأجنبية الفصل الأول	٧١
نبذة تاريخية - منشؤها	٧١
المحاكم المختلطة	٧٦
اختصاص المحاكم القنصلية - اختصاص المحاكم المختلطة	٧٩
الفصل الثانى - الدول صاحبات الامتيازات - رعايا سويسرا	٨١
رعايا روسيا	٨١
رعايا ألمانيا	٨٢
رعايا النمسا - رعايا المجر	٨٥
رعايا التشيكوسلوفاك	٨٦
رعايا مراکش - رعايا لوبه	٨٧
رعايا جزر الددكانيز	٨٨
الفصل الثالث - التحقيقات ضد الأجانب - اخطار النيابة	٩٠
شكوى الأجنبي ضد الأجنبي - حالات التلبس وحوادث الجنايات	٩١
والجنح - شكوى الأجنبي ضد الوطنى	٩١
شكوى الوطنى ضد الأجنبي - مخبرات القنصليات	٩٢
مسائل القتل والاصابات الخطرة - حضور القنصل الى محل الواقعة	٩٣
طلب القنصلية للمتهم	٩٣

الموضوع	الصفحة
لغة كتابة المحاضر - محاضر مخالقات الأجانب المتمتعين بالامتيازات	٩٤
محاضر مخالقات الأجانب غير الممتازين	٩٤
الفصل الرابع - أوامر القبض وتفتيش المساكن	٩٧
إلقاء القبض على الأجانب - اجراء القبض لجناية أو جنحة	٩٧
تسليم من يضبط في مدة ٢٤ ساعة - ارسال المحضر الى القنصلية	٩٧
عساكر الجيش البريطاني - دخول مساكن الأجانب	٩٨
ضرورة حضور مندوب القنصلية	٩٩
عدم ضرورة حضور مندوب القنصلية - محضر تفتيش السكن	٩٩
التجاء جان الى منزل أحد الأجانب	١٠٠
تفتيش محلات وسكن الرعايا اليونانيين لضبط الأشياء الممنوعة	١٠٠
الفصل الخامس - ادعاء اللجوء الى الدول الأجنبية ذوات الامتيازات	١٠٤
الفصل السادس - تسليم المتهمين الأجانب الى قنصلياتهم	١٠٥
الفصل السابع - اجراء ابعاد الأجانب	١٠٦
خاتمة	١٠٨
الباب الثالث - التأديب - الفصل الأول	١١١
الجزاءات الادارية - اختصاص وزير الداخلية	١١١
اختصاص المديرين وحكمداى المدن	١١١
احكام عامة تراعى عند توقيع الجزاءات	١١٢
جدول الجزاءات الادارية	١١٤
الفصل الثانى - المجالس العسكرية	١١٦
الأشخاص الخاضعون للأحكام العسكرية	١١٦
التحفظ العسكرى	١١٧
الأيقاف - الأمر بإيقاف الضباط - حجز الصف ضباط	١١٩
حجز الصولات - حبس العساكر والخفراء	١٢٠

الموضوع	الصفحة
التقرير عن التهمة - الافراج	١٢٠
تحقيق التهم - مجلس التحقيق	١٢١
لجان التحقيق - التصرف في التحقيقات	١٢٢
اختصاص المجالس العسكرية - الغرض منها	١٢٣
اختصاصها بالنسبة بالمكان - اختصاصها بالنسبة للأشخاص	١٢٣
اختصاصها بالنسبة للجرائم - أنواعها	١٢٤
تشكيلها - الأمر بتشكيل المجالس حسب أنواعها	١٢٥
المجلس العسكري العالي	١٢٧
سلطة المجلس العسكري العالي - المجلس العسكري المركزي	١٢٨
سلطة المجلس العسكري المركزي - المجلس العسكري الوقتي	١٢٩
سلطة المجلس العسكري الوقتي	١٢٩
المجلس العسكري العالي الميداني	١٣٠
اجراءات طلب المحاكمة - ترتيب التهم - مشتملات التهمة	١٣١
قيمة الأشياء الفايدة - واجبات الضابط الذي يشكل المجلس	١٣٢
الأمر بتشكيل المجالس	١٣٤
صلاحية الأعضاء - صلاحية الرئيس	١٣٥
واجبات رئيس المجلس	١٣٦
غياب رئيس المجلس - غياب العضو	١٣٨
المدعى ونائب الأحكام العسكرية - المدعى - تحليف المدعى اليمين	١٣٩
غياب المدعى - المعارضة في حق المدعى	١٣٩
امتيازات المدعى - صفة المدعى كشاهد - واجبات المدعى	١٤٠
قيام المحامي بوظيفة المدعى - نائب الأحكام العسكرية	١٤١
صلاحية نائب الأحكام - تحليف نائب الأحكام - غياب نائب	١٤٢
الأحكام - المعارضة في حق نائب الأحكام - حضوره وقت المداولة	١٤٢

الموضوع	الصفحة
صفته كشاهد - قيام المحامي بوظيفة نائب الأ-كام واجباته	١٤٢
المحامي والصدیق - صلاحية المحامي - واجبات المحامي	١٤٣
الصدیق - اجتماع هيئة المجلس - الملابس - جلوس الأعضاء	١٤٥
ساعات انعقاد الجلسات - تأجيل الجلسات	١٤٦
الاجراءات قبل البدء في المحاكمة - حضور الأعضاء - حضور المدعى	١٤٧
حضور المتهم - تلاوة أمر التشكيل - المعارضة في العضو	١٤٨
المعارضة في الرئيس - المعارضة في المترجم - الأسباب المقبولة في المعارضة	١٤٩
بدء المحاكمة - حلف اليمين	١٥١
دخول المتهم في دور المحاكمة	١٥٢
المحاكمة المشتركة - المحاكمة منفردا - طلب رفض المحاكمة	١٥٣
الاعتراف بالأدعاء	١٥٤
الاجراءات عند اجابة المتهم بأنه «مذنب» - تلاوة الخطب	١٥٥
أهمية الخطب ومشتملاتها - ترتيب الخطب	١٥٦
المحاكمات المشتركة - خطبة المحامي	١٥٨
سير الاجراءات في القضايا البسيطة	١٥٩
القرار - سرية الجلسة - المداولة في القرار	١٦٠
اعادة طلب الشهود - أخذ الأصوات عن القرار - القرار	١٦١
القواعد التي تراعى عند اصدار القرار	١٦١
بيّنات الحكم - بيّنات الأخلاق - بيّنات لتخفيف الحكم	١٦٢
الاجراءات عند اجابة المتهم بأنه « غير مذنب »	١٦٣
بيّنات الأخلاق - عند صدور القرار بأن المتهم « غير مذنب »	١٦٣
عدم اعلان القرار - الحكم - أخذ الأصوات عن الحكم	١٦٤
التوصية بالتماس المرحمة - ابتداء الحكم بالسجن	١٦٥

الموضوع	الصفحة
المحاكمات المشتركة - نص الحكم - قواعد تراعى عند الحكم	١٦٦
الحكم بالاستقطاع من المرتب	١٦٦
التنزيل الى درجة أدنى أو العزل - العقوبة البدنية	١٦٧
اعلان الحكم أو تنفيذه - التصديق - الذات المصدقة	١٦٨
سلطة الذات المصدقة	١٦٩
تخفيف الحكم - الحذف في الحكم - استبدال الحكم	١٧٠
التحوير - التحوير عند غياب الاعضاء	١٧١
تحوير القرار - تحوير الحكم	١٧٢
احتساب مدة السجن عند التحوير - رفض التصديق	١٧٢
السلطة الأعلى من الذات المصدقة - العضو	١٧٣
نشر الاجراءات - حفظ الاجراءات - قيد المكاتبات	١٧٣
السجون التي تنفذ فيها الأحكام	١٧٤
الهروب - معرفة الهروب من الزمن - تحديد وقت المحاكمة	١٧٦
الهروب وقت الأجازة - الشروع في الهرب	١٧٧
التحريض على الهرب - المساعدة على الهرب	١٧٧
تغيير القرار في حالات الهرب - العقوبات التبعية	١٧٨
الغياب أكثر من ٢١ يوما - التقارير عن الهاربين	١٧٨
تبليغ وزارة الحرية - معاملة الشخص الهارب	١٧٩
مكان محاكمة العسكري الهارب	١٧٩
مجلس التحقيق عن الهرب - شطب الهاربين من القوة	١٨٠
أورنيك اقرار العسكري الهارب	١٨٠
الفصل الرابع - اليمين - اليمين للرئيس والاعضاء	١٨٢
اليمين لنائب الأحكام العسكرية - اليمين للضباط تحت التعليم	١٨٢
» للترجم - اليمين للكاتب الايجازي - اليمين للشاهد	١٨٣

الموضوع	الصفحة
اليمن التي يحلفها المسيحيون واليهود - اليمن الرئيس والأعضاء	١٨٤
» لنائب الأحكام العسكرية	١٨٤
» للضباط تحت التعليم - اليمن للمترجم - اليمن للكاتب الايجازي	١٨٥
» للشاهد - صور التعهدات الرسمية	١٨٦
التعهدات للرئيس والأعضاء - التعهدات لنائب الأحكام العسكرية	١٨٦
التعهدات للضباط تحت التعليم - التعهدات للمترجم	١٨٧
التعهدات للكاتب الايجازي	١٨٧
فهرست	١٨٩

(١)
تصحيح الخطأ

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
للوائح	للواء	٩	٥
يستغفى	ب تعفى	١٩	٦
للتوزيع	لتوزيع	٧	١٥
المشايع	المسايع	١٠	١٥
تقديم	تقدم	١٠	١٦
يوجد	يوجه	٤	٢١
الى	الى	١	٢٣
تحذف	فيه	٦	٢٣
المحافظ	المحاظ	١٧	٢٩
قاطنين	قاطين	١	٣١
حتى	حتى	٨	٣١
متسع	منسع	١٣	٣٣
ولمأمور	لمأور	١٧	٣٧
تشغيلهم	تشيلهم	٢٠	٣٧
الحالة	الحلة	٢٠	٣٧
يخولون	يخول	٢٠	٣٧
حق	حنى	٢١	٣٧
أختيار	اخبار	٢١	٣٧
سلطة المفتش العام	اختصاص المفتش العام	١٤	٤١
حذف وتضاف أول السطر - ١٤	وفي هذه الأحوال	١٥	٤٤
اختصاصات	ختصاصات	١٨	٤٤
استثنائية	استثنائية	١٨	٤٤
دوائر	دوائر	١٢	٤٨
عقوباتهم	عقوباتهم	٤	٤٩

(ب)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٥١	١	قيق	تحقيق
٥١	٧	الـ	التي
٥٢	١٩	ضر	يحضر
٥٤	٨	فما	فيما
٥٤	١٢	حوط	تحوط
٥٦	١٧	بعض	بعد
٥٧	٤	مدنية	بدنية
٦٠	١٠	المستدم	المستديم
٦١	١٦	تفيد	تفيد
٦٣	٢	اطال	ابطال
٦٧	١٤	عدم التكاسل	التكاسل
٦٧	١٤	التهاون	التهاون
٦٨	١٤	الخـ	الخبز
٧٥	١٣	قضا	قضاء
٧٥	١٤	احكا	احكامها
٧٧	٣	الخفيه	الخفيفة
٧٩	١٧	وفي المسائل المدنية لا تحكم المحاكم المختلطة	يشطب هذا السطر
٧٩	٢٠	لوائح	لوائح
٨١	١٨	اخرى صاحبات	اخرى ليست من صاحبات
٨٢	٥	البريطاني	البريطاني
٨٢	١٥	خصيتهم	شخصيتهم
٨٢	١٧	ادا	اذا

(ج)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٨٤	١٦	التي	تشطب للتكرار
٨٧	٧	اليها	اليها
٨٧	٨	المولودن	المولودون
٨٧	١٤	توفرط	توفرت
٩٠	١٢	الامن	الامن العام
١٠١	٩	عد	عند
١٠٩	١٣	بجت	تحت
١١١	٥	يتلف	تختلف
١١٤	١ بعد الجدول	محافظة السويش ودهياط	محافظة دمياط
١١٩	٣	للشخص	الشخص
١١٩	١٥	الامر بالاييقاف	الامر بالاييقاف
١٢٤	١	---	اختصاصها بالنسبة للزمان (عنوان)
١٢٥	١١	الامر بتشكيل	الامر بتشكيل
١٢٧	١٦	حول	تحويل
١٢٨	٢١	خمة	خدمه
١٣٣	٤	فع	يرفع
١٣٥	٧	ان تكون معادلة	ان تكون رتبهم معادلة
١٣٩	٧	اقامته	اقامة
١٥٣	١٨	تدير	تدير
١٦٥	٧	مبتدئا من	مبتدئا في
١٦٦	١٤	التي تزيد	التي تقل
١٦٧	١٣	لا يحكم بالعقوبة	١ - لا يحكم بالعقوبة
١٧٢	١٣	وقع للمجلس	وقع المجلس
١٧٤	٤	السجود	السجون
١٧٨	١٢	خدمته	خدمته

